



دولة الكويت

وزارة المالية

شؤون الميزانية العامة

بيان وزير المالية

عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية

ومشروع الميزانية العامة للسنة المالية

2018/2017

المقدم من:

معالي / أنس خالد ناصر الصالح

نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية

محتويات بيان وزير المالية
عن الحالة الاقتصادية والمالية والنقدية
ومشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2018/2017

رقم الصفحة	المحتوى	المقدمة
5	مقدمة معالي وزير المالية	
7	الملخص التنفيذي للبيان	
17	التوجهات والسياسات الاقتصادية للدولة للسنة المالية 2018/2017	الفصل الأول
19	أولاً: مبادئ ومرتكزات العمل الاقتصادي	
21	أ. مرتكزات السياسة المالية	
22	ب. مرتكزات السياسة النقدية	
23	ج. مرتكزات السياسة التجارية	
25	ثانياً: سياسات وبرامج الإصلاح المالي والاقتصادي	
28	ثالثاً: توجهات الخطة الإنمائية	
35	التطورات الاقتصادية الدولية	الفصل الثاني
37	أولاً: تطورات النمو الاقتصادي في العالم	
40	ثانياً: اتجاهات معدلات التضخم والبطالة	
42	ثالثاً: تطورات أسواق النفط 2018/2017	
43	أ. العرض العالمي من النفط	
46	ب. الطلب العالمي على النفط	
51	ج. مستقبل أسعار النفط	
53	التطورات الاقتصادية الإقليمية	الفصل الثالث
55	أولاً: بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	
62	ثانياً: البلدان المصدرة للنفط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
67	ثالثاً: علاقات الكويت الاقتصادية على المستوى الخليجي والعربي والدولي	
67	أ. على المستوى العربي	
69	ب. على المستوى الخليجي	
69	ج. مجال المفاوضات الاقتصادية	
72	د. المنظمات الدولية	
73	هـ. العلاقات الاقتصادية الثنائية	
75	التطورات الاقتصادية المحلية	الفصل الرابع
77	أولاً: أهم التطورات الاقتصادية المحلية	
85	ثانياً: التطورات النقدية والمصرفية	
85	أ. التطورات النقدية	
88	ب. الرقابة على النشاط المصرفي	
91	ثالثاً: تطورات سوق الأوراق المالية	
94	رابعاً: التجارة الخارجية وميزان المدفوعات	
100	خامساً: معدل التضخم	
105	سادساً: السكان والقوى العاملة	
105	أ. السكان	

109	ب. القوى العاملة	
112	ج. نتائج إصلاح سوق العمل من خلال تطبيق قانون دعم العمالة الوطنية	
118	د. الوضع الراهن للتوظيف المركزي	
119	سابعاً: التوقعات المستقبلية	
123	مشروع ميزانية السنة المالية 2018/2017	الفصل الخامس
125	أولاً: مقدمة : أسس تقدير الميزانية وتوجهاتها	
128	ثانياً: تقديرات الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/2017	
130	الباب الأول - الإيرادات النفطية	
131	الباب الثاني - الضرائب والرسوم	
132	الباب الثالث - المساهمات الاجتماعية	
133	الباب الرابع - المنح (إيرادات)	
133	الباب الخامس - إيرادات أخرى	
135	الباب السادس - إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى	
136	ثالثاً: المصروفات والنفقات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/2017	
136	توجيه (2) المصروفات الجارية	
136	الباب الأول - تعويضات العاملين	
137	الباب الثاني - السلع والخدمات	
137	الباب الخامس - الإعانات	
138	الباب السادس - المنح (مصروفات)	
139	الباب السابع - المنافع الاجتماعية	
139	الباب الثامن - مصروفات وتحويلات أخرى	
140	توجيه (3) النفقات الرأسمالية	
143	المصادر	
145	الخاتمة	

بيان وزير المالية

عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية

ومشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2018/2017

مقدمة:

تنص المادة (13) من المرسوم بقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي على أن:

" يعد وزير المالية مشروع الميزانية، كما يعد بيانا يتضمن عرضا عاما للأسس التي بني عليها المشروع وتحليلا لما يهدف إليه "

واستنادا إلى ذلك يسعدني أن أعرض عليكم بيانا يتناول عرضا مفصلا لتطورات الأوضاع الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية، مع التركيز على الأوضاع المالية والنقدية للدولة، وتحليلا لما يهدف إليه مشروع ميزانية السنة المالية 2018/2017، مع ما يتضمنه من توضيح للأسس والمرتكزات التي تم أخذها في الاعتبار عند إعداد تقديرات مشروع الميزانية العامة.

ان البيان السنوي لوزير المالية هو وثيقة اقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية نظرا لما يحتويه من توجهات وسياسات وبيانات ومعلومات، وقراءة شاملة لتطورات الأوضاع الاقتصادية لدولة الكويت. وتكمن أهميته في عرضه للرؤى والمسارات والتطورات التي حكمت قواعد اعداد الميزانية الجديدة.

واذ أقدم هذا البيان، أتطلع الى جهودكم المخلصة وتعاونكم المثمر من أجل تعزيز مسيرة البلاد باتجاه تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية التي أعد مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018/2017 على ضوئها، ومن ثم تحقيق المقاصد السامية لحضرة صاحب السمو الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد حفظه الله ورعاه، ببناء اقتصاد متنوع ومستدام يضمن المحافظة على الرفاه الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي للجيل الحاضر والأجيال القادمة، اقتصاد يقود قاطرته القطاع الخاص القوي

والقادر على المشاركة الفاعلة في بناء " كويت جديدة " وتعزيز مكانة دولة الكويت ومركزها الريادي بين دول المنطقة والعالم. ان تحقيق ذلك يستدعي تضافر جهودنا جميعا في السلطين التشريعية والتنفيذية وفي مؤسسات المجتمع المدني باتجاه هذا الهدف.

والله نسال أن نكون قد وفقنا في عرض تطورات الأوضاع الاقتصادية للدولة والأسس والمنطلقات التي بني عليها مشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2018/2017.

والله ولي التوفيق ،،،

أنس خالد ناصر الصالح

نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية

الملخص التنفيذي لبيان وزير المالية

عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية

ومشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2018/2017

- تلتزم الادارة الاقتصادية لدولة الكويت بحزمة من المبادئ الأساسية التي تحكم عملية صنع السياسات الاقتصادية في مقدمتها المحافظة على درجة عالية من الاستقرار المالي والنقدي، وتمثل هذه الركيزة أحد أهم العناصر الايجابية التي تميزت بها دولة الكويت على مر العقود. ويساعد هذا الاستقرار بدوره على المحافظة على معدل نمو منضبط في المستوى العام للأسعار، يضمن درجة عالية من الثبات للقوة الشرائية للدخل، كما يضمن استمرار التوسع في النشاط الاقتصادي، وتعظيم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، والتصدي للصدمات المالية والنقدية.
- كما تلتزم الدولة بالمحافظة على درجة عالية من الانفتاح المالي والتجاري تجاه مختلف بلدان العالم، وعلى علاقات صداقة وثيقة وتعاون بناء مع مختلف التجمعات الاقتصادية والدول، وتولي أهمية كبرى لعقد اتفاقيات التعاون والشراكة مع البلدان المتقدمة والنامية، كما تلتزم بمسئولياتها الانسانية والحضارية في مساعدة البلدان منخفضة الدخل ومد يد العون الى مختلف الدول والمناطق عندما تتعرض الى مجاعات أو حروب أو كوارث طبيعية.
- في ظل انخفاض أسعار النفط ، والتوجه نحو ترشيد الانفاق الجاري، حرصت الادارة المالية على زخم الإنفاق الاستثماري باعتباره أهم مصادر دعم حركة النشاط الاقتصادي المحلي الكويتي. ولا شك في أن الإنفاق الاستثماري يؤثر تأثيرا ايجابيا ومباشرا على معدل النمو الاقتصادي في الكويت بدرجة تفوق أثر الإنفاق الجاري، رغم أهمية العديد من بنود هذا الإنفاق في إنعاش الطلب المحلي.
- في مجال سعي الدولة لتطوير بيئة الأعمال حرصت الجهات المعنية على تبني العديد من السياسات التي تعزز من جذب واستقطاب المستثمرين. ويتم بذل جهود حثيثة في سبيل تبسيط آلية تسجيل الشركات وتخفيض الوقت المستغرق لانجاز ذلك، وتبسيط إجراءات مرور وانسياب البضائع عبر الحدود، وزيادة أتمتة الخدمات الحكومية المرتبطة بالتجارة. وقد جاء إنشاء "مركز الكويت للأعمال"، تحت مظلة وزارة التجارة والصناعة نتاج جهود جادة وعمل دؤوب نجح في خفض الفترة اللازمة لتأسيس الشركات والحصول على التراخيص التجارية من 60 يوماً الى بضعة أيام.

- واصلت لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء مشاوراتها بشأن برامج وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي مع كافة الجهات المعنية، أعضاء السلطة التشريعية، شركاء الحكومة في مسيرة الإصلاح ، ومؤسسات المجتمع المدني، وخبراء الاقتصاد والقانون، وأطلعت على آراء كتاب الرأي في الاعلام المحلي، وفي ضوء نتائج الحوار والمشاورات، قررت تطوير أولويات المبادرات الواردة في الوثيقة واعادة تنظيم محاورها واطراف مبادرات واجراءات اصلاحية جديدة الى ما كانت قد تضمنته نسختها الأولى فضلا عن اضافة مؤشرات لقياس الأداء وتقديم برامج واجراءات الإصلاح، وسوف يتم عرض النسخة الثانية المطورة من الوثيقة في القريب العاجل باذن الله.

- انطلاقا من رؤية الكويت 2035 تم تحديد الأولويات التنموية طويلة المدى. وبناء على هذه الرؤية تم استنباط الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى معيشة المواطن وريادة القطاع الخاص وفق آليات محفزة ودعم التنمية البشرية والاجتماعية وتطوير السياسات السكانية لدعم التنمية والإدارة الحكومية الفاعلة. وفي ضوء ذلك، تبنت الخطة الإنمائية مسارين لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، المسار الأول التنمية الموازية المعنية في مواجهة التحديات والاختلالات الراهنة، والمسار الثاني تاصيل عمليات التحول لتحقيق الرؤية التنموية.

- على صعيد الاقتصاد الدولي، ظهرت منذ منتصف العام 2016 مؤشرات ايجابية نحو وضع أكثر تفاؤلاً في مجال النمو الاقتصادي. فقد رفع صندوق النقد الدولي معدل النمو المتوقع خلال عام 2017 إلى (3.5٪)، بعد أن كان (3.4٪)، مع تثبيت التنبؤات الخاصة بعام 2018 عند معدل (3.6٪). ويتوقع الصندوق أن يشهد النشاط الاقتصادي تحسناً كبيراً في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، نظراً لما تشير إليه التوقعات من تحسن الأوضاع تدريجياً في البلدان المصدرة لسلع الأولية التي تشهد توترات اقتصادية في الوقت الراهن. أما في الاقتصادات المتقدمة، فإن التجسن في النمو مدفوع في الأساس بالارتفاع المنتظر في معدل نمو اقتصاد الولايات المتحدة.

- رغم التحسن الايجابي في النظرة الى مستقبل الاقتصاد العالمي، إلا أن هناك بوادر توجهات حمائية تقودها الولايات المتحدة، بوصفها أكبر اقتصاد في العالم يقابلها توجه مضاد تتبناه الصين، كثالث أكبر اقتصاد عالمي، وذلك استجابة لعجز الحساب التجاري في حالة الولايات المتحدة، وفائض هذا الحساب في حالة الصين. وهو الأمر الذي، ان تحقق فقد يؤدي الى إضعاف العلاقات التجارية الدولية، ولاسيما الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تهدف إلى تحرير التجارة مستقبلاً.

- بلغ متوسط معدل التضخم العالمي عام 2016 نحو (2.1%)، وهو من أدنى معدلات التضخم منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008. أما على مستوى الأقاليم الاقتصادية فقد كان معدل التضخم الأقل في البلدان المتقدمة (0.7%)، في حين وصل هذا المعدل إلى أعلى مستوياته (10.0%) في أفريقيا. ويتوقع أن يسجل أقل معدل تضخم متنبأ به لعام 2017 في البلدان المتقدمة أيضاً (1.6%)، وأعلى معدل في أفريقيا أيضاً (10.1%).

- هناك اليوم نحو (27) مليون عاطل عن العمل، وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، أي أكثر مما كان عليه عددهم قبل الأزمة المالية في عام 2008. وفي الوقت الذي شهدت به معدلات البطالة تحسناً في الكثير من البلدان المتقدمة بما فيها ألمانيا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، لازالت بلدان أخرى في الاتحاد الأوروبي تتعاشي مع معدلات بطالة مرتفعة. أما على مستوى بطالة الشباب فإن الأمر أكثر خطورة، إذ وصل متوسط معدل البطالة لهذه الفئة في عام 2016 إلى نحو (35%).

- تغيرت تطلعات الأسواق العالمية للنفط بعدما توصلت منظمة أوبك في 30 نوفمبر 2016 إلى اتفاق مع دول منتجة للنفط من خارج المنظمة على خفض إنتاجها من النفط الخام اعتباراً من الأول من يناير 2017، مما أدى إلى تماسك الأسعار والتأثير إيجابياً على توقعات أسعار النفط ومستقبل السوق النفطي. ومن المتوقع أن يستمر تحسن أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية في 2017 مع الاقتراب التدريجي من توازن العرض والطلب في السوق.

- من شأن هذا التحسن في الأسعار أن يقود إلى زيادة الإنتاج النفطي من دول خارج منظمة أوبك، وإلى عودة انتعاش صناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة التي كانت قد تضررت من انخفاض أسعار النفط. ومن المتوقع أن يعيد ضخ كميات أكبر من النفط في السوق عدم التوازن بين العرض والطلب، وهو ما سيدفع الأسعار مجدداً إلى التراجع في عام 2018. إضافة إلى الأثر السلبي على الطلب الناتج عن استمرار التوترات والصراعات الجيوسياسية والذي يغذي التوقعات المتشائمة بانخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي.

- تشير التوقعات الراهنة إلى زيادة متوقعة في إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام، مع استمرار الزيادة في عدد منصات الحفر العاملة منذ شهر يونيو 2016، ومن المتوقع أن يصل عدد الحفارات العاملة إلى 810 حفارات مع نهاية العام الجاري 2017. ومن المتوقع أن يرتفع مستوى إنتاج النفط من الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك سنوياً بما يعادل 240 ألف برميل يومياً خلال 2017 و1.14 مليون برميل يومياً خلال 2018، ليصل الإنتاج إلى مستوى 54.50 مليون برميل يومياً خلال 2018. وتشكل

مشاريع إنتاج النفط غير التقليدي (الصخري، الرملي) جزءاً مهماً من الإنتاج، حيث أنه من المتوقع أن يصل هذا الانتاج إلى 8.15 مليون برميل يومياً في عام 2018 مقارنة مع 6.64 مليون برميل يومياً في عام 2016.

- تتوقع أحدث البيانات المتعلقة بالطلب العالمي على النفط أن يزيد الطلب في العام الجاري 2017 بنحو 1.26 مليون برميل يومياً مقارنة مع عام 2016 بدعم من ارتفاع مستوى الطلب في الصين والهند ، بالإضافة إلى الطلب في أمريكا الشمالية وأوروبا وأمريكا اللاتينية وروسيا والتحسين في معدلات نمو الاقتصاد العالمي بشكل عام.

- يتوقع صندوق النقد الدولي أن تظل أسعار النفط على المدى المتوسط منخفضة ومحاطة بدرجة عالية من عدم اليقين، وبالتالي فإن مواصلة تصحيح أوضاع المالية العامة للدول النفطية في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستظل مطلباً حيوياً. كذلك ينبغي أن تواصل هذه الدول التركيز على تنفيذ خططها للتنوع الاقتصادي ، والإصلاحات الهيكلية الداعمة بغية تعزيز قدرة اقتصاداتها على مواجهة التحديات.

- أدى تداعي أسعار النفط إلى حدوث قفزة في مستويات عجز المالية العامة لمختلف دول المنطقة وبلغ متوسط عجز المالية العامة نحو 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2015 و2016. بيد أن موقف المالية العامة مقاساً بالرصيد غير النفطي والمستبعد منه أثر تحركات أسعار النفط، قد شهد تحسناً كبيراً في عام 2016 ، حيث انخفضت مستويات العجز غير النفطي بمقدار 25.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في مجلس التعاون الخليجي بقيادة عمان وقطر. وتحقق هذا التحسن نتيجة إصلاحات أسعار الطاقة وتخفيضات الانفاق الحكومي في كل من السعودية وعمان وقطر والجزائر. فضلاً عن الزيادة في الإيرادات غير النفطية في السعودية وعمان والجزائر.

- ان تراجع مستويات عجز المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مشروط باستمرار تنفيذ الإصلاحات المالية الطموحة. كما يسهم تعزيز مؤسسات المالية العامة في نجاح تطبيق خطط التصحيح المالي. ووفق آخر تقرير اقليمي لصندوق النقد الدولي، تم إحراز تقدم ملحوظ في جهود وضع أطر المالية العامة متوسطة الأجل في كل من الكويت وقطر والسعودية والجزائر، وإنشاء مكاتب لإدارة الدين العام في الكويت والسعودية.

- أكد التقرير الاقليمي لصندوق النقد الدولي ان الانخفاض المستمر في إيرادات النفط والغاز يعني أن نموذج التنمية الحالي القائم على إعادة توزيع الثروة النفطية من خلال الدعومات السخية أو خلق الوظائف الحكومية غير المنتجة لم يعد قابلاً للاستمرار. ولذا يتمثل التحدي في وضع نموذج جديد

لنمو الاقتصاد. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة إلى تقليل الاعتماد على النفط وتوليد فرص عمل في القطاع الخاص للقوة العاملة سريعة النمو.

- وبما أن نمو التوظيف في القطاع العام سيكون محدودا أكثر في المستقبل، فسوف يتطلب الأمر إيجاد فرص عمل جديدة في القطاع الخاص لاستيعاب نحو 7 ملايين شخص يتوقع دخولهم الى سوق العمل بحلول عام 2022 في دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر وايران. وسيكون اصلاح سوق العمل، في إطار تحسين بيئة الأعمال الأوسع نطاقا، مطلباً أساسياً في هذه العملية.

- على مستوى دول مجلس التعاون دخلت الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية والاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة حيز التنفيذ، بعد أن أودعت دولة الإمارات في مايو 2017 وثيقتي تصديق الاتفاقيتين لدى الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، وهي الدولة الثانية التي تصادق على الاتفاقيتين، وكانت كلتا الاتفاقيتين قد نصتا على اعتبار الاتفاقية نافذة عند إيداع وثيقة تصديق الدولة الثانية عليها. وكان المجلس الأعلى لقادة مجلس التعاون قد أعتد الاتفاقيتين في العام الماضي. وتتضمن ضريبة القيمة المضافة فرض ضرائب بواقع (5%) على السلع والخدمات ، أما الضريبة الانتقائية فتفرض على التبغ ومشتقاته، والمشروبات الغازية، ومشروبات الطاقة، والسلع ذات الطبيعة الخاصة، ويتراوح معدل الضريبة بين (50%) و(100%).

- في الاقتصاد الكويتي استمرت هيمنة قطاع استخراج وتصدير النفط على مصادر النمو المحلي، ولكن نصيب النفط في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية قد تراجع من (55.9%) عام 2010 إلى (43.3%) عام 2015، ويعزى هذا التراجع الى انخفاض سعر النفط وليس الى زيادة أهمية قطاعات النشاط المحلي الأخرى، وبين نفس العامين تراوحت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج بين (6.0%) و(6.7%) على التوالي. بينما زادت حصة الخدمات الاجتماعية (التي تتضمن خدمات الصحة والتعليم والأمن والدفاع) من (17.2%) إلى (24.8%) بين العامين المذكورين على التوالي. أما حصة الخدمات المالية فتراوحت بين (9.3%) و(10.1%) على التوالي. وظلت حصة أنشطة النقل والتخزين والاتصالات، مستقرة عند نحو (7%).

- أما على مستوى الأهمية النسبية لفئات الإنفاق، فنجد أن الإنفاق الاستهلاكي الخاص قد قفز من (17.1%) من قيمة الناتج المحلي في عام 2010 إلى (41.3%) عام 2015. وكذلك ارتفع الاستثمار الإجمالي من (17.6%) إلى (25%). وتراجعت الصادرات من (66.6%) إلى (54.3%)، في مقابل ارتفاع الواردات من (30%) إلى (45%) مما يشير الى زيادة معدلات التسرب من دورة الدخل المحلي لصالح الاقتصاد العالمي.

- شهد عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2)، والذي يشمل اضافة الى النقد المتداول والودائع تحت الطلب لدى البنوك المحلية والودائع لأجل وودائع الادخار والودائع بالعملات الأجنبية، شهد ارتفاعاً من نحو (36.4) مليار دينار عام 2016/2015 إلى (36.7) مليار دينار عام 2017/2016. أي بمعدل نمو (0.7%) تقريباً. وقد تحقق ذلك النمو محصلة للارتفاع في الكتلة النقدية بنسبة (6.7%) والانخفاض في شبه النقد بنسبة (-1.4%).

- واصل أداء سوق الكويت للأوراق المالية تراجعته منذ بداية العام الماضي، وكان لاستمرار انخفاض أسعار النفط انعكاس سلبي واضح على مؤشرات السوق، وترافق ذلك مع التداعيات السلبية لقرار بريطانيا الانسحاب من الاتحاد الأوروبي على أداء أسواق المال العالمية والاقليمية ومعها سوق الكويت. الا أن أداء البورصة أتجه الى التحسن في النصف الثاني من عام 2016، مع زخم تحسن وتماسك أسعار النفط وتجاوز سعر البرميل لحاجز الـ 50 دولاراً، بدعم من تراجع انتاج الولايات المتحدة، ثم توصل دول أوبك مع نهاية نوفمبر 2016 الى اتفاق مع منتجين خارجها في مقدمتهم روسيا يقضي بخفض الإنتاج للمرة الأولى منذ عام 2008، بالإضافة إلى إقرار هيئة أسواق المال لآلية صانع السوق، التي من شأنها أن تحقق التوازن بين العرض والطلب، وتعزز من سيولة السوق.

- ان التصريح لصانعي السوق يعد أداة مهمة لتعزيز سيولة الأسهم، من خلال تحسين فعالية التداول في السوق، وتحويله الى سوق اقليمي رائد، مما يعود بالفائدة على البورصة خصوصا وعلى الاقتصاد الكويتي عامة. وكانت البورصة قد أعدت نموذج عمل صانع السوق من خلال دراسة مقارنة متأنية لتجارب الاسواق العالمية والاقليمية في هذا المجال، وقامت هيئة أسواق المال بمراجعة النموذج وتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة لتتوافق مع هذا النموذج الذي يحاكي أفضل الممارسات العالمية وحجم وطبيعة السوق الكويتي.

- وقد ارتفع المؤشر السعري للبورصة في الربع الأول من العام الجاري 2017 بما يزيد على (22%)، أي بارتفاع نحو 1281 نقطة، وسجل المؤشر الوزني نمواً بلغ (8.7%)، كما ارتفع مؤشر كويت 15 بنسبة (5.5%). وأدى ذلك الى تحسن القيمة السوقية للأسهم المتداولة بنحو 2.1 مليار دينار. وساهم في تحسن الأداء إعادة ضخ سيولة الصناديق الناتجة عن التخارج من شركة أميركانا بعد اتمام صفقة استحواذ أدبيتو الإماراتية عليها، كما عزز انتعاش أسعار النفط من تفاؤل أوساط السوق، فضلاً عن الأثر الايجابي لصفقات الدمج والاستحواذ التي تمت خلال عام 2016 في تحسين مراكز بعض الشركات المدرجة.

- تراجع العجز المسجل في ميزان المدفوعات الكلي لدولة الكويت في إطاره الأوسع، الذي يشمل كلاً من التغير في صافي قيمة الموجودات الخارجية لبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية، وعلى وجه التحديد الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية، والأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي، حيث بلغ العجز نحو 971 مليون دينار في الربع الرابع لعام 2016، مقارنة مع نحو 361 مليون دينار في الربع الثالث من ذات العام.
- اعتماداً على آخر إصدار رسمي لبيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لشهر مارس 2017، أستقر معدل التضخم في الكويت خلال الربع الأول من العام الجاري. وشهد هذا المعدل ارتفاعاً في شهر سبتمبر، بعد بدء العمل بهيكل الأسعار الجديد للبنزين، بنسبة (0.99٪)، أي يما يقل عن واحد في المئة، مقارنة مع أغسطس 2016. وسجل المعدل تراجعاً في شهر أكتوبر (0.07٪)، ونوفمبر (0.14٪)، ثم ارتفع في شهر ديسمبر (0.98٪)، وأعقب ذلك بانخفاضين متتاليين في شهري يناير، وفبراير 2017 بنحو (0.07٪)، وارتفاع بنحو (0.14٪) في شهر مارس 2017.
- على صعيد التطورات الديموغرافية، بلغ عدد سكان الدولة، وفقاً لآخر تقديرات متاحة في 31 ديسمبر 2016، من الهيئة العامة للمعلومات المدنية، نحو 4.411 مليون نسمة، وعدد الكويتيين منهم 1.338 مليون نسمة مقابل 3.073 مليوناً من غير الكويتيين. أي أن نسبة المواطنين إلى إجمالي عدد السكان هي نحو (30.3٪) مقابل (69.7٪) لغير الكويتيين.
- بلغ إجمالي قوة العمل في دولة الكويت (15 سنة فأكثر) نحو 2.706 مليون عامل موزعة بين 447 ألف كويتي أي نسبة (16.4٪) من قوة العمل، و2.259 مليون غير كويتي أي (83.6٪) من قوة العمل. وتتركز قوة العمل الكويتية في وظائف الإدارة والخدمات العامة والدفاع (76.7٪)، أما قوة العمل غير الكويتية فتتركز أساساً في تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المعدات (16.8٪)، ثم الإنشاءات (16.5٪)، ثم الصناعات التحويلية (6.4٪).
- نجح تطبيق قانون دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص في رفع عدد أفراد العمالة الكويتية في القطاع الخاص من 1662 مواطن ومواطنة عام 2001 إلى 66714 في عام 2016. أي بزيادة بلغت (391.4٪) بين العاملين المذكورين. وأدت هذه الزيادة إلى الحد من معدل البطالة الذي وصل حالياً إلى نحو (2.68٪) حسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية. ويحرص برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة على محاربة ظاهرة التعيين الوهمي من خلال عدة آليات منها الدورات التدريبية لذوي المؤهلات الدنيا، مشروعات لتوظيف الإناث، تحديث بيانات العالوة الاجتماعية، وتفعيل تقدير احتياجات العمالة في القطاع الخاص بالتنسيق مع هيئة القوى العاملة واجراءات أخرى.

- نفذ ديوان الخدمة المدنية عددا من المبادرات ضمن مشاركته في برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي، بهدف تحسين وتنظيم القوى العاملة. حيث تم تحسين ميكنة نظام التوظيف، ووضع خطة للقوى العاملة حسب احتياجات سوق العمل، وتحسين التطابق بين قدرات المرشح والوظيفة، ومراجعة خطط التقاعد لغير الكويتيين وإحلال العمالة الكويتية، ومنح خيارات مرنة وتبسيط الإجراءات لموظفي الحكومة للعمل بالقطاع الخاص من خلال إجازة الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال الإجازة الوظيفية لإدارة هذه الشركات.

- على صعيد أفق الاقتصاد الوطني، من المؤمل أن يتحقق توازن سوق النفط العالمي في الأمد المتوسط. وتتجه الكويت خلال السنوات الخمس القادمة الى انفاق استثمارات جديدة تصل قيمتها الى نحو 115 مليار دولار في تطوير القطاع النفطي. الأمر الذي من شأنه أن يرفع من مستوى الإنتاج بدءاً من عام 2018. ومن المتوقع أن يشهد معدل النمو الحقيقي ارتفاعاً الى نحو (3.2٪) بحلول العام 2019 بفضل الاستمرار في المحافظة على زخم الإنفاق الاستثماري في تطوير البنية التحتية والتوسع في الخدمات.

- من المتوقع تسجيل تحسن ملموس في رصيد الميزانية العامة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعكس ذلك الجهود المبذولة في مجال تحسين مستوى الإيرادات غير النفطية ومكافحة جوانب الهدر في المصروفات العامة وترشيدها ، وكذلك جهود زيادة قدرة القطاع الخاص على استيعاب العمالة، وبالتالي تخفيف الضغط على الباب الأول من الميزانية مستقبلاً. بالإضافة إلى العديد من الإجراءات المتبعة لتحقيق الاستدامة المالية. ورغم التوجه نحو تمويل العجز عبر السندات الخارجية ، إلا أن نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي، الحالية والمستقبلية، ستبقى ضمن الحدود الآمنة. وتعمل الكويت على تحسين بيئة الأعمال المحلية في توطين الاستثمارات الداخلية واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

- ان اعداد الميزانية العامة للسنة المالية 2017/2018 التي يعرضها هذا البيان قد تم في ضوء هذه التطورات وفي ضوء توجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد حفظه الله ورعاه التي نبه خلالها الى ما تستوجبه الأوضاع الاقتصادية الراهنة من اتخاذ إجراءات ووضع برامج تهدف إلى ترشيد الإنفاق وخفض بنود مصروفات الميزانية، وتأكيدات سموه على ضرورة تضافر الجهود الحكومية والشعبية لمعالجة النقص في موارد الدولة، وضرورة المحافظة على سبل الحياة الكريمة للمواطنين وعدم المساس بمتطلباتهم المعيشية الأساسية.

- بلغت تقديرات تعويضات العاملين وما في حكمها نحو 10.760 مليار دينار بنسبة (54.0%) من إجمالي ميزانية السنة المالية 2018/2017 والتي تدرج في الأبواب الأول-تعويضات العاملين ، والسادس المنح، والسابع المنافع الاجتماعية. ويشكل الدعم في الميزانية نحو (16.0%) من إجمالي مصروفات ميزانية السنة المالية 2018/2017، وتركز في دعم الطاقة والوقود. وتمثلت باقي المصروفات في المصروفات الجارية والنفقات الرأسمالية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة التي تمول من ميزانية الدولة.
- قدرت الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والمتوقع تحصيلها خلال السنة المالية 2018/2017 بنحو 13.324 مليار دينار بزيادة مقدارها 3.086 مليار دينار عن تقديرات السنة المالية 2017/2016 أي بنسبة (30.15%). وتساهم الإيرادات النفطية بنسبة 87.89% من الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 2018/2017 . بينما كانت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 2017/2016 بنسبة (84.23%). ويتضمن الفصل الخامس من هذا البيان التفاصيل الكاملة لتقديرات الميزانية العامة.

الفصل الأول

التوجهات والسياسات الاقتصادية للدولة للسنة المالية 2018/2017

الفصل الأول

التوجهات والسياسات الاقتصادية للدولة

للدولة للسنة المالية 2018/2017

أولاً: مبادئ ومرتكزات العمل الاقتصادي:

تلتزم الادارة الاقتصادية في دولة الكويت بحزمة من المبادئ الأساسية التي تحكم اتجاهات عملية صنع السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية)، وأهم هذه المبادئ ما يلي:

1. المحافظة على درجة عالية من الاستقرار المالي والنقدي، وتمثل هذه الركيزة أحد أهم العناصر الايجابية التي تميزت بها دولة الكويت على مر العقود. ويساعد هذا الاستقرار بدوره على المحافظة على معدل نمو منضبط في المستوى العام للأسعار، يضمن درجة عالية من الثبات للقوة الشرائية للدخل، كما يضمن استمرار التوسع في النشاط الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، والتصدي للصدمات المالية والنقدية القادمة من الخارج.
2. المحافظة على مركز مالي متين للدولة عبر ادخار فوائض الإيرادات العامة في السنوات التي تتحقق فيها وفورات مالية في الموازنة العامة في صندوق احتياطي عام للدولة، فضلاً عن الالتزام القانوني الدائم وفي ظل مختلف الظروف بتخصيص 10 في المئة من الإيرادات العامة السنوية لصندوق الأجيال القادمة. وكانت دولة الكويت سباقة على المستوى العالمي في انشاء صندوق الاحتياطي العام ثم صندوق الأجيال القادمة حرصاً منها على ضمان مستقبل البلاد في حال تعرض النفط وهو مصدر الدخل الرئيسي الى النضوب أو الى التقلبات الحادة.
3. الالتزام بتوفير شبكات الأمان الاجتماعي عبر سياسة التوظيف في القطاع العام وحفز ودعم توظيف المواطنين في القطاع الخاص، ومن خلال توفير برامج الرعاية السكنية، وتوفير خدمات العلاج والرعاية الصحية، وخدمات التعليم، ومن خلال المدفوعات التحويلية والإعانات لشرائح اجتماعية مختلفة، وتوفير المخصصات لدعم السلع والمنافع العامة، مما يرفع عن كاهل المواطن الكثير من أعباء النفقات المعيشية.

4. المحافظة على درجة عالية من الانفتاح المالي والتجاري تجاه مختلف دول العالم، وضمان علاقات الصداقة الوثيقة والتعاون البناء مع مختلف التجمعات الاقتصادية والدول، والالتزام بحرية تحويل رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وعقد اتفاقيات التعاون والشراكة مع البلدان المتقدمة والنامية، وتوفير القروض الميسرة لمشاريع البنى التحتية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، والمساهمة في دعم كافة المنظمات التابعة للأمم المتحدة وجهودها في مساعدة البلدان الفقيرة والنامية ومد يد العون إلى مختلف الدول والمناطق التي تتعرض إلى مجاعات أو حروب أو كوارث طبيعية.

5. تشجيع وتحفيز القطاع الخاص على التوسع في الاستثمار من أجل تنويع قاعدة النشاط المحلي، وتبذل الدولة جهوداً حثيثة في هذا المجال من خلال تبسيط إجراءات منح التراخيص، والحد من البيروقراطية المعقدة، واقتراح وتطوير وتعديل التشريعات واصدار القوانين التي تدعم سبل زيادة دور القطاع الخاص سواء عبر تخصيص أنشطة عامة ذات طابع تجاري، أو من خلال تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

6. دعم مبادرات المواطنين وتحفيز مشاركتهم في النشاط الاقتصادي الحر وتشجيعهم على انشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتهيئة بيئة الأعمال المناسبة لاستقطاب مبادراتهم، وتوفير التمويل الميسر لهم، ومشاركة الدولة لهم عبر أجهزتها المتخصصة في تحمل جانب من مخاطرة المشروعات، فضلاً عن توفير البيئة الحاضنة والداعمة لكافة الأفكار الواعدة والمبدعة والخلاقة.

7. تشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من أجل المساهمة في جلب المعرفة والتقنية وفتح أبواب التعاون والمشاركة للقطاع الخاص الكويتي مع المستثمرين الأجانب، وتوفير فرص عمل إضافية للمواطنين في هذه المشروعات، والاستفادة من الخبرات المصاحبة وامكانية كسب المزيد من الأسواق الخارجية، من خلال المعرفة المتراكمة لدى الشركات الأجنبية بتلك الأسواق.

8. ضمان استقرار القطاع المصرفي والمالي باعتباره وسيطاً محورياً في النشاط الاقتصادي المعاصر، وذلك من خلال تعزيز الدور التنظيمي والرقابي للسلطة النقدية ممثلة في بنك الكويت المركزي، بما يضمن الاستقرار النقدي وانضباط المعاملات، والتعامل الناجم مع الأزمات المالية وقت حدوثها، وتأهيل البنوك من أجل التصدي للصدمات، ومنع إنتقالها إلى مكونات القطاع المالي الأخرى وباقي قطاعات النشاط الاقتصادي.

9. تنمية الإيرادات غير النفطية، وترشيد الإنفاق العام، وتطوير آليات اعداد الميزانية العامة، وربطها بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الكفاءة والشفافية والحوكمة في مختلف أجهزة وادارات الدولة والحد من اتساع البيروقراطية، وترهل القطاع العام وانخفاض انتاجيته، واعادة بناء سلم المرتبات والأجور على أسس عادلة وشفافة وموضوعية.

أ. مرتكزات السياسة المالية

تسعى السياسة المالية، في ظل انخفاض أسعار النفط، الى العمل محرّكا وداعما للنشاط الاقتصادي. وذلك من خلال حزمة من الآليات الأساسية: دعم الإنفاق الاستثماري، وترشيد الإنفاق الجاري، والتعامل مع عجز الموازنة بألية تضمن المحافظة على مصداقية الملائمة المالية للدولة. ففي جانب الإنفاق الاستثماري خصصت موازنة 2017/2018 نحو (2.8) مليار دينار لهذا النوع من الإنفاق، وهذا يعكس بدوره توجهات الخطة الاستثمارية العامة. وتعتمد رؤية الادارة المالية للدولة في مجال الإنفاق الاستثماري على استدامة هذا الإنفاق، بل وزيادته كلما أمكن، تطبيقاً للسياسة المالية الهادفة لاستخدام هذا الإنفاق باعتباره أحد أهم مصادر إنعاش الاقتصاد الكويتي في فترات الركود. ولا شك في أن الآثار المترتبة على استدامة الإنفاق الاستثماري ايجابية ومباشرة على معدل النمو الاقتصادي بدرجة تفوق أثر الإنفاق الجاري، رغم أهمية العديد من بنود هذا الإنفاق في إنعاش الطلب المحلي.

وتشمل مرتكزات السياسة المالية، أيضاً، الجهود المتواصلة لترشيد النفقات العامة، وما ترتب على هذه الجهود من وفورات بلغت نحو (1.1) مليار دينار خلال السنة المالية 2015/2016. وبالإضافة الى استدامة الإنفاق الاستثماري، تحرص السياسة المالية على تعزيز ألية تمويل المشروعات من خلال برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفقاً لأحكام القانون رقم (116) لسنة 2014 بشأن هذه الشراكة. وذلك بهدف تخفيف ضغط التمويل على الموازنة العامة للدولة، وخلق فرص دخل اضافي للمواطنين وللقطاع الخاص.

كما اتسمت ركائز السياسة المالية للدولة خاصة بعد التطورات النفطية منذ منتصف عام 2014 والمتعلقة بالانخفاض الشديد في أسعار النفط بالعديد من الخصائص الإضافية منها: وقف إنشاء هيئات جديدة، والاتجاه الى دمج الهيئات والجهات الحكومية والعامة ذات المهام المتشابهة أو المتداخلة، وترشيد الدعم، وحصره في مستحقه، مع وضع سقف للإنفاق، واعداد تقديرات الإنفاق العام بحيث

تتسق مع الأوضاع الحالية للمالية العامة، واعتماد أسعار تحوطية لبرميل النفط تعكس التطورات في أسواق النفط العالمية. وقد أتخذ مجلس الوزراء في 29 ديسمبر 2014 عددا من الإجراءات المرتبطة بترشيح الإنفاق العام تضمنت (15) إجراء، كما أقرّ مجلس الوزراء في 24 إبريل 2017 إعادة الفوائض المالية لدى الجهات الحكومية والمستقلة والملحقة الى الخزانة العامة.

أما في جانب الإيرادات العامة، فقد شهدت مرتكزات السياسة المالية العديد من التطورات والجهود الهادفة الى الحد من أثر الانخفاض في سعر النفط، حيث جرت عملية إعادة تقييم لتكلفة العديد من الخدمات العامة، وتقييم الآثار المحتملة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة التي اتفقت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية على بدء العمل بها اعتباراً من أول يناير 2018، وبما يتناسب مع خصوصية كل بلد من بلدان المجلس. بالإضافة إلى تقييم ضريبة دخل الأعمال للتأكد من عدم وجود تداعيات لها على تنافسية النشاط الوطني وتدقيق الاستثمارات من الخارج. ولاشك أن حصيلة الضريبة ترتبط ارتباطاً مباشراً بمدى نجاح الجهود في مجال تنويع مصادر الدخل.

ب – مرتكزات السياسات النقدية والرقابية للبنك المركزي

استناداً على القانون رقم 32 لسنة 1968 بشأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته، يتولى بنك الكويت المركزي رسم وتنفيذ سياساته النقدية والرقابية لتحقيق أغراضه المنصوص عليها في ذلك القانون والتي تشمل، إلى جانب ممارسة امتياز إصدار العملة لحساب الدولة والعمل على المحافظة على قوتها الشرائية وحرية تحويلها للعملات الأجنبية، الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي وتوجيه سياسات الائتمان بما يساعد على التقدم الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الدخل القومي، بالإضافة إلى القيام بدور بنك الحكومة وتقديم المشورة المالية لها.

في إطار نظام سعر صرف العملة الوطنية، فإن أحد أهم أهداف السياسة النقدية هو المحافظة على دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي والحد من الضغوط التضخمية ضمن حدود أمانة، وكذلك تكريس الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي على أسس مستدامة. وفيما يتعلق بسعر الصرف فقد حافظ البنك المركزي على سياسة سعر الصرف المعمول بها منذ 20 مايو 2007، والمتمثلة في ربط سعر صرف الدينار بسلة عملات. الأمر الذي ساهم في الحد من التقلبات الكبيرة في سعر الصرف وساعد البنك في رسم سياسة نقدية مستقرة إلى حد بعيد (تساهم في الحد من التضخم المستورد، وتشجع على زيادة توظيف المدخرات المحلية).

وفي هذا الصدد يحرص البنك المركزي على متابعة تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جانب، واتجاهات أسعار الفائدة على العملات الرئيسية من جانب آخر، والتحرك عند الحاجة باستخدام الأدوات المتاحة لديه للمحافظة على جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية ومصدر أساسي للائتمان الذي تمنحه وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني لتعزيز دعائم النمو الاقتصادي على أسس مستدامة خالية من الضغوط التضخمية والحد من نزوح المدخرات المحلية للخارج.

ومن المرتكزات الأخرى الأساسية للسياسة النقدية استقرار وتيرة الائتمان المصرفي الممنوح لمختلف القطاعات الاقتصادية. وعلى الرغم من تعرض دولة الكويت لضغوط مالية إثر انخفاض أسعار النفط، إلا أن القطاع المصرفي قد نجح في المحافظة على زخم هذا الائتمان، الذي يعتبر أهم مصادر تمويل القطاع الخاص. حيث ارتفع مجموع هذا الائتمان من نحو (28.9) بليون دينار عام 2013، إلى نحو (30.7) بليون دينار عام 2014، وإلى نحو (33.3) بليون دينار عام 2015، وإلى نحو (34.3) بليون دينار عام 2016. وهو الأمر الذي يعكس حرص السياسة النقدية على استمرار الائتمان الممنوح لمختلف أنشطة الاقتصاد المحلي.

وفي مجال برامج الإشراف والرقابة المصرفية، تركز جهود البنك المركزي على وضع البرامج والنظم الاحترازية والاستباقية للحيلولة دون نشوء الأزمات المصرفية أو المالية والعمل على احتواء آثارها حال نشوؤها. وينتجح البنك المركزي أفضل الممارسات العالمية في الرقابة المصرفية الفعالة في مجالات جودة الأصول ونسب السيولة ومعايير كفاية رأس المال والحوكمة والشفافية.

ج. مرتكزات السياسة التجارية

لا شك في أن عضوية دولة الكويت في منظمة التجارة العالمية، وعضويتها في العديد من التكتلات الإقليمية وعلى رأسها منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تساهم إلى حد كبير، في صياغة السياسة التجارية للدولة، لاسيما في مجال تحديد التعرفة الجمركية، وهي أحد أهم أدوات السياسة التجارية. كما أن انفتاح الاقتصاد الكويتي على التجارة الخارجية، يساهم، أيضاً، في الحد من تأثير هذه السياسة. وتلتزم دولة الكويت، بموجب شروط عضويتها في منظمة التجارة العالمية، بهيكل معينة للتعرفة الجمركية، ومن خلال متوسط التعرفة الجمركية الملتزم بها مع المنظمة، وتبلغ، كمتوسط لجميع السلع نحو (5.1٪). كما أن متوسط التعرفة الجمركية بين دول مجلس التعاون

وبقية أنحاء العالم هي بحدود نفس النسبة السابقة. وهو الأمر الذي يجد من قدرة الدولة على تعظيم عوائد التعرفة الجمركية باعتبارها أحد أشكال الضريبة غير المباشرة.

في مجال سعي الدولة لتطوير قدرات القطاع التجاري حرصت الجهات المعنية ممثلة بوزارة التجارة والصناعة على تبني العديد من السياسات التي تعزز من الجذب التجاري. وعلى رأسها العمل على تحسين بيئة ممارسة الأعمال بالدولة، حيث تبذل جهود حثيثة في سبيل تبسيط آلية تسجيل الشركات وتخفيض الوقت المستغرق لانجاز ذلك، وتبسيط إجراءات مرور وانسياب البضائع عبر الحدود، وزيادة أنظمة الخدمات الحكومية المرتبطة بالتجارة. وقد جاء إنشاء "مركز الكويت للأعمال"، تحت مظلة وزارة التجارة والصناعة نتاج جهود جادة وعمل دؤوب وفق خطة محددة وواضحة، وقد قطع المركز شوطاً في الاعداد لانجاز الخدمات المقدمة بأقصى سرعة متاحة، وقد نجح في خفض الفترة اللازمة لانشاء الشركات والحصول على التراخيص التجارية من 60 يوماً الى بضعة أيام. وتمكن البوابة الالكترونية للمركز اً باز المعاملات الكترونياً وتتضمن خدماتها الالكترونية تأسيس الشركات واصدار التراخيص التجارية والاستعلام عن الطلبات والتراخيص، والاستعلام عن حالة طلب التأسيس، كما تتضمن البوابة معلومات عن القوانين والإجراءات ذات العلاقة بالأعمال التجارية، وخدمات وقواعد للبيانات والإحصاءات ذات العلاقة.

وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن دولة الكويت هي من بين الدول الأكثر انفتاحاً على العالم حيث بلغت درجة انفتاحها التجاري - والتي تقاس بقيمة الصادرات زانداً الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2010 (97.0%) وعام 2015 (99.6%)، فان من البديهي أن تتأثر بمختلف التطورات التجارية الدولية. ومن أبرز هذه التطورات ضعف التدفقات التجارية العالمية عام 2016، والتي تعد الأكثر تراجعاً منذ الأزمة المالية عام 2008 حيث سجلت عام 2016 (1.2%) مقارنة مع (7%) لمتوسط العقدين السابقين لأزمة 2008. كما اتسمت التطورات الدولية التجارية بتزايد أهمية تجارة الخدمات مقارنة مع السلع ، وتميزها بدرجة مرونة أفضل من السلع (حيث نمت هذه التجارة بنحو 6%) بين عامي 2014 و2015). مع نمو الصادرات الخدمية من البلدان النامية بمعدل أسرع من البلدان المتقدمة، مع استمرار تركيز البلدان النامية على الأنماط التقليدية للخدمات مثل خدمات النقل، والسياحة.

ومن التطورات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً باقتصاد دولة الكويت ، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على التجارة الخارجية. فقد أثر هبوط أسعار النفط على قيم الصادرات بمعدلات كبيرة، كما تمت الإشارة الى ذلك عند تناول البيان لتطورات ميزان المدفوعات ومكوناته (الميزان السلي والحساب الجاري).

وتؤثر التطورات في مجال التجارة الدولية على الاقتصاد الكويتي، كما بقية الاقتصادات، عبر اطار منظمة التجارة العالمية، وكذلك الاتجاه نحو انشاء التكتلات متعددة الأطراف. وهو الأمر الذي يعزز من الاستثمارات غير المستقلة وطنياً، من خلال ما يسمى بـ "سلسلة القيمة العالمية". وبالتالي فإن القرارات الاستثمارية الخاصة بالمشروعات الكبرى، تصبح قرارات مشتركة بين مختلف الأطراف الوطنية والأجنبية المستثمرة في المشروعات الكبرى. وتؤدي مثل هذه التطورات الى دمج السوق المحلي بالسوق الدولي تدريجياً، وبالتالي تقل أهمية الأسواق المحلية لصالح الأسواق الدولية.

ثانياً: سياسات وبرامج الإصلاح المالي والاقتصادي

أصبحت وثيقة الإجراءات الداعمة للإصلاح المالي والاقتصادي التي أعتها مجلس الوزراء في 14 مارس 2016، أحد أهم مرتكزات برامج الإصلاح المالي والاقتصادي الرامية الى التكيف مع مسار التطورات والتداعيات الاقتصادية التي أعقبت انهيار أسعار النفط في عام 2014.

وتهتم هذه الوثيقة بشكل خاص، بالأجلين القصير (2016/2017 – 2017/2018)، والمتوسط (2018/2019 – 2020/2021). وهي تتضمن ستة محاور تشتمل على 41 برنامجاً، يجري تنفيذ كل منها من خلال مجموعة من المبادرات التنفيذية. وقد بدأ بالفعل نفاذ هذه الوثيقة منذ أن أعتها مجلس الوزراء. وتركز آليات عمل الوثيقة المرتبطة بالأجل القصير على إصلاح خلل الميزانية العامة للدولة والذي تفاقم على أثر الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ العام 2014. وتتناول المعالجات جانبي الإيرادات والمصروفات. وتضمنت معالجات جانب الإيرادات اقتراح العديد من السياسات من بينها سياسة إصلاح النظام الضريبي من خلال برامج ضريبة القيمة المضافة التي طرحتها مبادرة قمة قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وضريبة أرباح الأعمال والشركات. كما تضمنت سياسة تحسين مستوى الإيرادات العامة غير النفطية من خلال برامج إعادة تقييم أسعار بعض الخدمات والسلع العامة، وإعادة تقييم مقابل الانتفاع بأموال الدولة، وكذلك سياسة لتطوير إدارة المالية العامة من خلال عدة برامج: من بينها سرعة تحصيل مستحقات الدولة المتأخرة، ورفع مستوى الإدارة الضريبية.

أما في جانب النفقات فشملت الوثيقة في أجلها القصير ستة سياسات، أولها سياسة ترشيد المصروفات الجارية من خلال 11 برنامجاً، وسياسة ترشيد الدعم الخاصة بالمحروقات والكهرباء والماء باتجاه التحول من نظام الدعم الأفقي الى الدعم الرأسي الذي يضمن وصول الدعم الى مستحقيه، وسياسة تطوير إدارة المالية العامة من خلال ثلاثة برامج، وسياسة ترشيد دعم العمالة الوطنية في القطاع

الخاص ورفع مستوى دعم العاملين في وظائف تشكل العمالة الوطنية فيها نسبة متدنية، وضمان وصول هذا الدعم إلى مستحقيه، وسياسة رفع كفاءة تحديد أسعار ورسوم الخدمات والمنافع العامة.

وركز المحور الثاني من الوثيقة على سياسات في الأجل المتوسط تهدف إلى إعادة رسم دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال ستة برامج تحقق الخروج التدريجي للدولة من دور المنتج المباشر إلى دور رقابي وتنظيمي كفؤ وفعال، وشملت تلك البرامج رفع كفاءة الإدارة العامة، وتحفيز القطاع الخاص للدخول إلى مختلف قطاعات الإنتاج، وتعزيز قوى السوق بما يضمن التنافسية، وتعظيم استفادة المواطنين من السلع والخدمات المنتجة من خلال ضمان الجودة وكفاءة الإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى تصحيح أية تشوهات في الأسواق، والحرص على عدم تدخل الدولة في آليات عمل الأسواق إلا بهدف مناهضة الممارسات الاحتكارية أو في حالة فشل السوق.

أما المحور الثالث فتضمن تفعيل وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وذلك عبر برامج خصخصة الأنشطة العامة ذات الطابع التجاري وعبر توفير التمويل الميسر والدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعبر تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تضمن تفعيل مشاركة المواطنين في تملك المشروعات التي تتم خصصتها بحصص تصل إلى 40٪ من مشروعات الخصخصة، كما تضمن توسعة قاعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر التمويل الميسر، واستقطاب وزيادة عدد المشروعات الأجنبية مع الحرص على تنوع مجالات أنشطتها وتوليدها لفرص عمل للمواطنين.

وأشتمل المحور الرابع على تفعيل مشاركة المواطنين في تملك مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي شملت أحد عشر مشروعاً عملاقاً هي: المرحلة الثانية من محطة الزور الشمالية لتوليد الكهرباء و تحلية المياه، ومحطة العبدلية لتوليد الطاقة الكهربائية بالدورة المدمجة ، والمرحلة الأولى لمحطة الخيران لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه، وتوسعة محطة أم الهيمان للصرف الصحي، ومشروع معالجة النفايات البلدية الصلبة في كبد، ومشروعات الخطة الإنمائية لوزارة التربية، ومشروع المترو، ومشروع شبكة السكك الحديدية، ومركز العقيلة الخدمي الترفيهي، واستراحات الطرق السريعة، ومراكز خدمة الشاليهات، ومدينة جنوب الجبراء العمالية. وستكون حصة المواطنين من رأس مال هذه المشاريع 50 ٪ وتقدر قيمتها بنحو 2.7 مليار دينار كويتي.

وركز المحور الخامس على إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية في السنة الأولى حيث تضمن برامج إصلاح الأجور وتطبيق البديل الاستراتيجي لإصلاح نظام الخدمة المدنية وسوق العمل، وتصميم منظومة جديدة لتقييم الأداء الوظيفي، وتخطيط العمالة في القطاع الخاص، ووضع آلية لربط الأجور السنوية بمعدلات التضخم، وتشجيع عمل المواطنين في القطاع الخاص، من خلال إعادة تأهيل العمالة

الوطنية في مهن محددة، وغير ذلك من اجراءات. أما المحور السادس فخصص للإصلاح التشريعي والمؤسسي والإجراءات المساندة، رفع كفاءة إدارة المالية العامة للدولة، وتهيئة بيئة أعمال جاذبة للمستثمر الخاص المحلي والأجنبي، وتطوير إدارة الضريبة، وتحديث وتطوير التشريعات ذات الصلة بالشأن الاقتصادي.

ومن أجل ضمان تقدم تنفيذ السياسات والبرامج التي تضمنتها الوثيقة من خلال المبادرات والإجراءات العملية التي تضمنتها، قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة متابعة عليا برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية، تكون مسؤولة عن متابعة تنفيذ تلك المبادرات والاجراءات التي تضمنها الوثيقة، وعرض التقارير الشهرية الخاصة بذلك على مجلس الوزراء، وتواصل اللجنة عملها في هذا الاتجاه.

وكانت لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء قد واصلت مشاوراتها بشأن برامج الوثيقة مع كافة الجهات المعنية، أعضاء السلطة التشريعية، شركاء الحكومة في مسيرة الإصلاح، ومؤسسات المجتمع المدني، وخبراء الاقتصاد والقانون، واستمعت الى آراء كتاب الرأي في الصحافة المحلية، وفي ضوء الحوار والمشاورات، قررت تطوير أولويات المبادرات الواردة بها واعادة تنظيم محاورها وازافة مبادرات واجراءات اصلاحية جديدة الى ما كانت قد تضمنته نسختها الأولى فضلا عن اضافة مؤشرات لقياس الأداء وتقديم برامج واجراءات الإصلاح. وسوف يتم عرض النسخة الثانية المطورة من الوثيقة في القريب العاجل ان شاء الله.

وتعنى وثائق رسمية أخرى بسياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي، من أهمها خطط التنمية الصادرة من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. وقد صدرت الخطة الإنمائية المتوسطة الأجل (2016/2015 – 2020/2019) بقانون رقم 11 لسنة 2015 لتعمل على ترجمة الرؤية المعتمدة على تحويل دولة الكويت الى مركز مالي وتجاري بقيادة القطاع الخاص. والخطة السنوية الجارية (2018/2017) هي الخطة الثالثة قصيرة المدى ضمن الخطة الإنمائية المتوسطة المشار إليها. وتعتمد هذه الخطة الجارية على سبعة مرتكزات: إدارة حكومية فعالة (8 مشروعات)، واقتصاد متنوع مستدام (34 مشروع)، وبنية تحتية متطورة (32 مشروع)، وبيئة معيشية مستدامة (16 مشروع)، ورعاية صحية عالية الجودة (22 مشروع)، ورأس مال بشري وابداعي (40 مشروع)، ومكانة دولية متميزة (13 مشروع).

ولغرض المساهمة في تنفيذ المرتكزات تضمنت الخطة (165 مشروعاً)، بتكلفة تصل الى (4746) مليون دينار، منها (44) مشروعاً جديداً، بتكلفة (401.2) مليون دينار، و(121) مشروعاً مستمراً، بتكلفة (4345) مليون دينار. وقد أشارت وثيقة الخطة إلى أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في التمويل وهي (16.9٪)، والقطاع النفطي (33.3٪)، والقطاع الحكومي غير النفطي (49.3٪). بالإضافة إلى إشارة الخطة للمتطلبات التشريعية والمؤسسية اللازمة، والتي تتضمن (11) مشروع جديد بقانون، وتعديل قانون واحد.

ثالثاً: توجهات الخطة الإنمائية

انطلاقاً من رؤية الكويت 2035 تم تحديد الأولويات التنموية طويلة المدى، وبناء على هذه الرؤية تم استنباط الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى معيشة المواطن وريادة القطاع الخاص وفق آليات محفزة ودعم التنمية البشرية والاجتماعية وتطوير السياسات السكانية لدعم التنمية والإدارة الحكومية الفاعلة.

وفي ضوء ذلك، تبنت الخطة الإنمائية مسارين لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، المسار الأول التنمية الموازية المعنية في مواجهة التحديات والاختلالات الراهنة، المسار الثاني تأصيل عمليات التحول لتحقيق الرؤية التنموية. تم ربط المجالات التنموية للخطة الإنمائية بسبع ركائز أساسية (إدارة حكومية فاعلة، اقتصاد متنوع مستدام، بنية تحتية متطورة، بيئة معيشية مستدامة، رعاية صحية عالية الجودة، رأس مال بشري إبداعي، مكانة دولية متميزة) تتضمن مجموعة من البرامج المحددة لسد الفجوات في الأدلة والمؤشرات الدولية وأهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015، لتكون مكانة وترتيب دولة الكويت من ضمن أعلى 35 دولة في العالم بحلول 2035.

وعليه تم تطوير منهجية إعداد الخطط السنوية من خلال نظام مؤشرات لقياس أداء القطاعات من أجل تحسين الوضع التنافسي لدولة الكويت حيث تم اخضاع اختيار المشروعات لمعايير انتقائية ومحددة تتمثل في مدى مساهمتها في تحسين مكانة دولة الكويت في مؤشرات التنافسية العالمية بالإضافة إلى جودها الاقتصادية وقدرتها على خلق فرص عمل وطنية بالقطاع الخاص فضلاً عن مدى قدرة الجهة على تنفيذ المشروعات. وفيما يلي أهم التوجهات الاقتصادية والمالية التي تبنتها الخطة:

3.1 التوجهات الاقتصادية والمالية للخطة:

1. تنويع هيكل الاقتصاد، وتوسيع دور القطاع الخاص في التنمية من خلال التوجهات التالية:

أ. تنفيذ برنامج التخصيص شاملاً القطاعات التالية:

- قطاع البتروكيماويات: فتح المجال واسعاً للقطاع الخاص للاستثمار في كافة المجالات ما بعد الاستخراج بما فيها الاستثمار في نقل وتوزيع وتكرير النفط الخام والغاز ومشتقاته، والصناعات اللاحقة المرتبطة به.
- قطاع السياحة: تطوير المناطق السياحية وتشجيع القطاع الخاص.
- قطاع الطاقة والطاقة المتجددة: تحرير صناعة وتوزيع الكهرباء والماء بإشراك شركات القطاع الخاص في الإنتاج والتوزيع والصيانة، وإذكاء روح المنافسة بين هذه الشركات، وتشجيع الاعتماد على الطاقات المتجددة.
- قطاع الصحة العامة: التوسع في إشراك القطاع الخاص في إدارة وبناء المستشفيات والمراكز والعيادات الصحية والمختبرات والسماح بإنشائها في المناطق السكنية. والسعي لبناء شراكة حقيقية ومنتافسة بين قطاع التأمين والقطاع الصحي الخاص، بحيث يتاح للمؤمن عليه اختيار الخدمة الصحية الأفضل وبأنسب الأسعار.
- قطاع التعليم: التوسع في إشراك القطاع الخاص في إدارة وبناء المدارس في المناطق النموذجية.
- القطاع المالي: تفعيل تخصيص البورصة الحالية والسماح بقيام بورصات متخصصة، وإنشاء أكثر من شركة مقاصة للتنافس.
- قطاع الاتصالات: تفعيل دور الهيئة العامة لتنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، وتوسيع دور القطاع الخاص في تقديم خدمات الاتصالات الدولية والاتصالات الأرضية وخدمات الإنترنت.
- قطاع الإسكان: إشراك القطاع الخاص في تصميم وبناء المناطق السكنية وطرحها على المواطنين بأسعار التكلفة عبر أدوات تمويلية مختلفة.
- القطاع اللوجستي: تخصيص إدارة المنافذ البرية وإدارة الموانئ وخدمات الجمارك والتخليص والمختبرات عبر مجموعة من الشركات المساهمة المتنافسة.

ب. الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

ج. تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

د. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بما يدعم التنوع الاقتصادي وتوطين التكنولوجيا.

2. استدامة المالية العامة: وذلك من خلال التوجهات التالية:

أ. تبني برنامج للإصلاح المالي في الدولة، يركز على ترشيد الإنفاق الحكومي باتجاه تقليص الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الرأسمالي، ومعالجة أسباب الهدر في أبواب الميزانية المختلفة وفق تقارير دورية متخصصة.

ب. إعادة هيكلة الدعم الحكومي، والذي يمثل أكثر من ربع إنفاق الموازنة العامة وإعادة تسعير الخدمات بهدف الحد من هدر استهلاكها، والتحول من دعم أسعار السلع والخدمات مباشرة (الدعم العيني) إلى دعم نقدي فيما يخص المحروقات والكهرباء والماء والمواد الاستهلاكية كلما أمكن ذلك، مع تطبيق برنامج توعوي وتحفيزي لترشيد الاستهلاك لدى الجمهور.

ج. ضبط التوظيف بالقطاع الحكومي وتقليل التفاوت في المزايا والأجور بين القطاعين العام والخاص.

3. تبني رؤية استراتيجية متكاملة للتنمية العمرانية مع تطوير البنية التحتية، بما يتوافق مع تحديث المخطط الهيكلي، كون ذلك من القطاعات الحيوية الهامة المؤثرة على جودة حياة الأفراد، وهو ما يعكسه الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة والذي يرمي إلى "إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار".

4. بناء المدن الاقتصادية الجديدة كقاعدة للمركز التجاري للدولة، بحيث تستقطب الأنشطة التجارية التي ستكون مرتكزاً للانطلاق نحو التحول إلى مركز تجاري إقليمي، وذلك من خلال تشغيل ميناء مبارك الكبير، وإنشاء مدينة الحرير والمنافذ والمستودعات الجمركية، وتزويدها بكافة المتطلبات والخدمات المساندة بواسطة القطاع الخاص. فضلاً عن ربط الميناء والمنافذ بشبكة من الطرق وسكك الحديد لتسهيل عبور التجارة الدولية.

5. توفير الشروط المناسبة للتحول إلى مركز مالي إقليمي، ومن بينها:

أ. تطوير مؤسسات وأسواق المال، والعمل على رفع كفاءة المؤسسات المالية عن طريق تعزيز المنافسة وإفساح المجال للبنوك الأجنبية العاملة في الكويت لتقديم خدمات التمويل الشخصي، وفتح فرص

التنافس في الأسواق الخارجية وفق مبدأ التعامل بالمثل. وأيضاً تعميق الخدمات المالية لتشمل خدمات الرهن العقاري بعد تعديل القوانين المعيقة.

ب. زيادة المنافسة في سوق رأس المال المحلي، عبر تفعيل تخصيص البورصة الحالية، والترخيص بإنشاء وإدارة بورصات متخصصة لجذب الشركات الخليجية والعالمية ودعوة شركات الوساطة المالية الإقليمية والعالمية لفتح مكاتب لها في الكويت والعمل بالسوق المحلية وزيادة عدد شركات المقاصة وتشجيع التنافس فيما بينها.

3.2 نتائج تطبيق الخطة 2016/2015

أ. الموقف التنفيذي لمشروعات الخطة حسب ارتباطها بمراحل المشروع:

- مشروعات منجزة 55
- مشروعات في مرحلة التسليم والتشغيل 6
- مشروعات في المرحلة التنفيذية 244
- مشروعات لم تبدأ 20

ب. الموقف التنفيذي لمشروعات الخطة بحسب الإنفاق :

توزيع الاستثمارات والإنفاق حسب المجالات للخطة السنوية 2016/2015 (مليون دينار)

المجالات	عدد المشروعات	استثمارات 2016/2015	إجمالي المنصرف *	نسبة الصرف
التنمية البشرية والمجتمعية	320	1,657.0	1,156.7	69.8%
التنمية الاقتصادية	176	4,127.0	2,887.7	70.0%
التنمية الإدارية	33	7.7	5.8	75.3%
الإجمالي	529	5,791.7	4,050.2	69.9%

* إجمالي الصرف يمثل الصرف الفعلي للمشروع + الارتباطات المالية إن وجدت، وبلغت إجمالي الارتباطات مبلغ وقدره 2,088,415 د.ك. موزعة على 23 مشروع

المصدر: النظام الآلي لمتابعة تنفيذ الخطة السنوية 2016/2015

ج. الموقف التنفيذي للمتطلبات التشريعية بنهاية 2016/3/31

- قوانين صدرت 7
- متطلبات تشريعية لدى مجلس الأمة 11
- متطلبات تشريعية لدى الجهات 25

القوانين التي تم إقرارها خلال السنة المالية 2015/2016:

- القانون رقم 21 لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل
- القانون رقم 111 لسنة 2015 بشأن الاحداث
- تعديل القانون رقم 8/2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- القانون رقم 26 لسنة 2015 بشأن تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية
- مشروع قانون الوكالات التجارية
- القانون رقم 63 لسنة 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات
- قانون رقم 7\2016 في شأن التخطيط التنموي

3.3) نتائج تطبيق الخطة 2016/2017 (قبل الحساب الختامي)

أ. الموقف التنفيذي لمشروعات الخطة حسب ارتباطها بمراحل المشروع:

- مشروعات منجزة 25
- مشروعات في مرحلة التسليم والتشغيل 2
- مشروعات في المرحلة التنفيذية 152
- مشروعات في المرحلة التحضيرية 91
- مشروعات لم تبدأ 12

ب. الموقف التنفيذي لمشروعات الخطة بحسب الإنفاق:

توزيع الاستثمارات والإنفاق حسب المجالات للخطة السنوية 2017/2016 (دينار)

المجالات	عدد المشروعات	الاعتماد المالي لسنة 2017/2016	إجمالي المنصرف	نسبة الصرف
التنمية البشرية والمجتمعية	188	874,799,063	615,633,257	70.37%
التنمية الاقتصادية	77	2,100,497,426	1,659,504,339	79.01%
التنمية الإدارية	17	7,271,172	597,771	8.22%
الإجمالي	282	2,982,567,661	672.82,275,735,367	76.30%

المصدر النظام الآلي لمتابعة تنفيذ الخطة السنوية 2017/2016

ج. الموقف التنفيذي للمتطلبات التشريعية بنهاية 2017/03/31:

- قوانين صدرت 12
- متطلبات تشريعية لدى مجلس الأمة 7
- متطلبات تشريعية لدى الجهات 23
- أخرى مشروع قانون المشتريات، ترى وزارة المالية إلغائه بسبب تغطية قانون المناقصات العامة الجديد لكافة متطلباته (حسب ما ورد بالنظام الآلي للمتطلبات التشريعية).

القوانين التي تم إقرارها:

- القانون رقم 21 لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل
- القانون رقم 111 لسنة 2015 بشأن الاحداث
- تعديل القانون رقم 8/2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- القانون رقم 26 لسنة 2015 بشأن تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية
- مشروع قانون الوكالات التجارية
- القانون رقم 63 لسنة 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات
- قانون رقم 7/2016 في شأن التخطيط التنموي
- تعديل القانون رقم 5 لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت
- مشروع قانون المناقصات العامة
- مشروع قانون حماية الملكية الفكرية (حقوق المؤلف)

- تعديل بعض احكام القانون رقم 1968/23 في شأن نظام قوة الشرطة
- تعديل قانون تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الادوية رقم 1996/28

3.4 المعوقات التي واجهت الخطة

بلغت جملة المعوقات المالية التي أعاقت تنفيذ الجهات المشاركة في إنجاز مشاريع خطة التنمية (6) معوقات وذلك حسب نتائج النظام الآلي لمتابعة الخطة 2016/2017 على النحو التالي:

تم التغلب عليه		التكرار	المعوق
نسبة	عدد		
13%	5	38	1. عدم كفاية الميزانية المخصصة لتنفيذ المشروع
21%	3	14	2. التأخر في تنفيذ المشروع بسبب تأخر وصول الميزانية المخصصة
60%	6	10	3. التأخر في تنفيذ المشروع بسبب تخفيض الميزانية المخصصة
65%	17	26	4. إعاقة صرف المتطلبات المالية للمشروع
67%	12	18	5. عدم وجود ميزانية مالية للمشروع
80%	8	10	6. تأخر وصول الموافقة على اعتماد ميزانية المشروع
44%	51	116	الإجمالي

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية الدولية

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية الدولية

أولاً: تطورات النمو الاقتصادي في العالم

شهد الاقتصاد الدولي، منذ منتصف العام 2016 انجهاً إيجابياً نحو وضع أكثر تفاؤلاً في مجال النمو الاقتصادي. فقد رفع تقرير أفاق الاقتصاد العالمي معدل النمو المتوقع خلال عام 2017 إلى (3.5%)، بعد أن كان (3.4%)، مع تثبيت التنبؤات الخاصة بعام 2018 عند معدل (3.6%). علماً بأن معدلات النمو السنوية الحقيقية الفعلية المتاحة حتى اعداد هذا التقرير هي لسنة 2015، وكانت متفاوتة بين أقاليم العالم المختلفة من أعلى معدل نمو في شرق آسيا ودول حوض المحيط الهادي - الباسفيك (6.5%)، إلى أقل معدل نمو سالب في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاربي (0.6%-). ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يشهد النشاط الاقتصادي تحسناً كبيراً في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، نظراً لما تشير إليه التوقعات من تحسن الأوضاع تدريجياً في البلدان المصدرة للسلع الأولية التي تشهد توترات اقتصادية في الوقت الراهن. ووفقاً للصندوق فإن التحسن المتوقع في الاقتصادات المتقدمة، مدفوع في الأساس بالارتفاع المنتظر في معدل نمو اقتصاد الولايات المتحدة.

ورغم هذا التحسن الإيجابي في النظرة إلى مستقبل الاقتصاد العالمي، إلا أن هناك بوادر توجهات حمائية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها أكبر اقتصاد في العالم وبناتج محلي إجمالي يناهز (19) تريليون دولار حالياً. وتوجهاً مضاداً تتبناه الصين، كثالث أكبر اقتصاد عالمي بناتج محلي إجمالي يناهز نحو (12) تريليون دولار حالياً، وذلك استجابة لعجز الحساب التجاري في حالة الولايات المتحدة، ولفائض هذا الحساب في حالة الصين. وفي حالة نجاح مثل هذه التوجهات الحمائية، فإنها سوف تساهم في إضعاف العلاقات التجارية الدولية، ولاسيما الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تهدف إلى تحرير التجارة مستقبلاً.

ومما يدعم التوجهات المشجعة لمعدل النمو العالمي هو سلوك الرقم القياسي لمشتريات المدراء على المستوى العالمي (والذي يغطي مشتريات 400 مدير مشتريات يمثلون كافة أقاليم العالم، والصناعات المختلفة). فقد شهد هذا الرقم حسب آخر معلومات معهد التمويل الدولي (IIF) في إبريل 2017، تحسناً واضحاً منذ العام 2011 ليتجه إلى قيمة (55) نقطة بعد أن كان في حدود تقل عن (40) نقطة في عام 2008.

ويلاحظ تقرير آفاق الوضع الاقتصادي العالمي للأمم المتحدة الصادر عام 2017 بأن التباطؤ المستمر في الاقتصاد العالمي قد ساهم في خفض الإنتاجية في العديد من أقاليم العالم، وكذلك ضعف الاستثمار، وانخفاض معدل نمو الأجور، وانخفاض معدل التضخم، وارتفاع مستوى المديونية. بالإضافة إلى تفاقم مشكلة انخفاض أسعار السلع في البلدان المصدرة لها، ومنذ العام 2014، بالإضافة إلى الدور المتنامي للصراعات في المساهمة بضغط آفاق التفاؤل الاقتصادي.

وكما يوضح الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) فإن معدل نمو البلدان المتقدمة يتوقع أن يشهد ارتفاعاً بسيطاً في معدل النمو، حسب تقديرات عام 2016 ليصل إلى (1.5%)، مع توقع أن يصل هذا المعدل إلى (1.7%) عام 2017، وإلى (1.8%) عام 2018. وأن المحرك الرئيسي وراء هذه الزيادات الطفيفة يتمثل في نمو الاستهلاك الخاص، مع استمرار ضعف الاستثمار، واستمرار تعرض السلع لضغوط انخفاض الأسعار، بالإضافة للمخاطر الناشئة عن عدم وضوح توجهات الاقتصاد الأمريكي في ظل الإدارة الحالية، فضلاً عن التداعيات غير المؤكدة أو الواضحة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

أما فيما يخص آفاق النمو في البلدان في طور التحول، فبعد انكماش النمو عام 2015، بنسبة (2.8%)، يتوقع أن ينخفض انكماش معدل النمو المقدر لعام 2016 إلى حوالي (0.2%) في بلدان الكومنولث، وبلدان جنوب شرق أوروبا. مع توقع أن ينتعش معدل النمو عام 2017 ليصل إلى (1.4%)، ويستمر في الانتعاش عام 2018 ليصل إلى (2.0%). وتتأثر مجموعة هذه البلدان بأسعار النفط المنخفضة في حالة البلدان المصدرة للنفط، ويتطور الأوضاع في الاتحاد الأوروبي، وبالدور المتنامي

للاستثمار. في حين يقدر معدل النمو في البلدان النامية عام 2016 بنسبة (3.6%)، والذي يعتبر أقل معدل نمو لهذه البلدان منذ الأزمة المالية عام 2008. مع توقع وصول معدل النمو في مجموعة هذه البلدان إلى (4.4%) عام 2017 و(4.7%) عام 2018. ويتأثر معدل نمو البلدان النامية أساساً باتجاه أسعار السلع للانخفاض، وضعف التجارة الدولية، واستمرار عوامل عدم التأكد في الاقتصاد الدولي، وفي بعض الأحيان عدم الاستقرار السياسي. إلا أن هناك بعض البلدان داخل مجموعة البلدان النامية، ممن شهدت طلباً محلياً قوياً أثر إيجاباً على معدل النمو. وتقود هذه البلدان كل من الهند والصين.

جدول (1): معدل النمو في أقاليم العالم

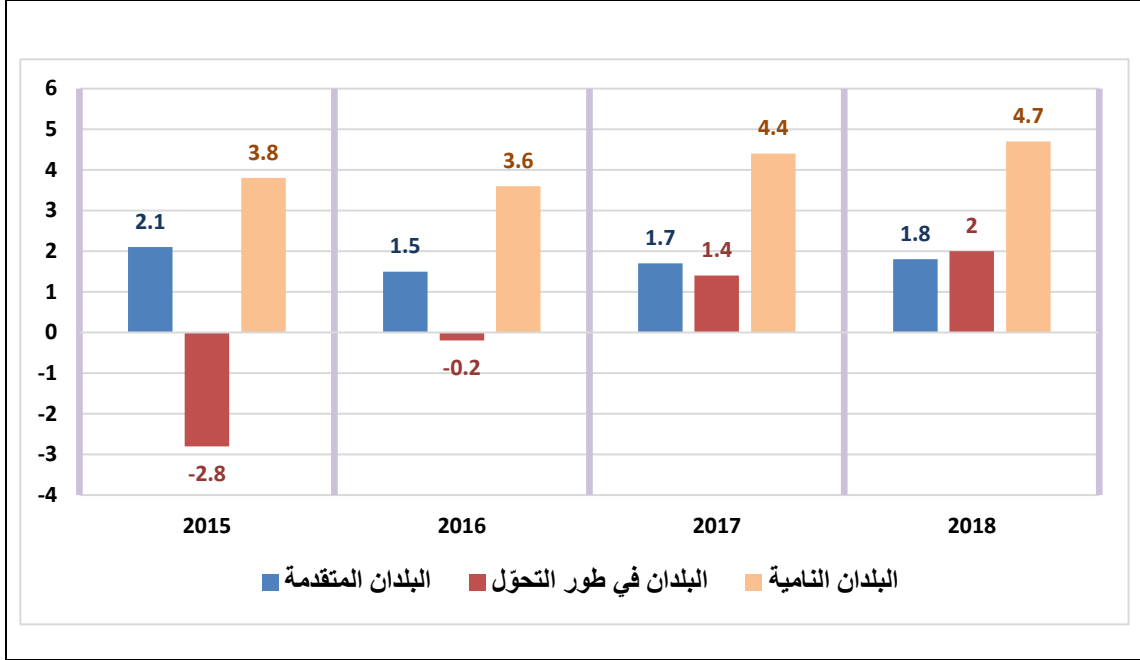
(التغير النسبي السنوي %)

الإقليم	2015	2016	2017	2018
البلدان المتقدمة	2.1	1.5	1.7	1.8
البلدان في طور التحوّل	-2.8	-0.2	1.4	2.0
البلدان النامية	3.8	3.6	4.4	4.7

المصدر: UN, 2017.

شكل (1): معدل النمو في أقاليم العالم

(التغير النسبي السنوي %)

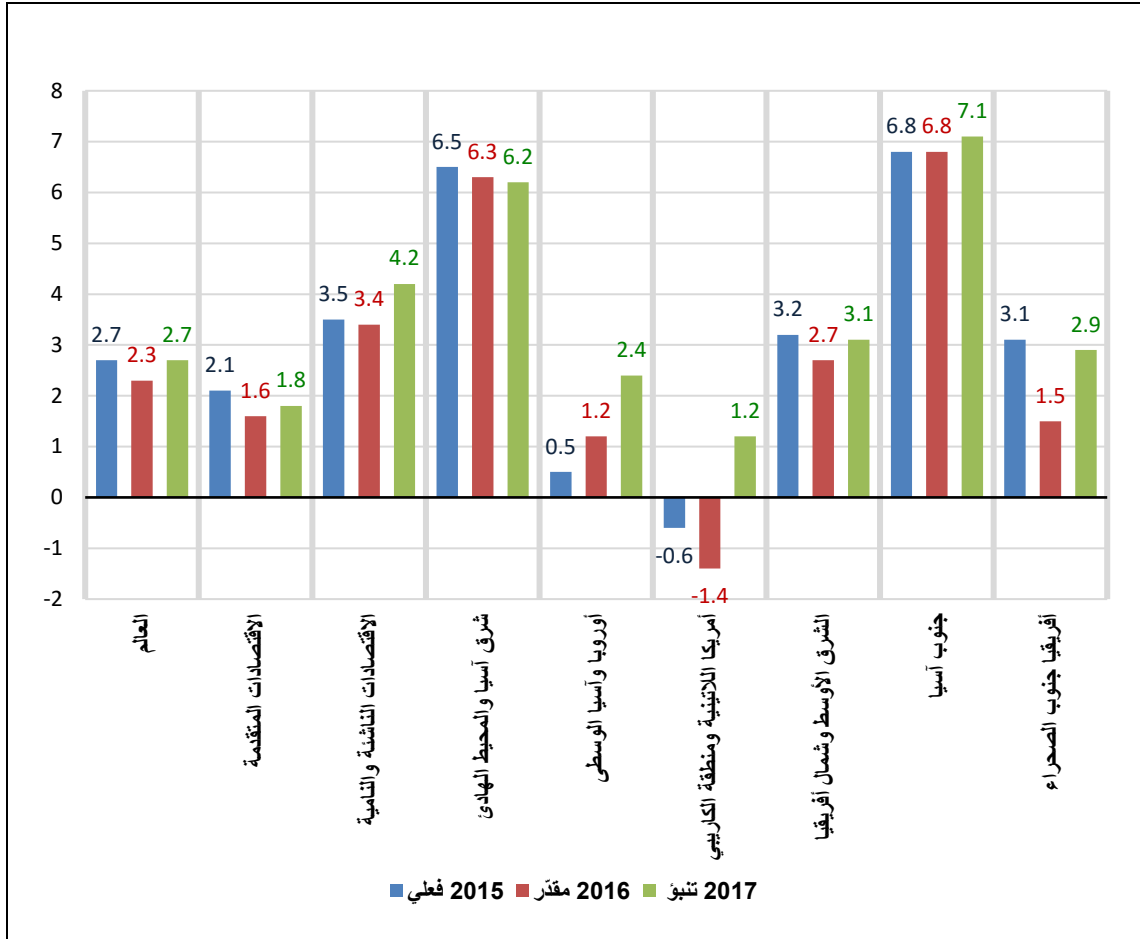


المصدر: UN, 2017.

ثانياً: اتجاهات معدلات التضخم والبطالة

شهد عام 2015 معدلات تضخم فعلية محققة، على المستوى العالمي، بلغت في حدود (2.4%) مقارنة مع (2.1%) لعام 2016، وهي تعد من أدنى معدلات التضخم منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008. أما على مستوى الأقاليم الاقتصادية فقد كان معدل التضخم الأقل في البلدان المتقدمة (0.7%)، في حين وصل هذا المعدل إلى أعلى مستوياته (10.0%) في أفريقيا. ويتوقع أن يسجل أقل معدل تضخم متنبأ به لعام 2017 في البلدان المتقدمة أيضاً (1.6%)، وأعلى معدل في أفريقيا أيضاً (10.1%). ويوضح الشكل (2) معدلات التضخم لعامي 2016 و 2017، المقدرة والمتنبأ بها تبعاً.

شكل (2): معدلات النمو الحقيقية الفعلية لعام 2015، والمقدرة لعام 2016 ومحل التنبؤ لعام 2017 للعالم، وحسب أقاليم العالم الاقتصادية المختلفة (%).

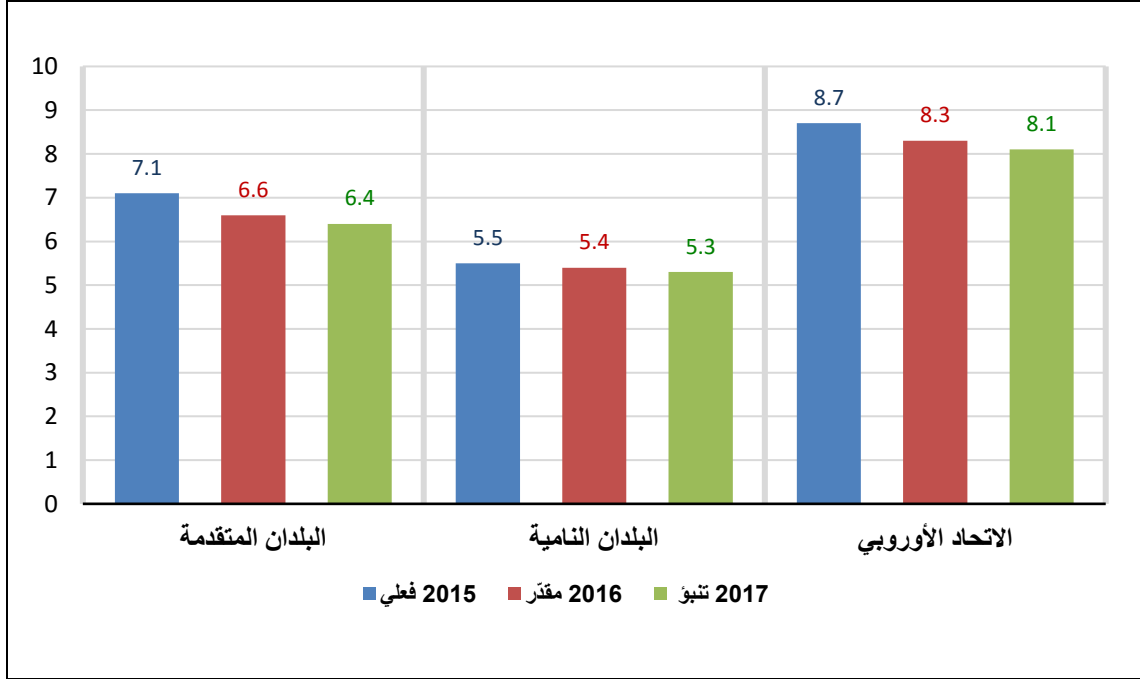


المصدر: The World Bank, 2017.

أما على مستوى معدل البطالة، فقد انعكست آثار التراخي في معدل النمو الاقتصادي العالمي على وضع التشغيل. ووفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية فإن هناك نحو (27) مليون عاطل اليوم أكثر مما كان الوضع قبل الأزمة المالية عام 2008. وفي الوقت الذي شهدت به معدلات البطالة تحسناً في الكثير من البلدان المتقدمة بما فيها ألمانيا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، لازالت بلدان أخرى في الاتحاد الأوروبي تتعايش مع معدلات بطالة مرتفعة. أما على مستوى بطالة الشباب فإن الأمر أكثر خطورة، إذ يصل معدل بطالة هذه الفئة إلى (35%) عالمياً عام 2016. ويوضح الشكل (3) تقديرات معدلات البطالة لعام 2016 والمتنبأ بها لعام 2017.

شكل (3): معدلات البطالة الفعلية لعام 2015، والمقدرة لعام 2016 والمتنبأ بها لعام 2017

لأقاليم العالم (%)



المصدر: United Nations, 2017.

ثالثاً: تطورات أسواق النفط 2018/2017

تغيرت تطلعات الأسواق العالمية للنفط بعد توصل منظمة أوبك في 30 نوفمبر 2016 الى اتفاق مع دول منتجة للنفط من خارج المنظمة على خفض إنتاجها من النفط الخام اعتباراً من الأول من يناير 2017، مما دفع الى تماسك الأسعار والتأثير إيجابياً على توقعات أسعار النفط ومستقبل السوق النفطي. ومن المتوقع أن يستمر تحسن أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية في 2017 مع الاقتراب التدريجي من توازن العرض والطلب في السوق. ومع هذا التحسن من المتوقع أن يعود الإنتاج من دول خارج أوبك والذي كان قد تضرر من الأسعار المنخفضة الى الانتعاش مجدداً خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي من المتوقع أن تضخ كميات أكبر في السوق مما سيؤدي الى انخفاض الأسعار مجدداً في عام 2018، إضافة الى الأثر السلبي على الطلب المترتب على التوترات والصراعات الجيوسياسية والذي يغذي التوقعات المتشائمة بانخفاض معدلات النمو في الاقتصاد العالمي. ويبين الجدول (2) الموازنات العالمية لعرض النفط والطلب عليه بين عامي 2016 – 2018.

الجدول (2) الموازنات العالمية لعرض النفط والطلب عليه 2016 – 2018

2018	2017	2016	(مليون برميل باليوم)
98.05	97.15	95.78	الطلب العالمي للنفط
99.36	97.03	96.79	الإنتاج العالمي للنفط
1.31	(0.10)	1.01	الفروقات

المصدر: Wood Mackenzie – February 2017

أ. العرض العالمي من النفط

• نمت إمدادات النفط العالمية بمقدار 0.42 مليون برميل يوميا في المتوسط لتصل الى 95.87 مليون برميل يوميا في عام 2016 وذلك على الرغم من عامين من تراجع نشاط الاستكشاف وتطوير الانتاج العالمي بنسبة تزيد عن 45%. وأنعكس ذلك في تراجع انتاج النفط والغاز الطبيعي في الدول المنتجة خارج الأوبك، ولا سيما من حقول الولايات المتحدة البرية، وكذلك الصين والمكسيك والبرازيل وكولومبيا. وفي الوقت نفسه، زاد انتاج دول أوبك من النفط الخام والغاز الطبيعي المسال بمقدار 0.96 مليون برميل في اليوم و 0.13 مليون برميل في اليوم، على التوالي. أما الدول غير الأعضاء في أوبك فأنتجت 57.34 مليون برميل يوميا من السوائل في المتوسط، مما يشير إلى انخفاض قدره 0.66 مليون برميل يوميا في عام 2016. ومن حيث التوزيع النسبي أنتجت هذه الدول 42.2 مليون برميل يوميا من النفط الخام، 7.7 مليون برميل يوميا من الغاز الطبيعي المسال و 5.1 مليون برميل يوميا من منتجات النفط غير التقليدي (النفط الصخري، و النفط رمال القطران).

• تشير التوقعات الى أن معدلات الإنتاج سوف ترتفع بنحو 240 ألف برميل يوميا خلال العام الحالي 2017 مقارنة مع معدلات الإنتاج لعام 2016 نتيجة تحسن الأسعار عالمياً والتي توفر دعماً جوهرياً لصناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية.

• تشير فروقات العرض والطلب إلى وجود نقص في الأسواق العالمية خلال عام 2017 مما سوف يدعم تحسن الأسعار حول مستويات تتراوح ما بين 50 دولاراً للبرميل و60 دولاراً للبرميل.

• التزام منظمة أوبك بخفض الإنتاج بعد ظهور بيانات الشهر الأول عززت تماسك أسعار النفط، حيث أن إنتاج المنظمة انخفض بنحو 900 ألف برميل يوميا. وهذا يعادل نسبة التزام تقدر بـ (90%)، وهي نسبة التزام تاريخية قياساً بدرجة التزام دول المنظمة بتعهدات سابقة، ولكن من المتوقع أن تقل درجة الالتزام بالاتفاق تدريجياً مع تحسن الأسعار في الشهور القادمة.

- يبين جدول رقم (3) أدناه حصص الدول الأعضاء في أوبك وإنتاج الدول الرئيسية من خارج منظمة أوبك الملتزمة باتفاق خفض إنتاج النفط الموقع في 10 ديسمبر 2016 بموجب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في 30 نوفمبر 2016 ، وهذا الاتفاق على خفض الإنتاج مدته 6 أشهر تنتهي في يونيو 2017، ومن السابق للأوان تأكيد فرص تمديد الاتفاق لمدة سنة إضافية رغم تفاؤل العديد من أطرافه.

**جدول (3) : حصص الإنتاج المحددة للدول المنتجة
داخل وخارج منظمة أوبك (ألف برميل باليوم)
بموجب الاتفاق الموقع في 10 ديسمبر 2016**

أولاً: دول منظمة أوبك	حصصة الإنتاج
الجزائر	1,039
أنغولا	1,673
الإكوادور	522
الغابون	193
*أندونيسيا	722
**إيران	3,797
العراق	4,351
الكويت	2,707
***أبينا	528
***نيجيريا	1,628
قطر	618
المملكة العربية السعودية	10,058
الإمارات العربية المتحدة	2,874
فنزويلا	1,972
ثانياً: دول خارج منظمة أوبك	حصصة الإنتاج
روسيا	11,360
المكسيك	2,180
كازاخستان	1,790
عُمان	930
أذربيجان	780

* تم تعليق العضوية.

** تم رفع سقف إنتاج إيران.

*** لم يتم تحديد سقف الإنتاج.

- تشير التوقعات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة الإنتاج مع استمرار الزيادة في عدد منصات الحفر العاملة منذ شهر يونيو 2016، ومن المتوقع أن يصل عدد الحفارات العاملة إلى 810 حفارات مع نهاية 2017. ويبين الجدول (4) الدول الرئيسية المنتجة للنفط وفق بيانات انتاجها في عام 2016.

جدول (4) البلدان الرئيسية المنتجة للنفط في العالم
وفق متوسط الانتاج اليومي في عام 2016 بالمليون برميل / يوم

الترتيب	الدولة المنتجة	برميل نفط في اليوم	الترتيب	الدولة المنتجة	برميل نفط في اليوم
1	الاتحاد الروسي	10,250,000	16	أنغولا	1,507,000
2	السعودية	10,050,000	17	الجزائر	1,171,000
3	الولايات المتحدة	8,744,000	17	عمان	1,008,435
4	العراق	4,836,000	18	المملكة المتحدة	978,000
5	الصين	3,938,000	19	كولومبيا	955,000
6	إيران	3,920,000	20	أذربيجان	876,000
7	كندا	3,893,000	21	اندونيسيا	847,000
8	الامارات	3,188,000	22	الهند	736,000
9	الكويت	3,000,000	23	ماليزيا	668,000
10	البرازيل	2,624,000	24	قطر	639,000
11	فنزويلا	2,316,000	25	مصر	582,000
12	المكسيك	2,193,000	26	الأكوادور	555,000
13	النرويج	1,763,000	27	الأرجنتين	536,000
14	كازخستان	1,746,000	28	ليبيا	528,000
15	نيجيريا	1,476,000			

المصدر: وكالة الطاقة الدولية

- على الرغم من استمرار التوتر السياسي والمواجهات المسلحة في العراق، استمر إنتاج العراق من النفط الخام عند مستوى 4.46 مليون برميل يومياً في عام 2016، ومن المتوقع أن يصل إلى 4.48 مليون برميل يومياً عام 2017. كما أنه من المتوقع أن يصل إلى مستوى 4.60 مليون برميل يومياً خلال عام 2018.

• من المتوقع أن يرتفع مستوى إنتاج النفط من الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك سنوياً بما يعادل 240 ألف برميل يومياً خلال 2017 و1.14 مليون برميل يومياً خلال 2018، ليصل الإنتاج إلى مستوى 54.50 مليون برميل يومياً خلال 2018. وتشكل مشاريع إنتاج النفط غير التقليدي (الصخري، الرملي) جزءاً مهماً من الإنتاج، حيث أنه من المتوقع أن يصل هذا الإنتاج إلى 8.15 مليون برميل يومياً في عام 2018 مقارنة مع 6.64 مليون برميل يومياً في عام 2016.

• ستعتمد طاقة الإنتاج الاحتياطية لدى دول منظمة أوبك بشكل أساسي على مشاريع وخطط توسع إنتاج النفط في العراق وعودة إنتاج النفط الليبي إلى مستويات مقاربة لمستويات إنتاج ما قبل الثورة، وعودة إنتاج النفط الإيراني إلى الأسواق بعد رفع العقوبات الاقتصادية بشكل كامل عن إيران.

ب. الطلب العالمي على النفط

• تشير أحدث البيانات المتعلقة بالطلب العالمي على النفط (التقرير الشهري لمنظمة الدول المصدرة للنفط – أوبك المنشور في أبريل 2017) إلى أن الزيادة المتوقعة لمعدلات الطلب العالمي على النفط في العام الجاري 2017 قد تبلغ نحو 1.26 مليون برميل يومياً مقارنة مع مستويات عام 2016 أي بزيادة معدلها 1.32 في المئة بدعم من ارتفاع مستوى الطلب في الصين والهند، بالإضافة إلى الطلب في أمريكا الشمالية وأوروبا وأمريكا اللاتينية وروسيا والتحسن في معدلات نمو الاقتصاد العالمي بشكل عام. بينما تشير التوقعات إلى انخفاض نسبي في مستوى نمو الطلب على النفط في اليابان. ويبين الجدول (5) التالي الطلب العالمي على النفط الخام (بالمليون برميل/يوم) في 2015 و2016 والمتوقع في 2017 مع معدل النمو المتوقع في 2017 بالنسبة المئوية.

جدول (5) الطلب العالمي على النفط الخام (مليون برميل/يوم)

في 2015 و2016 والمتوقع في 2017

مع معدل النمو المتوقع في 2017

السنة	2015	2016	2017	النمو %
الأمريكتين	24.37	24.78	24.98	0.79
منها الولايات المتحدة	19.71	20.04	20.19	0.75
أوروبا	13.71	14.00	14.07	0.51
آسيا باسيفيك	8.09	8.06	8.04	-0.31
اجمالي دول منظمة	46.18	46.84	47.08	0.52

التعاون الاقتصادي والتنمية				
2.69	13.17	12.82	12.01	باقي آسيا
3.03	4.52	4.38	4.05	منها الهند
0.95	6.53	6.47	6.56	أمريكا اللاتينية
1.36	8.07	7.96	8.11	الشرق الأوسط
2.64	4.20	4.10	3.99	أفريقيا
1.98	31.97	31.35	30.67	اجمالي الدول النامية
1.51	4.73	4.66	4.62	دول الاتحاد السوفياتي السابق
3.15	0,72	0.70	0.67	دول أوروبية أخرى
2.71	11.82	51,11	10.83	الصين
2.40	17.27	16.86	16.13	الأقاليم الأخرى
1.33	96.32	95.05	92.98	اجمالي دول العالم
1.32	96.31	95.05	92.98	التقديرات السابقة

المصدر: التقرير الشهري لمنظمة أوبك إبريل 2017.

• وترتبط توقعات الطلب على النفط ارتباطا كبيرا بتوقعات النمو الاقتصادي في مختلف البلدان والاقليم المستهلكة للنفط. ومن المتوقع وفقا لتقديرات وود ماكينزي أن يسجل عام 2017 نمواً اقتصادياً يصل إلى 2.5٪ وينخفض إلى 2.4٪ لعام 2018. حيث سيتحسن معدل النمو الاقتصادي في كل من روسيا ودول بحر قزوين، وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، ودول الشرق الأوسط وأفريقيا. ومن المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي في آسيا وأوروبا. وقد لا تتطابق هذه التقديرات مع تقديرات أخرى لوكالة الطاقة الدولية أو لمنظمة أوبك. ويبين الجدول (6) التالي معدلات النمو الاقتصادي العالمي الفعلية في عام 2016 والتي بلغ متوسطها 2.3٪ ومعدلات النمو المتوقعة في كل من عامي 2017 و2018.

جدول (6) : معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي

بالنسبة المئوية 2016_2018

2018	2017	2016	الاقليم أو الدولة
2.2	2.1	1.6	أمريكا الشمالية
2.3	2.2	1.6	الولايات المتحدة الأمريكية
2.0	1.7	1.9	المكسيك
0.6	1.3	1.8	أوروبا
0.6	1.1	1.7	ألمانيا
0.5	1.0	1.1	فرنسا
0.3	0.6	0.9	إيطاليا
0.6	1.3	2.0	المملكة المتحدة

0.6	1.8	3.0	إسبانيا
4.0	4.2	4.4	آسيا
6.2	6.5	6.7	الصين
0.4	0.7	1.0	اليابان
6.6	7.2	6.9	الهند
1.9	2.0	2.7	كوريا الجنوبية
2.0	1.5	(0.3)	روسيا ودول بحر قزوين
1.7	0.5	(2.2)	أمريكا اللاتينية
1.4	0.3	(3.4)	البرازيل
3.2	2.8	2.1	الشرق الأوسط
3.4	3.0	1.5	أفريقيا
2.4	2.5	2.3	المتوسط العالمي

المصدر: Wood Mackenzie – February 2017

• الطلب في الولايات المتحدة

أدى استمرار أسعار النفط المنخفضة الى تحسن أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة على امتداد العام 2016، مما دفع الى زيادة استهلاك الوقود في قطاع النقل. ومع ذلك، فإن مستويات النمو في بلدان أمريكا الشمالية والمكسيك شهدت تراجعاً نسبياً. وانتهت سنة 2016 بنمو إيجابي في الطلب على النفط في القارة الأمريكية الشمالية بفضل الولايات المتحدة التي زاد الطلب فيها بنحو 1.0٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وتركزت الزيادة على وجه الخصوص في الطلب على البنزين ووقود الطائرات. بينما تراجع الطلب على المقطرات الوسطى بحوالي 0.2 ألف برميل في اليوم على أساس سنوي، حيث كانت الأحوال الجوية أكثر دفئاً مما كان متوقعا، الأمر الذي قلل من الطلب على وقود التدفئة.

• الطلب في أوروبا

في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا شهد الطلب على النفط توسعا ملموسا بنحو 0.25 مليون برميل يوميا، مع توزيع المكاسب على قدم المساواة تقريبا بين أرباع السنة الأربعة. وقد تحقق ارتفاع الاستهلاك بحفز من أسعار النفط المتدنية في جميع البلدان الأوروبية الأربعة الكبرى والأكثر استهلاكاً، ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا والتي زاد استهلاكها بنحو 80 ألف برميل في اليوم، مع توسع أكبر في المملكة المتحدة وألمانيا خصوصا في الطلب على مزيج منتجات ووقود

النقل الذي يشمل الديزل والبنزين ما يعكس النمو الايجابي في مبيعات السيارات والذي وصل الى 7٪ خلال العام. والى جانب أثر الانخفاض في أسعار النفط كان لسياسة التحفيز النقدي أثرها الواضح في دعم النمو الاقتصادي في أوروبا. ومع ذلك، كان الطلب على وقود النقل يتعرض إلى ضغوط ناجمة عن مواصلة التقدم في معايير كفاءة حرق الوقود، واستخدام الوقود البديل وسياسات الضرائب العالية وهي كلها عوامل تؤثر سلبا على طلب النفط في البلدان الأوروبية المستهلكة الرئيسية.

• الطلب في آسيا والمحيط الهادئ

ارتفع الطلب على النفط في عام 2016 في دول آسيا والمحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بفضل الزيادة المتوقعة مسبقا في طلب كوريا الجنوبية وعلى الرغم من انكماش الطلب في اليابان. وكان ازدهار صناعة البتروكيماويات، لا سيما في كوريا الجنوبية، إلى جانب إدخال تحسينات على متطلبات توليد الطاقة قد ساعد على دعم التوسع في الأنشطة الاقتصادية مما سمح بتعزيز مستويات الطلب على النفط لتكون أعلى على أساس سنوي للمرة الأولى منذ العام 2012. من ناحية أخرى، شهد عام 2016 انخفاضا في استهلاك اليابان بنحو 0.13 مليون برميل في اليوم. وكان النمو السلبي واضحا لكل شهر تقريبا من شهور عام 2016، باستثناء نوفمبر، عندما ارتفع الطلب بسبب الزيادة الملموسة في متطلبات المواد الأولية للبتروكيماويات وحلول شتاء أكثر برودة من المتوقع. ومن بين المنتجات التي شهدت تحسنا في الطلب غاز البترول المسال ومنتجات النفط، كما تلقى زيت الوقود دعما قويا من قطاع توليد الطاقة وخاصة في كوريا الجنوبية.

• طلب دول آسيا الأخرى

ارتفع الطلب على النفط في الدولة الأكثر استهلاكاً في المنطقة - الهند - مقارنة مع عام 2015، مما أدى إلى زيادة بلغت نحو 0.31 مليون برميل يوميا على أساس سنوي. وقد تركز النمو في الطلب الهندي على النفط في قطاع النقل البري والقطاع السكني. فقد ازداد الطلب على البنزين بشكل حاد في قطاع النقل. وبالمثل، ارتفع استخدام غاز البترول المسال في القطاع السكني. ويعود تحسن الطلب على البنزين أساسا إلى المكاسب الكبيرة التي سجلت في بيع المركبات - لا سيما ذات العجلتين -، أما زيادة استهلاك غاز البترول المسال في القطاع السكني فتعود إلى عاملين الأول أن استخدامات الغاز المسال تتمتع بتقليد عريق في الهند، بالإضافة إلى الدعم السخي الذي تقدمه الدولة لاسطوانات غاز البترول المسال. كذلك شهد الطلب على زيت الوقود في قطاع الزراعة تحسنا، كما اكتسبت قطاعات

توليد الطاقة بعض الزخم وارتفع استهلاكها فوق مستويات العام السابق، مما يدل على أداء إيجابي لتلك القطاعات. من جانب آخر أدى توسع نشاط البناء إلى زيادة الطلب على الجزء الثقيل من منتجات برمبل النفط، وخاصة القار لتعبيد الطرق. وفي الوقت نفسه، زاد الطلب نسبيا على منتجات النفط في قطاع صناعة البتروكيماويات.

• أمريكا اللاتينية

استمر ضعف الطلب على النفط في أكبر دولة مستهلكة من دول منطقة أمريكا اللاتينية، البرازيل التي تواصل تباطؤ نموها الاقتصادي في عام 2016 وتراجع الطلب على النفط بنسبة 90 ألف برمبل في اليوم، وشمل الانخفاض جميع المنتجات، باستثناء البنزين، الذي أصبح بديلا لاستخدام الإيثانول وغاز البترول المسال، الذي نما جزئيا. وكان نمو الطلب على البنزين إيجابيا لأن استهلاكه بات أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية للمستخدمين النهائيين من الإيثانول، الذي تأثر بارتفاع أسعار السكر. أما زيت الوقود والمقطرات المتوسطة فسجلت ضعفا ظاهرا في عام 2016. ويرجع تدهور الطلب عليها تباطؤ النمو الاقتصادي لعدة أسباب من بينها ضعف النشاط التصنيعي وتراجع معدلات التشغيل والدخل. كما لوحظ استهلاك أقل لزيت الوقود في قطاع توليد الطاقة، وأقل لوقود السفن في قطاع النقل البحري.

• الشرق الأوسط

في إقليم الشرق الأوسط، تراجع الطلب على النفط في المملكة العربية السعودية، أكبر دولة مستهلكة في المنطقة. ومع ذلك، شهد عام 2016، تراجعا طفيفا في الطلب على النفط في المنطقة، وذلك بمقدار 10 آلاف برمبل في اليوم. بينما سجل ارتفاع ملموس في مستوى احتلال الغاز الطبيعي، ولاسيما بعد البدء بتنفيذ خطة غاز واسط في الربع الأول من 2016، مقترنة مع إلغاء جزئي للدعم المقدم للوقود في السعودية. وتمثل التراجع في الطلب في ثلاثة منتجات فقط هي المنتجات الخام التي تحرق مباشرة، ومنتجات البيتومين، ووقود الطائرات والكيروسين. ويمكن أن يعزى تراجع الاستهلاك لهذه المنتجات إلى حد كبير إلى انخفاض الطلب إلى أقل من المتوقع في قطاعات مختلفة مثل تعبيد الطرق. من جهة أخرى نما الطلب على النفط في كلا من دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق. وتركزت الزيادات في قطاع النقل ولاسيما على البنزين بشكل أساسي.

• الصين

في الصين، سجل الطلب على النفط تحسناً أفضل مما كان متوقفاً، حيث نما الطلب من صناعة البتروكيماويات وقطاعات النقل رغم الشكوك المبكرة حول الأثر السلبي لتباطؤ النمو الاقتصادي. وأخذ نمو الطلب على النفط في الصين نفس مساره في عام 2015، حيث قادت عوامل أولها التوسع في الطلب على البروبيلين لمصانع البتروكيماويات العاملة بالهدرجة، وارتفاع الطلب على غاز البترول المسال والنفثا؛ وثانيها، الطلب القوي في قطاع النقل البري بفضل زيادة مبيعات السيارات التي وفرت الدعم للطلب على البنزين. وثالثها، زيادة طلب وقود الطائرات بفعل زيادة الطلب على خدمات قطاع النقل الجوي. من ناحية أخرى، انخفض استهلاك زيت الوقود المتبقي وزيت الديزل ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة استبدال هذه الأنواع من الوقود بالغاز الطبيعي، والفحم، وخاصة في القطاع الصناعي. وشهد الطلب على غاز البترول المسال قفزة كبيرة حيث زاد بنحو 24٪، أما البنزين فزاد بنسبة 4٪ على أساس سنوي، في حين نما الطلب على وقود الطائرات والكيروسين بنحو 9٪ مقارنة مع عام 2015. من ناحية أخرى، انخفض الطلب على زيت الديزل وزيت الوقود بحوالي 8٪ على أساس سنوي.

ج. مستقبل أسعار النفط

• بناءً على ما تقدم من توقعات النمو الاقتصادي ومستويات العرض والطلب العالمية على النفط الخام، يوضح الجدول (7) أدناه الأسعار المتوقعة لنفوط القياس العالمية إضافة إلى النفط الخام الكويتي خلال الفترة 2017 و 2018 والتي تظهر زيادة الأسعار مقارنة مع العام 2016.

جدول (7) : أسعار نفوط القياس العالمية
والخام الكويتي 2016-2018 بالدولار الأمريكي للبرميل

2018	2017	2016	خام القياس العالمي والخام الكويتي
53.13	56.29	43.48	غرب تكساس المتوسط (WTI)
54.08	57.38	43.99	برنت (Brent)
51.72	55.61	41.55	دبي (Dubai)
49.21	52.51	38.82	النفط الخام الكويتي

المصدر: Wood Mackenzie – February 2017 ، ومؤسسة البترول الكويتية

الفصل الثالث

التطورات الاقتصادية الاقليمية

الفصل الثالث

التطورات الاقتصادية الإقليمية

أولاً: بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يتفاوت الأداء الاقتصادي لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفقاً لتفاوت بعض الخصائص التي يتميز بها كل بلد من هذه البلدان، ووفقاً لتفاوت البيئة التي يعمل بها الاقتصاد، بالإضافة إلى مدى كثافة أو قلة الاعتماد على مورد النفط أو الغاز الطبيعي، ودرجة تنوع الاقتصاد. وكذلك وفقاً لقوة أو ضعف المصدات المالية المتاحة.

وتشير توجهات قيم أهم المتغيرات الاقتصادية لدول المجلس إلى تفاوت الأداء الفعلي لعام 2015، والمقدر لعام 2016، والقيم محل التنبؤ لعام 2017. فعند التطرق للنتائج المحلي الإجمالي يلاحظ بأن مجموع هذا الناتج لدول المجلس بلغ تقريباً حوالي (1.4) تريليون دولار عام 2015، بينما وصل إلى نحو (1.3) تريليون دولار عام 2016، ويقدر أن يصل إلى (1.4) تريليون دولار عام 2017. وتتفاوت التغيرات المنوية في الناتج من بلد لآخر. اعتماداً بشكل رئيسي على تطورات أسعار النفط، وحركتها في الأجل القصير.

في دولة الكويت انخفض الناتج المحلي الإجمالي النفطي لعام 2014 بنحو (1.3-%) (حيث بلغت الأهمية النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 60.8% لنفس العام)، ولعام 2015 بنسبة (0.8-%)، واتجه هذا الناتج للتحسن بنسبة (3.7%) عام 2016، مع تحسن أفضل في التغير النسبي للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. فبعد أن كان هذا الناتج قد زاد (3.2%) عام 2014، تم تقدير هذا التغير لعام 2015 بـ (5.4%)، ولعام 2016 بـ (3.7%)، ولعام 2017 بـ (4.2%). وهو الأمر الذي يعكس الجهود في مجال تعزيز دور القطاعات غير النفطية من خلال الاهتمام الخاص فنجد الإنفاق الاستثماري غير النفطي، العام والخاص.

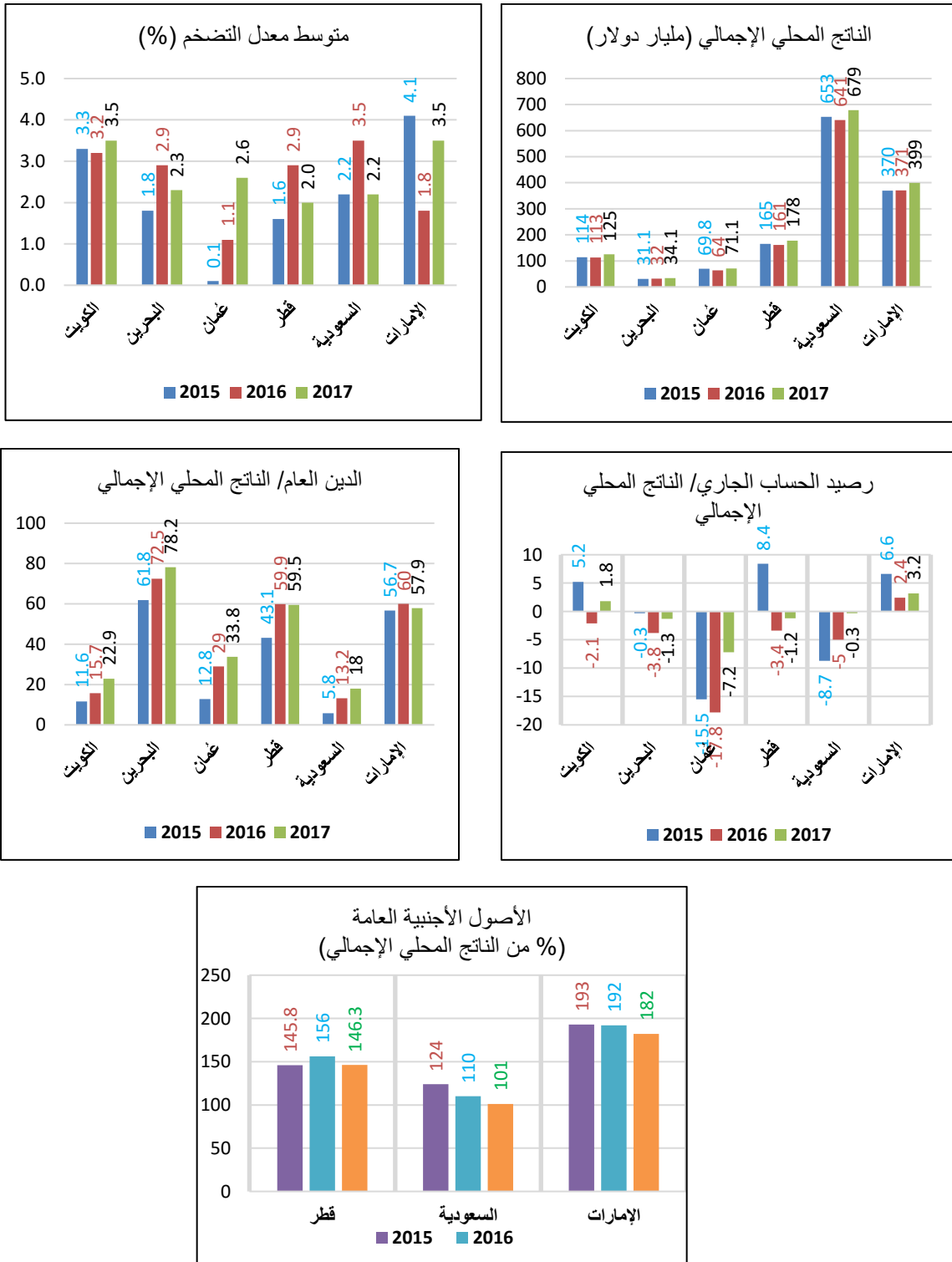
أما في مملكة البحرين، فنظراً لانخفاض الأهمية النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي (نحو 2.7% عام 2014) فإن التأثير على الناتج المحلي الإجمالي لم يكن كبيراً على قيمة الناتج، وكان لذلك انعكاس طفيف على التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي (2014) و(2015). مع توقع استدامة التغيرات النسبية للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مستقبلاً.

وعلى مستوى سلطنة عُمان فإن الأهمية النسبية للقطاع النفطي وصلت عام 2014 إلى حوالي (47.6%)، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي من (81.0) مليار دولار إلى (69.8) مليار دولار عام 2015. كما انعكست على التغير المئوي للناتج بين عامي (2015) و(2016). إلا أن اتجاه المساهمة النسبية للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي تحتاج إلى إعادة هيكلة لصالح رفع النسبة.

أما في حالة دولة قطر فقد أثرت التطورات النفطية بشكل واضح على قيمة الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض من (206) مليار دولار عام 2014 إلى (165) مليار دولار عام 2015 (تمثل المساهمة النفطية في هذا الناتج حوالي 51% عام 2014). ويتوقع أن يساهم العمل بحقل "برزان" للغاز الطبيعي قريباً بانعاش نمو القطاع الاستخراجي. مع تغيرات نسبية مشجعة لدور القطاع غير النفطي، على الأقل لغاية افتتاح كأس العالم عام 2022.

ويبين الشكل (4) قيم أبرز المتغيرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون لعام 2015، وتقديرات هذه القيم لعام 2016، وتوقعاتها في عام 2017.

شكل (4): أهم المتغيرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون
 للسنوات 2015 (فعلي) و2016 (تقدير) و2017 (توقع)



المصدر: IIF website.

في حالة المملكة العربية السعودية التي بلغت حصة القطاع النفطي في ناتجها المحلي الإجمالي لعام 2014 نحو 40%، تراجع الناتج المحلي الإجمالي من (757) مليار دولار عام 2014 إلى (653) مليار دولار عام 2015، وللتكيف مع التطورات النفطية، صدرت رؤية المملكة لعام 2030 بهدف تقليل الاعتماد على القطاع النفطي، وكذلك برنامج التحول الوطني السعودي 2020.

أما فيما يخص دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تمثل حصة القطاع النفطي في ناتجها المحلي الإجمالي حوالي 34.5% عام 2014 فتعتبر من أكثر البلدان تنوعاً بالمنطقة. رغم ذلك فقد تأثر الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض من (402) مليار دولار عام 2014 إلى (370) مليار دولار عام 2015. إلا أن التغير النسبي في مساهمة القطاعات غير النفطية كان واضحاً بين عامي (2014) و (2015).

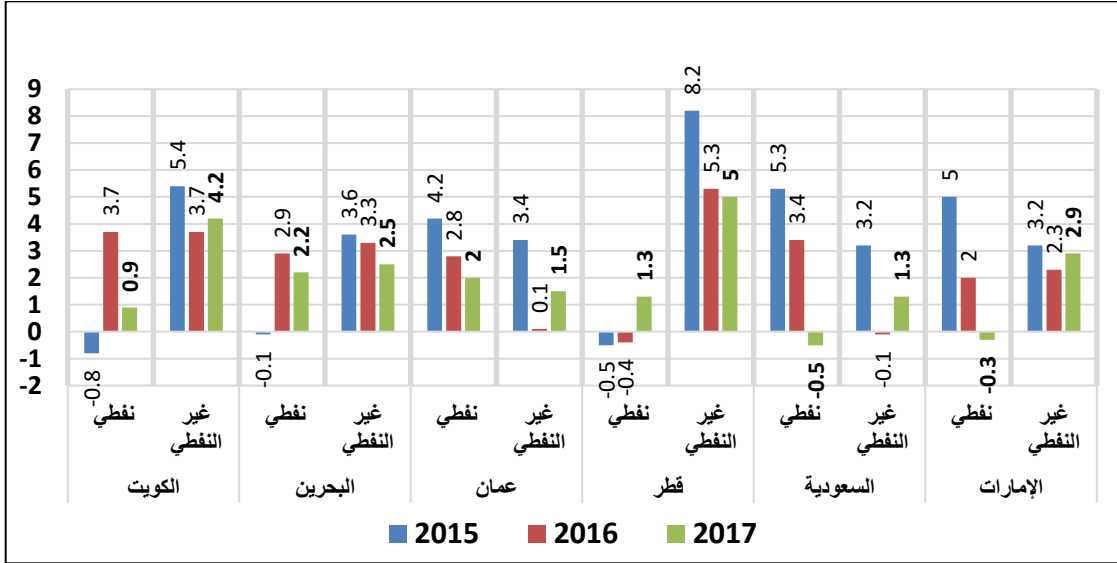
علماً بأن متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى في دول مجلس التعاون قد أظهرت العديد من التباينات. فعلى مستوى معدل التضخم تعد عُمان، عام 2015، من أقل بلدان المجلس في هذا المعدل تليها قطر، ثم البحرين، ثم السعودية، ثم الكويت، ثم الإمارات. ورغم هذا التباين والذي يصل أعلاه (4.1%) في حالة الإمارات، وأقله في حالة عُمان (0.1%)، إلا أن معدلات التضخم ما زالت في الحدود الآمنة.

ومن المتغيرات المهمة، ضمن المتغيرات الاقتصادية الكلية، نسبة رصيد الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي. إذ شهدت هذه النسبة قيماً موجبة وأخرى سالبة، لعام 2014. وظهرت القيم السالبة في حالة مملكة البحرين، وسلطنة عُمان، والمملكة العربية السعودية. في حين شهدت كل من دولة الكويت، ودولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، قيماً موجبة، تمثلت أعلاها في حالة دولة الكويت (19.4%). إلا أن التطورات النفطية بعد عام 2014، وانعكاساتها على الإيرادات النفطية بالموازنة قد انعكست سلباً على العديد من هذه النسب إما من خلال تقليل النسبة الموجبة، أو مفاقمة النسبة السالبة، أو التحول من الموجبة إلى السالبة. الأمر الذي دعا دول المجلس إلى اتخاذ العديد من

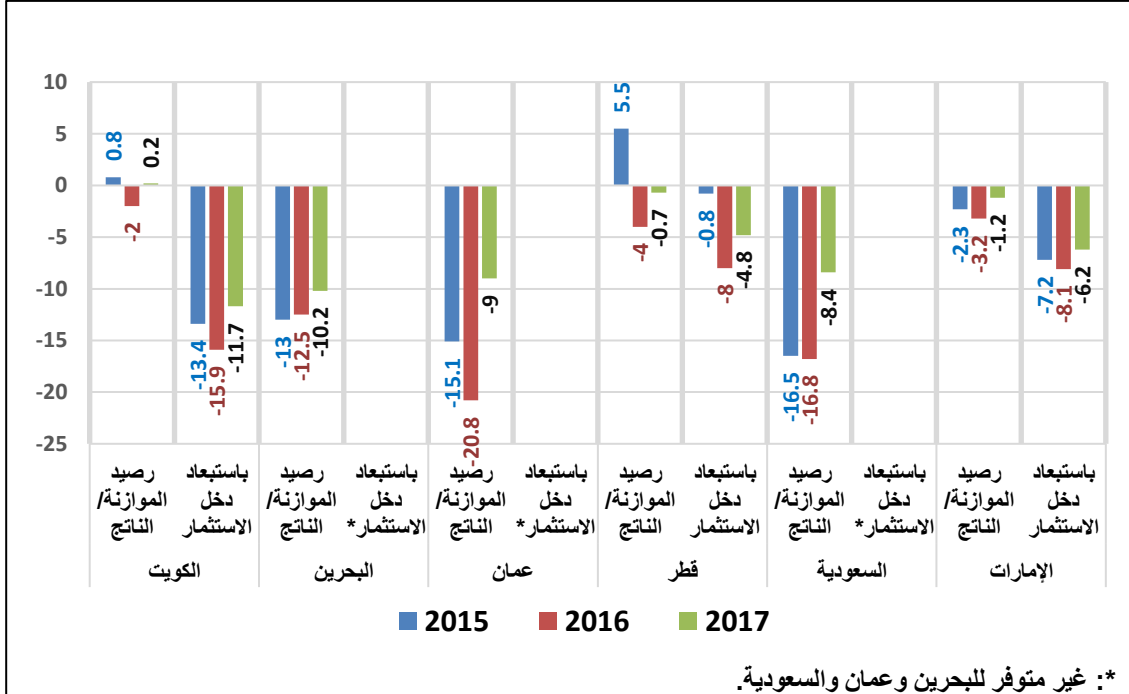
الإجراءات لترشيد الإنفاق، و/ أو زيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية. ويتوقع استمرار النسبة السالبة لرصيد الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي، عام 2017، في كافة دول المجلس ما عدا حالة الكويت. ومن التطورات المهمة، أيضاً في مجال سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية بدول المجلس، تلك المرتبطة بنسبة الديون الحكومية الى الناتج المحلي الإجمالي. واعتماداً على بيانات السنة السابقة لانخفاض الأسعار النفطية، أي عام 2013، فإن هذه النسبة كانت (2.1%) في المملكة العربية السعودية، و(5.0%) في سلطنة عُمان، و(6.5%) في دولة الكويت، و(15.8%) في دولة الإمارات العربية المتحدة، و(33.1%) في دولة قطر، و(43.9%) في مملكة البحرين (IMF, 2016). إلا أن كافة دول المجلس قد سجلت ارتفاعاً في هذه النسبة عام 2015، ومن المتوقع استمرار هذا الارتفاع في عام 2017. وذلك للتكيف مع أوضاع عجز الموازنة، من جهة، وللمحافظة على حدود أمانة للمصداقات المالية، على شكل احتياطي، المتاحة حالياً، ولضمان حقوق الأجيال القادمة في الثروة الحالية. ولا يخفى بأن وضع التوازن الخارجي، ممثلاً في وضع الحساب الجاري، هو من أكثر الأوضاع تأثراً بالتطورات النفطية، ومن خلال التأثير السلبي على قيم الصادرات النفطية. ويوضح الشكل (4) أيضاً تطور نسبة عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الحاضر ومستقبلاً. علماً بأن قيم هذه النسبة كانت عام 2013 حوالي (7.4%) في حالة مملكة البحرين، و(39.9%) في حالة دولة الكويت، و(6.7%) في سلطنة عُمان، و(29.9%) في حالة دولة قطر، و(18.2%) في المملكة العربية السعودية، و(19.1%) في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة. إلا أنها شهدت تطورات سلبية لتصل كنسب فعلية إلى أكبر قيمة سلبية في حالة سلطنة عُمان، عام 2015 بنحو (-5.5%)، مع انخفاض النسب الموجبة لأقل نسبة في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة (3.3%). وهو الأمر الذي يستدعي المزيد من الجهود لترشيد الواردات، في الأجل القصير، والعمل على رفع قيمة الصادرات غير النفطية في الأجلين المتوسط والطويل.

أما فيما يخص تطورات الدين العام فإن نسبة هذا الدين قد وصلت عام 2014، وعلى مستوى دول مجلس التعاون، إلى حوالي (9.0%)، وفي عام 2015 إلى (13.4%)، وحسب تنبؤات صندوق النقد الدولي فإن هذه النسبة هي في حدود (21.3%) لعام 2016 و(26.2%) لعام 2017. وتتفاوت قيم هذه النسب بين بلدان المجلس. فقد وصلت عام 2014 إلى أعلى نسبة في حالة مملكة البحرين (44.4%)، وأقل نسبة في حالة المملكة العربية السعودية (1.6%)، وسلطنة عُمان (4.9%)، ودولة الكويت (7.6%)، ودولة الإمارات العربية المتحدة (15.6%)، ودولة قطر (31.7%). وبعد التطورات النفطية، لجأت أغلب بلدان المجلس إلى هذا النوع من التمويل، الأمر الذي أثر على رفع هذه النسبة. حيث وصلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2015 إلى أعلى نسبة في مملكة البحرين (61.9%)، تليها دولة قطر (39.8%)، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة (18.1%)، وسلطنة عُمان (14.9%)، ودولة الكويت (11.2%)، وأخيراً المملكة العربية السعودية (5.0%). ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تصل هذه النسبة، عام 2017، إلى أعلى مستوى في حالة مملكة البحرين (78.2%)، ثم دولة قطر (59.5%)، ثم دولة الإمارات (57.9%)، ثم سلطنة عُمان (33.8%)، ثم دولة الكويت (22.9%)، ثم المملكة العربية السعودية (18.0%)، حسب تقديرات معدل التمويل الدولي. ويبين الشكل (5) أدناه معدلات نمو الناتج المحلي لدول مجلس التعاون موزعة وفق مصدرها (نفطي – غير نفطي) لسنوات 2015 (فعلي) و2016 (تقديري) و2017 (توقع) بينما يبين الشكل (6) رصيد الموازنة إلى الناتج المحلي لدول مجلس التعاون متضمناً دخل الاستثمار وباستبعاد هذا الدخل.

الشكل (5): معدلات نمو الناتج المحلي لدول مجلس التعاون موزعة
وفق مصدرها (نفطي – غير نفطي)
للسنوات 2015 (فعلي) و2016 (تقديري) و2017 (توقع)



الشكل (6): رصيد الموازنة الى الناتج المحلي لدول مجلس التعاون متضمنا
دخل الاستثمار وباستبعاد هذا الدخل للسنوات 2015 (فعلي) و2016 (تقديري) و2017 (توقع)



المصدر: .IIF website

ثانياً: البلدان المصدرة للنفط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- يشير التقرير الاقليمي لصندوق النقد الدولي Regional Economic Outlook Update: Middle East & Central Asia الخاص بتطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وباكستان وأفغانستان والمنشور في مايو 2017 الى أن اتفاق دول منظمة أوبك مع مجموعة من البلدان المنتجة خارج المنظمة على خفض الانتاج قد ساعد على تحسين آفاق أسعار النفط على المدى القريب. ولكن التقرير يرى أنه على الرغم من ذلك فإن أسعار النفط ما زالت عرضة للتقلبات.
- يتوقع صندوق النقد الدولي أن تظل أسعار النفط، على المدى المتوسط، منخفضة ومحاطة بدرجة عالية من عدم اليقين، وبالتالي فإن مواصلة تصحيح الأوضاع المالية العامة للدول النفطية في اقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا ستظل مطلباً حيوياً. كذلك، ينبغي أن تواصل هذه الدول التركيز على تنفيذ خططها للتنوع الاقتصادي ، والإصلاحات الهيكلية الداعمة بغية تعزيز قدرة اقتصاداتها على مواجهة التحديات.
- تشير تقديرات البنك الدولي في تقريره "الآفاق الاقتصادية العالمية 2017: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الى أن معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تراجع إلى 2.7٪ في عام 2016 فيما يعزى إلى تدابير ضبط أوضاع المالية العامة في بعض البلدان والمعوقات والقيود على إنتاج النفط في بلدان أخرى.
- ان نزوح أعداد كبيرة من السكان، وسقوط الآف الضحايا، وتدمير مرافق البنية التحتية بسبب الحرب في سوريا، والصراع المسلح في اليمن، والمعارك الضارية في العراق، والأزمة السياسية في ليبيا كان لها، وفق تقرير البنك الدولي، تداعيات سلبية عابرة للحدود تمثلت في عرقلة التجارة والضغط على المالية العامة من جراء طلبات الإنفاق المتصلة باللاجئين والأوضاع الأمنية، وفقدان عائدات السياحة مما ألحق أضراراً جسيمة باقتصاد المنطقة، وأثاراً واسعة النطاق في أنحاء شتى من العالم.
- من المتوقع أن يتباطأ النمو في العام 2017 في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب تخفيضات إنتاج النفط وفق اتفاق أوبك مع منتجين آخرين. وفي المقابل، وعلى الرغم من تفاوت آفاق النمو بين مختلف البلدان، من المتوقع أن يتسارع النمو الكلي في القطاع غير النفطي في عام 2017 مع تراجع وتيرة الضبط المالي.

• على وجه الخصوص، من المتوقع زيادة النمو غير النفطي في بلدان مجلس التعاون الخليجي من 2٪ تقريبا في عام 2016 إلى 3٪ في عام 2017، في حين يتوقع تسارع وتيرة النمو غير النفطي في إيران من 0.75٪ في عام 2016 إلى نحو 5.3٪ في عام 2017. وفي المقابل، من المتوقع استمرار تباطؤ النمو غير النفطي في الجزائر.

• في المدى المتوسط أيضا، وعلى الرغم من أن النمو الكلي في بلدان مجلس التعاون الخليجي والجزائر سيكون مدعوما بالتعافي المتوقع في إنتاج النفط، فإن النمو غير النفطي سيظل مقيدا نتيجة مواصلة التقشف المالي في البلدان التي تستلزم إجراء تصحيحات كبيرة مثل السعودية والبحرين وسلطنة عمان والجزائر.

• أما إيران، فما زالت تعترض أفق اقتصادها العقوبات الدولية المتبقية، وأوجه الضعف الهيكلي الداخلي، كما هو الحال في القطاع المالي. وفي البلدان المتأثرة بالصراعات، لا تزال التوقعات محاطة بقدر كبير من عدم اليقين؛ خاصة من خلال تأثير الوضع الأمني على مستويات إنتاج النفط، مما يتعذر معه تقدير وضع الاقتصاد غير النفطي في تلك البلدان. فقد زادت ليبيا من إنتاجها النفطي بشكل ملحوظ مع نهاية 2016، مما عزز من توقعات النمو لعام 2017. وفاق إنتاج النفط في العراق التوقعات في 2016، ولكن ضيق الحيز المالي المتاح لضخ استثمارات مرتبطة بالنفط يعني ضعف احتمالات تحسن النمو في إنتاج النفط على المدى القريب.

• أدى تداعي أسعار النفط إلى حدوث قفزة في مستويات عجز المالية العامة لمختلف دول المنطقة وبلغ متوسط عجز المالية العامة نحو 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2015 و2016. بيد أن موقف المالية العامة مقاسا بالرصيد غير النفطي والمستبعد منه أثر تحركات أسعار النفط، قد شهد تحسنا كبيرا في عام 2016، حيث انخفضت مستويات العجز غير النفطي بمقدار 25.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في مجلس التعاون الخليجي بقيادة عمان وقطر (وبنحو 11٪ في الجزائر). وتحقق هذا التحسن نتيجة إصلاحات أسعار الطاقة وتخفيضات الانفاق الحكومي في كل من السعودية وعمان وقطر والجزائر. فضلا عن الزيادات في الإيرادات غير النفطية في السعودية وعمان والجزائر.

• سوف تؤدي الزيادة المتوقعة في أسعار النفط والتصحيح المستمر في أوضاع المالية العامة إلى تقليص ملحوظ في مستويات عجز المالية الكلي في عام 2017 إلى 25.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط. وسيكون التصحيح المتوقع متفاوتا كثيرا ففي دول مجلس التعاون الخليجي من المتوقع أن تتحسن مستويات العجز غير النفطي بمقدار 25.3٪ من الناتج المحلي غير النفطي بينما لن يتعدى التحسن المقارن في الجزائر 5.5٪.

• تشمل التدابير التصحيحية وفقا لتقرير الصندوق الأخير تطبيق زيادات أخرى في أسعار الطاقة في الجزائر والبحرين، والسعودية، وفرض رسوم على العمالة الوافدة في البحرين والسعودية، وفرض ضرائب انتقائية في الجزائر ودول مجلس التعاون الخليجي، وتطبيق زيادات في المعدلات الضريبية في الجزائر وعمان، وضبط الانفاق الجاري في الجزائر والبحرين وعمان وقطر، وتقييدات في الانفاق الرأسمالي في الجزائر وعمان. وفي العراق من المتوقع تيسير الموقف المالي إلى حد ما حيث سيسمح تسلم دفعات التمويل المتأخر من المانحين بتخفيف القيود النقدية التي عانت منها البلاد في عام 2016. أما في إيران، فمن المتوقع تشديد الموقف المالي قليلا. وتشير توقعات خبراء الصندوق إلى احتمال انخفاض مستويات عجز المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى أقل من 1٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2022 وهو تحسن كبير مقارنة بعام 2016.

• توقعات انخفاض مستويات عجز المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مشروطة باستمرار تنفيذ الاصلاحات المالية الطموحة. فعلى سبيل المثال، يعزز صانعو السياسات إجراء مزيد من الاصلاحات في أسعار الطاقة (الجزائر والعراق و مجلس التعاون الخليجي)، بينما تخطط دول مجلس التعاون الخليجي لاستحداث ضريبة القيمة المضافة في عام 2018، ويمثل هذا التصحيح المتصور في أوضاع المالية العامة مطلبا ضروريا لاستدامة أوضاع المالية العامة على المدى الطويل.

• ان تعزيز مؤسسات المالية العامة يسهم في نجاح تطبيق خطط التصحيح المالي. ووفق آخر تقرير اقليمي لصندوق النقد الدولي، تم إحراز تقدم ملحوظ في جهود وضع أطر المالية العامة متوسطة الأجل في الكويت وقطر والسعودية والجزائر، وانشاء مكاتب إدارة الدين العام في الكويت والسعودية (رغم أنها لا تزال قيد التنفيذ في مختلف دول المنطقة). وتعكف إيران حاليا على تحديث نظامها المعني بإدارة المالية العامة، بما في ذلك استحداث نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق، وتحديث نظام المعلومات الادارية المالية، وانشاء حساب الخزانة الواحد.

• تشير أحدث تقديرات صندوق النقد (مايو 2017) إلى انخفاض عجز الموازنة الكلي التراكمي المقدر للسنوات بين عامي 2016 و2021 إلى 375 مليار دولار مقارنة مع 565 مليار دولار كانت وردت في تقرير أفاق الاقتصاد العالمي السابق في أكتوبر 2016. ويتوقف تحقق هذا التحسن الكبير على مواصلة تنفيذ خطط الإصلاح المالي الطموحة، والاتجاهات الايجابية العامة المتوقعة لأسعار النفط. ومع التسليم بالحاجة إلى تحقيق التوازن بين السحب من الأصول وإصدار سندات الدين العام.

• يتوقع أن يتواصل في عام 2017 لجوء بلدان المنطقة إلى استخدام الديون لتمويل العجز، والذي كان قد تزايد بشكل ملموس في العام الماضي. فقد بلغت إصدارات سندات الديون السيادية الخارجية 50 مليار دولار في عام 2016، بزيادة تجاوزت خمسة أضعاف قيمتها في عام 2015. ولا تزال أوضاع السوق العالمية مواتية للبلدان المصدرة للنفط القادرة على النفاذ إلى الأسواق، مما سيشجع على الأرجح الاستمرار في إصدار السندات السيادية، وعلى سبيل المثال، ارتفعت عائدات السندات السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي المحررة بالدولار الأمريكي بنحو 10 نقاط أساس بين 1 نوفمبر 2016 و24 مارس 2017، أي أقل بكثير من الزيادة البالغة 60 نقطة أساس في سندات الخزنة الأمريكية المعيارية لمدة 10 سنوات.

• أكد التقرير الاقليمي لصندوق النقد الدولي ان الانخفاض المستمر في إيرادات النفط والغاز يعني أن نموذج التنمية الحالي القائم على إعادة توزيع الثروة النفطية من خلال الدعومات السخية أو خلق الوظائف الحكومية غير المنتجة لم يعد قابلاً للاستمرار. ولذا يتمثل التحدي في وضع نموذج جديد للنمو الاقتصادي. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة إلى تقليل الاعتماد على النفط وتوليد فرص عمل في القطاع الخاص للقوة العاملة سريعة النمو.

• شهد العام الماضي تصميم خطط إنمائية استراتيجية طموحة، ولكن يتعين أن ينصب تركيز البلدان بقوة على تنفيذ تلك الخطط وعلى الإصلاحات الداعمة الأخرى. و يجري حالياً بذل الجهود لتشجيع زيادة الاستثمارات الأجنبية. فقد تودي قوانين الاستثمار الجديدة في كل من الجزائر (أقره البرلمان) وعمان (قيد النظر حالياً) إلى إعطاء دفعة للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن السماح بالملكية الأجنبية خارج المناطق الاقتصادية الحرة في دولة الامارات العربية المتحدة يمكن أن يكون له نفس الأثر. كذلك أدخلت المملكة العربية السعودية إصلاحات في أسواق الأسهم والسندات بما في ذلك تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي.

• لا يزال هناك المزيد مما ينبغي عمله لتحسين بيئة الأعمال نظرا الى أن التقدم المحرز كان متفاوتا. وعلى سبيل المثال، يمثل افتتاح مركز الكويت للأعمال مؤخرا (النافذة الواحدة لتيسير الأعمال) خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح. ولكن في حين تمكنت الجزائر ودولة الامارات من تحسين مرتبة كل منهما في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي بسبعة وثمانية مراكز، على التوالي، لم تتقدم البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سوى بمركز واحد في المتوسط، بينما فقدت البلدان المصدرة للنفط غير المتأثرة بالصراعات ثلاثة مراكز في المتوسط، في مراتب القدرة التنافسية التي يقيسها المنتدى الاقتصادي العالمي.

• بما أن نمو التوظيف في القطاع العام سيكون محدودا أكثر في المستقبل، فسوف يتطلب الأمر إيجاد فرص عمل جديدة في القطاع الخاص لاستيعاب نحو 7 ملايين شخص يتوقع دخولهم الى سوق العمل بحلول عام 2022 في دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر وايران. وسيكون اصلاح سوق العمل، في إطار تحسين بيئة الأعمال الأوسع نطاقا مطلبا أساسيا في هذه العملية.

• على صعيد البلدان المستوردة للنفط، في منطقة مينا وباكستان وأفغانستان، أتاح انخفاض أسعار النفط لهذه البلدان فرصة لالتقاط أنفاسها بعد الفترة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية و"الربيع العربي". إلا أن المخاوف الأمنية والصراعات الإقليمية لا تزال تؤثر على الثقة والنشاط، مما يؤدي الى معدلات نمو تحد من فرص تحسن الطلب على النفط وتعرقل فرص معالجة الزيادة في معدلات البطالة أو تحسين مستويات المعيشة.

• من المتوقع ازدياد النمو للدول المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 3.7٪ في عام 2016 إلى 4٪ في عام 2017 ثم إلى 4.4٪ في عام 2018 وسوف يكون هذا التحسن راجعا إلى حد ما لتراجع الصدمات المنفردة مثل الجفاف في المغرب، وضعف محصول القطن في باكستان في العام الماضي. وسيكون النمو متفاوتا بدرجة كبيرة بين هذه الدول. فهو قوي في جيبوتي، بفضل الانفاق على البنية التحتية الممول من الخارج، وفي باكستان، بفضل مشروع الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان. بينما يبقى متواضعا نسبيا في الأردن ولبنان بسبب التأثير المستمر للصراعات الإقليمية على السياحة والثقافة والاستثمار. وفي تونس، تم خفض توقعات التعافي على المدى القريب نتيجة استمرار أجواء عدم اليقين وضعف السياحة.

جدول (8) : نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 2014-2018

في مجموعة بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

السنة	البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	دول مجلس التعاون الخليجي	بلدان خارج مجلس التعاون مصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
2014	2.6	3.3	1.9	3.1
2015	2.1	3.8	0.1	3.9
2016	4.0	2.0	6.2	3.7
2017	1.9	0.9	3.0	4.0
2018	2.9	2.5	3.4	4.4

المصدر: Regional Economic Outlook Update: Middle East & Central Asia ، مايو 2017.

ثالثا: علاقات الكويت الاقتصادية على المستوى الخليجي والعربي والدولي

أ. على المستوى العربي

لدولة الكويت دور بارز وأساسي في تعزيز مسيرة التعاون الاقتصادي العربي ، من خلال مشاركتها الفاعلة في كافة الاجتماعات ذات الأهمية التي تعقد في نطاق جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة. وتسعى دولة الكويت الى ترجمة الأهداف والسياسات العامة للدولة إلى قرارات وتوصيات على مستوى أطر التعاون العربي، والاستفادة من الأنشطة والبرامج والفرص المتاحة في مجال الاستشارات والدراسات والتدريب التي تقدمها المؤسسات الاقتصادية العربية والمنظمات العربية المتخصصة، بالإضافة إلى المشاركة الفاعلة في التحضير للقمم العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

كما تسهم دولة الكويت بفعالية في صياغة الاتفاقيات الاقتصادية في إطار جامعة الدول العربية مثل اتفاقية تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وغيرها من الاتفاقيات العربية ذات الصلة.

وعلى مستوى التبادل التجاري بين الدول العربية أصبحت السلع عربية المنشأ المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة معفاة من جميع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل منذ بداية عام 2005. ولا تستوفي دولة الكويت أية رسوم ذات أثر مماثل للرسوم الجمركية كما لا تفرض أية قيود جمركية كمية أو سعرية، كما أنها لا تطبق أية قيود زراعية، وقامت بإلغاء تبادل نماذج التوقيع على شهادات المنشأ والاكتفاء بتبادل نماذج الأختام والجهات المخولة للتصديق .

وكان قد تم انشاء نقاط اتصال بين الدول العربية لحل المشاكل والمعوقات التي تواجه المصدرين والموردين العرب، وقد قامت نقطة الاتصال الوطني لدولة الكويت وهي إدارة التعاون الاقتصادي العربي والخليجي بقطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة المالية بالمساعدة على حل أغلب المشكلات والمعوقات التي واجهت وتواجه الصادرات الكويتية في الخارج أوالموردين في داخل الدولة.

وشاركت دولة الكويت في العام الماضي في الأعمال التحضيرية للقممة العربية السابعة والعشرين في موريتانيا على مستوى وزراء المال والاقتصاد العرب للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حيث تم بحث العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية ومن أهمها إعداد الخطة الاستراتيجية للأمن المائي في المنطقة العربية، وكذلك الخطة الاستراتيجية للبحث العلمي والتقني والابتكار. وفي الاجتماع الثالث التحضيري لإعداد الملف الاقتصادي والاجتماعي للقممة العربية الإفريقية الرابعة في غينيا الاستوائية وذلك تمهيداً لإعداد مشاريع القرارات الاقتصادية والاجتماعية ومن أهمها التأكيد على متابعة تنفيذ مبادرات حضرة صاحب السمو أمير البلاد في مجالات التنمية والاستثمار في إفريقيا وذلك لمدة خمس سنوات والتي تم منها تنفيذ نحو (38) مشروعاً، وتقديم جائزة مالية سنوية (جائزة المرحوم الدكتور عبدالرحمن السميطة) بمبلغ مليون دولار أمريكي لدعم التطور في مجال الأمن الغذائي، وهي واحدة من الجوائز ضمن مبادرة صاحب السمو التي أطلقها في القممة العربية - الإفريقية الثالثة التي استضافتها الكويت في نوفمبر 2013.

كما نظمت وزارة المالية اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى وزراء المال والاقتصاد العرب لدورتي (97) و(98) واتخذ فيها العديد من القرارات من أهمها: اعتماد الاتفاقية العربية لتبادل الموارد الوراثية النباتية ومعارفها التراثية، وتفعيل التعاون الفني العربي الصيني للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية. وتكليف المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع الاحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي، بالإضافة إلى مشروع البوابة الالكترونية للشبكة العربية للمعلومات.

ب. على المستوى الخليجي

دخلت الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية والاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيز التنفيذ، بعد أن أودعت دولة الإمارات العربية المتحدة في مايو 2017 وثيقتي تصديق الاتفاقيتين لدى الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، وهي الدولة الثانية بعد المملكة العربية السعودية التي تتخذ هذا الاجراء.

ونصت كل من الاتفاقيتين باعتبارهما نافذتان على إيداع وثيقة تصديق الدولة الثانية لدى الأمانة العامة لمجلس التعاون. وكان المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في قد أتمد اتفاقية ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية في ديسمبر 2016، وتتضمن ضريبة القيمة المضافة فرض ضرائب بواقع 5% على السلع والخدمات ، أما الضرائب الانتقائية فتفرض على التبغ ومشتقاته، والمشروبات الغازية، ومشروبات الطاقة، والسلع ذات الطبيعة الخاصة، ويتراوح معدل الضريبة بين 50% و100% .

كما قرر المجلس الأعلى لمجلس التعاون في لقائه التشاوري السادس عشر والذي عقد خلال شهر مايو 2016 انشاء هيئة عليا للشئون الاقتصادية والتنمية، ومن شأن هذه الهيئة تفعيل العمل الخليجي الاقتصادي المشترك ومعالجة المعوقات التي تعترض سير المشروعات التكاملية الخليجية.

ج. مجال المفاوضات الاقتصادية

تماشياً مع رؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، التي تهدف إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، سعت وزارة المالية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تحقيق ذلك التوجه من خلال المزايا التي توفرها اتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقيات الإطارية للتعاون المشترك والحوارات الاستراتيجية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى في مجال فتح الأسواق وتحرير تجارة السلع وإزالة القيود الجمركية على أهم صادرات دولة الكويت من المنتجات البتروكيمياوية والبتروولية وغيرها من السلع، بالإضافة إلى تحرير تجارة الخدمات لخلق فرص استثمارية للقطاع الخاص الكويتي والمساهمة في خلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الأجنبية وإقامة المشاريع المشتركة وتطوير القطاعات الصناعية المختلفة وإدخال التقنية العلمية إليها وتبادل الخبرات.

اتفاقيات التجارة الحرة القائمة بين دول المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية

تسعى دولة الكويت، وفي إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، للتوصل إلى اتفاقيات تجارة حرة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، حيث تم التوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة بين دول المجلس وجمهورية سنغافورة، وكذلك التوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة بين دول المجلس ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) والتي تتكون من سويسرا، أيسلندا، ليختنشتاين، والنرويج. وتمنح هذه الاتفاقيات أهم السلع الخليجية خاصة دخول الأسواق لكل من سنغافورة ومجموعة دول رابطة (EFTA) دون رسوم جمركية، بالإضافة إلى السماح للشركات الخليجية بدخول تلك الأسواق لتقديم الخدمات في قطاعات المقاولات والخدمات المصرفية والاستشارات القانونية وغيرها من المجالات، كما اشتملت هذه الاتفاقيات على فصل للمشتريات الحكومية والذي يمثل فرصة للقطاع الخاص في دول المجلس للمشاركة في المناقصات العامة في تلك الدول، وبناء على ذلك تم تزويد الجهات المحلية باتفاقيات التجارة الحرة المذكورة لتطبيقها والاستفادة منها، فضلا عن نشرها على موقع وزارة المالية والبوابة الالكترونية الرسمية لدولة الكويت.

مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة بين مجلس التعاون وجمهورية الصين

تنفيذاً لقرار المجلس الوزاري في دورته الاستثنائية (42) في 9 يناير 2016م بالموافقة على استئناف مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية الصين الشعبية، عقدت عدة اجتماعات للفريق التفاوضي الخليجي مع نظيره الصيني وتعتبر الاتفاقية في المراحل المتقدمة من المفاوضات حيث تم الاتفاق على الكثير من المواضيع في مفاوضات التجارة الحرة بين الجانبين.

تفعيل الاتفاقيات الإطارية للتعاون المشترك

تسعى دولة الكويت في إطار مجلس التعاون ومن خلال التوقيع على الاتفاقيات الإطارية بين دول المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، والتي تعتبر الإطار المؤسسي والتعاقدية لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، والتي تهدف إلى توسيع وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والفني في مجالات الطاقة والصناعة والتجارة والخدمات والزراعة والثروة السمكية والاستثمار والعلوم والتقنية والبيئة وغيرها على أسس من المنفعة المتبادلة مع الأخذ بالاعتبار التفاوت في مستويات التنمية بين الأطراف المتعاقدة، حيث أبرمت دول المجلس عدداً من الاتفاقيات الإطارية مع كل من الصين، ماليزيا، جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا،

اليابان، الهند، باكستان، وتركيا، البيرو ومجموعة الآسيان ومجموعه الميركسور، وغيرها من الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى.

فريق عمل ضمن إطار الحوارات الاستراتيجية بين دول المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى

تسعى دول المجلس من خلال الحوارات الاستراتيجية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى الى تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية وتبادل الخبرات في المواضيع ذات الاهتمام المشترك مثل (السياسة والاقتصاد والتجارة والاستثمار والنقل والمواصلات والتعليم والتدريب والتطوير والزراعة والأمن الغذائي والسياسة والطاقة والصحة والبيئة) مع عدد من الدول والمجموعات الاقتصادية ومنها (الاتحاد الأوروبي- مجموعة الآسيان- تركيا- الصين- استراليا- اليابان- باكستان- المغرب والأردن).

ويتم في إطار هذه الحوارات تشكيل فرق عمل تتكون من الخبراء والمختصين من الجانبين لمتابعة المواضيع المذكورة ومنها فريق العمل الاقتصادي والمالي والذي تترأسه وزارة المالية عن دولة الكويت والذي يعني بتبادل الآراء حول القضايا الاقتصادية، وتبادل الخبرات بشأن تحفيز سياسة النمو الاقتصادي، والتعاون الفني في المواضيع الاقتصادية والمالية، والاستفادة من تجارب الدول في المجالات الاقتصادية المختلفة.

الحوار الاقتصادي السادس بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي

حرصاً على تنفيذ الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي والتي تم توقيعها في عام 1988، وبعد توقف مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين، فقد تم الاتفاق على عقد اجتماعات للحوار الاقتصادي لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين حيث تم عقد (6) اجتماعات للحوار الاقتصادي بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي تمت خلالها تبادل الخبرات والتجارب ومتابعة آخر التطورات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك، ويتم الترتيب حالياً لعقد الحوار السابع بين الجانبين بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

منتدى الحوار الاستراتيجي بين دول المجلس والولايات المتحدة

بناءً على ما تضمنته الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية والتي صادقت عليها دولة الكويت وفق المرسوم رقم (31) لسنة 2014، تم عقد ثلاثة منتديات للحوار الاقتصادي بين مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية، جرى خلالها مناقشة عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين

الجانبين مثل التجارة والاستثمار، والاتحاد الجمركي، وبراءات الاختراع، وحقوق الملكية الفكرية، والمواصفات والمقاييس، واشترطات استيراد الأغذية، ومكافحة الغش التجاري، والمبادئ التجارية لخدمات تقنية المعلومات والاتصالات، والمبادئ الخاصة بالاستثمار الدولي، وجاري العمل على تفعيل التوصيات الصادرة عن المنتدى حول المواضيع التي تمت مناقشتها، كما تم تزويد الجهات المعنية بالمواضيع الخاصة بالحوار ويتم حالياً الترتيب لعقد منتدى الحوار الرابع بين الجانبين.

د. المنظمات الدولية

إيماناً بدور دولة الكويت في تعزيز العمل والتعاون الإسلامي المشترك فقد ترأس حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح حفظه الله ورعاه، وفد دولة الكويت في اجتماع مؤتمر القمة الإسلامية في دورته الثالثة عشر التي عقدت في شهر ابريل 2016، في مدينة اسطنبول بالجمهورية التركية.

وفي مجال الاستفادة من المؤسسات الدولية التي تساهم بها دولة الكويت، تم التنسيق مع عدد من الجهات في القطاعين العام والخاص للاستفادة من الخدمات والبرامج التي يقدمها البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات التابعة له وهي:

- المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.
- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.
- المؤسسة الإسلامية لضمان وائتمان الصادرات.

وتسعى وزارة المالية إلى الاستفادة من برنامج التعاون الفني بين حكومة دولة الكويت، والبنك الدولي من خلال الاستعانة بخبراته في إعداد الدراسات والمشاريع التنموية والتي تساهم بتعزيز الإصلاحات الاقتصادية الوطنية، وذلك انطلاقاً من الإستراتيجية الجديدة لبرنامج التعاون الفني والذي يغطي الفترة 2016 – 2020 والتي تركز على أربعة محاور رئيسية (تحسين أداء القطاع العام، وتنمية القطاع الخاص، والتنمية البشرية، والبنية التحتية والتحديث الإداري) وبما يتماشى مع الخطة الخمسية الإنمائية للدولة.

ويشمل برنامج التعاون الفني عدداً من المشاريع والدراسات التي تغطي القطاعات الاقتصادية المختلفة بالدولة ومنها: (تطوير إدارة الأراضي في دولة الكويت، ومشروع تقييم مؤشرات الإنفاق الحكومي والمساءلة المالية، وتطوير جهاز حماية المنافسة، وتطوير قطاع التعليم العام، ونظام معلومات سوق العمل، وشبكات الأمان الاجتماعي، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها...).

هـ. العلاقات الاقتصادية الثنائية

يعتبر التعاون الاقتصادي الثنائي في عصرنا الحاضر أحد الدعائم الأساسية التي تنظم العلاقات الاقتصادية القائمة على أساس من المصالح المشتركة المتبادلة بين الدول، ويمثل التعاون الاقتصادي أحد الروافد الأساسية والحيوية التي تساهم في تعزيز وتوثيق العلاقات الثنائية مع كافة الدول في مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري لتطوير ودعم العلاقات الاقتصادية الثنائية خصوصاً مع الدول التي تمثل أهمية استراتيجية لدولة الكويت والتي تستند على الآتي:

اللجان الوزارية التي تشرف عليها وزارة المالية ووزارات أخرى

تسعى الوزارة إلى دعم وتوطيد العلاقات الاقتصادية الثنائية في إطار اللجان المشتركة القائمة والتي تشرف عليها، بالإضافة إلى السعي نحو إنشاء وعقد اجتماعات لجان أخرى سواء على المستوى الوزاري أو الفني وبما يتوافق مع توجهات دولة الكويت السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى المشاركة في أعمال اللجان التي تشرف عليها وزارات أخرى، وقد عقد خلال العام الجاري عدة لجان ثنائية مشتركة كالتالي:

- اللجنة الكويتية الصينية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري.
- اللجنة الكويتية المنغولية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني، ومن المتوقع عقد لجان ثنائية مشتركة خلال هذا العام.

كما شاركت الوزارة في اللجان التي تشرف عليها وزارات أخرى وهي كالتالي:

- اللجنة التجارية الكويتية الألمانية المشتركة.
- اللجنة العليا الكويتية العراقية المشتركة.
- اللجنة العليا الكويتية البحرينية المشتركة.
- اللجنة العليا الكويتية القطرية المشتركة.
- اللجنة العليا الكويتية العمانية المشتركة.

إعداد مشاريع اتفاقيات ومذكرات التفاهم للتعاون الاقتصادي والفني

تمثل اتفاقيات، ومذكرات التفاهم للتعاون الاقتصادي والفني، وكذلك اتفاقيات، ومذكرات التفاهم لإنشاء اللجان المشتركة التي تشرف عليها الوزارة من أهم الوسائل التي تعزز العلاقات الاقتصادية الثنائية وتجسد تنامي هذه العلاقات وتوازنها بين دولة الكويت والدول الأخرى، كما تمثل هذه الاتفاقيات، ومذكرات التفاهم الإطار القانوني التي تمارس من خلاله الأنشطة المختلفة،

كما أعدت الوزارة الكثير من مشاريع الاتفاقيات تمهيداً للتوقيع النهائي عليها مع الدول الأخرى مثل جمهورية هندوراس، وجمهورية البرتغال، وجمهورية كرواتيا، وجمهورية لاتفيا، والولايات المتحدة المكسيكية، وبوركينا فاسو.

إعداد تقارير حول العلاقات الاقتصادية الثنائية

اعداد تقارير حول العلاقات الاقتصادية الثنائية بين دولة الكويت والدول الأخرى من خلال متابعة التطورات والمستجدات الاقتصادية على الساحة الدولية وفقاً للتوجهات العامة للدولة، كما تم اعداد عدد من الملفات الاقتصادية التي تتضمن الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية لدولة الكويت والدول الأخرى، وذلك للزيارات الرسمية المتبادلة التي تتم بين دولة الكويت والدول الأخرى.

الفصل الرابع

التطورات الاقتصادية المحلية

الفصل الرابع

التطورات الاقتصادية المحلية

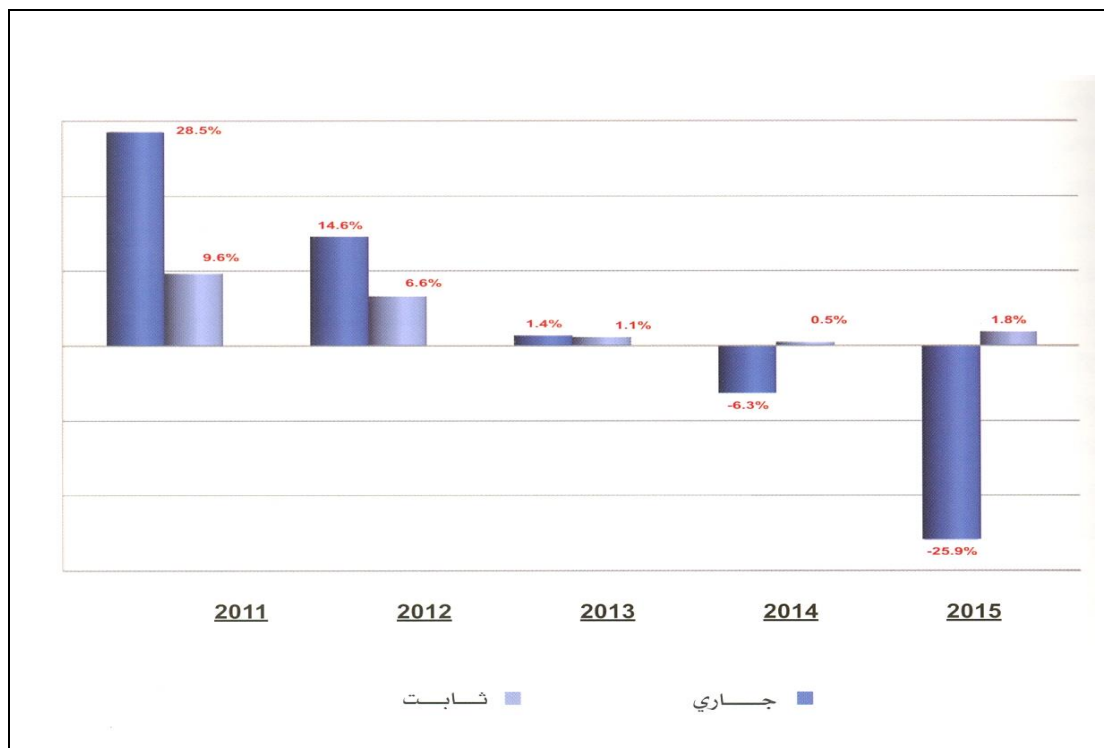
أولاً: أهم التطورات الاقتصادية المحلية

يعكس النمو الاقتصادي للدولة الأداء الاقتصادي الكلي للاقتصاد الوطني، ومن خلال الاعتماد على التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي. وحسب الإحصاءات المتاحة فإن هذا الناتج يقدر إما من خلال مساهمة مختلف القطاعات في الناتج، أو من خلال الأهمية النسبية لبنود الإنفاق المختلفة على الناتج. واعتماداً على آخر إحصاءات متاحة لتقدير الناتج لدولة الكويت، لعام 2015، فيمكن عرض أهم تطورات معدل النمو بالاعتماد على تقديرات هذا العام مقارنة بعدد من الأعوام السابقة.

وقد شهد معدل النمو للاقتصاد الكويتي لعام 2015 قياساً بعام 2014، أقل معدل نمو خلال الخمس أعوام السابقة. حيث وصل هذا المعدل إلى (-25.9%) بالأسعار الجارية. ويعزى ذلك أساساً إلى انهيار أسعار النفط وتأثيرها المباشر على ناتج القطاع الاستخراجي، ومساهمة الصادرات بالناتج. أما معدل النمو بالأسعار الثابتة (المستبعدة لأثر السعر في معدل النمو، والمقاسة بأسعار عام 2010) فقد بلغ (1.8%) لنفس العام. الأمر الذي يعكس مدى شدة تأثير الأسعار النفطية. علماً بأن معدل النمو لعام 2014 قياساً بعام 2013 قد وصل إلى (-6.3%) بالأسعار الجارية، مقابل (0.5%) بالأسعار الثابتة. في حين وصل معدل النمو، قبل انخفاض أسعار النفط، عام 2011 قياساً بعام 2010 إلى (28.5%) بالأسعار الجارية، مقابل (9.6%) بالأسعار الثابتة. ويوضح الشكل (7)، والجدول (9) تطور معدلات النمو للفترة (2011 – 2015).

شكل (7): تطور معدلات النمو خلال الفترة 2011 – 2015

بالأسعار الجارية والثابتة



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، 2016.

جدول (9): معدلات النمو الإسمية والحقيقية

2015 – 2011

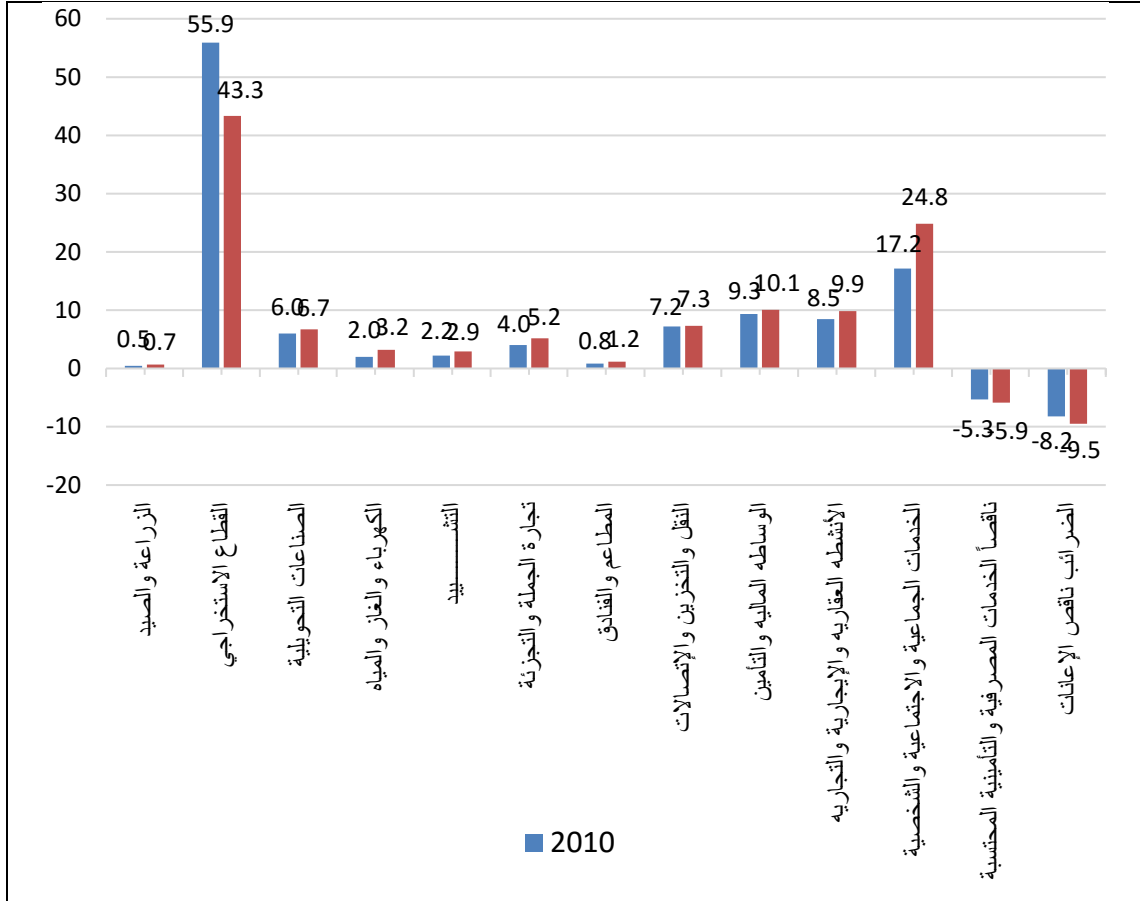
2015	2014	2013	2012	2011	معدلات النمو
-25.9	-6.3	1.4	14.6	28.5	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (الإسمية)
1.8	0.5	1.1	6.6	9.6	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقية) (100 = 2010)

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، 2016.

وعند الحديث عن مصادر النمو حسب أهم القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد الكويتي، يلاحظ من خلال تطور مساهمة القطاعات المختلفة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي شكل (8)، وجدول (10) أن مساهمة القطاع الاستخراجي، المتضمن أساساً صناعة النفط والغاز الطبيعي، قد انخفضت من (55.9%) عام 2010 لتصل إلى (43.3%) عام 2015، بالأسعار الجارية، بفعل التطورات النفطية الجارية، مع عدم تغير أساسي في الأهمية النسبية لمساهمة الصناعات التحويلية (6.0% عام 2010 مقابل 6.7% لعام 2015). إلا أن أهم ارتفاع في الأهمية النسبية، بعد القطاع الاستخراجي، كان في الخدمات الاجتماعية والشخصية (والتي تتضمن خدمات الصحة والتعليم والأمن والدفاع) والتي ارتفعت أهميتها النسبية من (17.2%) إلى (24.8%) بين العامين المذكورين. مع بقاء الأهمية النسبية للوساطة المالية، المرتبطة بالمركز المالي، مستقرة نسبياً (9.3% إلى 10.1%). وكذلك الحال مع أنشطة النقل والتخزين والاتصالات، المرتبطة بالمركز التجاري، التي لم يشهد تغيراً في الأهمية النسبية (7.2% مقابل 7.3%).

شكل (8): التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي (%)

2015 - 2010



* أرقام أولية.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، 2016.

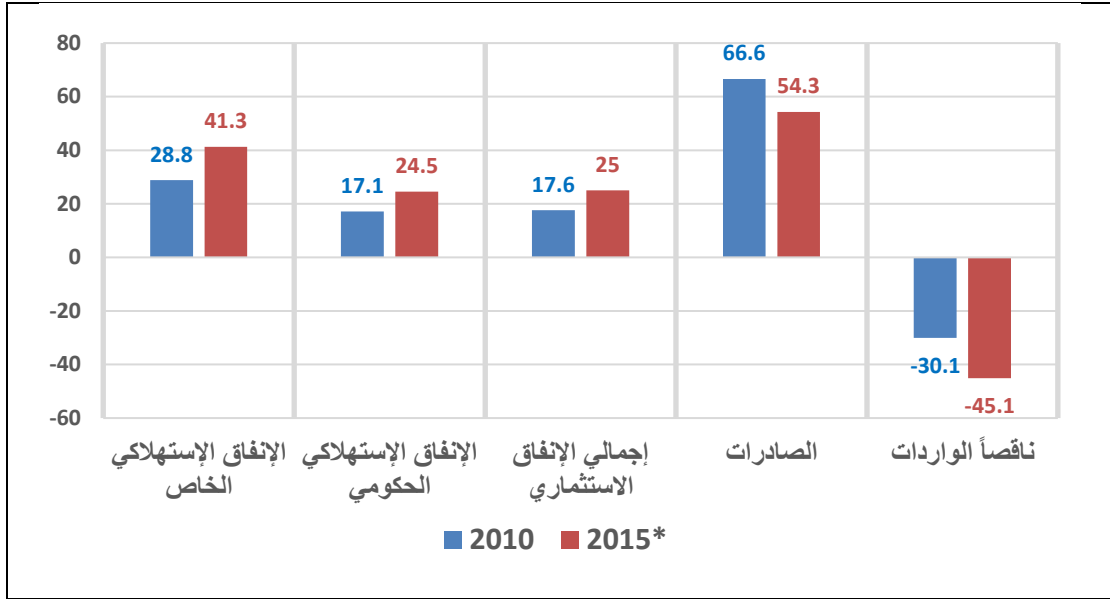
جدول (10) : التوزيع النسبي للنتائج المحلي الإجمالي
حسب النشاط الاقتصادي (%) 2010 - 2015

الأهمية النسبية				النشاط
أسعار ثابتة (2010 = 100)		أسعار جارية		
2015	2010	2015	2010	
0.5	0.5	0.7	0.5	الزراعة والصيد
56.6	55.9	43.3	55.9	استخراج النفط والغاز الطبيعي
5.4	6.0	6.7	6.0	الصناعات التحويلية
2.1	2.2	2.9	2.2	التشييد
2.9	2.0	3.2	2.0	الكهرباء والغاز والمياه
3.7	4.0	5.2	4.0	تجارة الجملة والمفرد
0.9	0.8	1.2	0.8	المطاعم والفنادق
6.5	7.2	7.3	7.2	النقل والتخزين والاتصالات
8.0	9.3	10.1	9.3	الوساطة المالية والتأمين
7.0	8.5	9.9	8.5	الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية
18.4	17.2	24.8	17.2	الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية
4.6	5.3	5.9	5.3	ناقصاً: الخدمات المصرفية والتأمينية المحتسبة
107.4	108.2	109.5	108.2	مجموع المنتجين
-7.4	-8.2	-9.5	-8.2	الضرائب ناقصاً الإعانات
100	100	100	100	النتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، 2016.

أما على مستوى الأهمية النسبية لفئات الإنفاق المحلي (الاستهلاك + الاستثمار)، والخارجي (الصادرات + الواردات) فيوضح الشكل (9) و (10)، والجدول (11) التغير النسبي لأهمية هذه المكونات من الإنفاق بين عامي 2010 و 2015. ويتضح مدى تنامي الاستهلاك الخاص (من 17.1% عام 2010 إلى 41.3% عام 2015). وكذلك الاستثمار الإجمالي (من 17.6% إلى 25.0%). وانخفاض الأهمية النسبية للصادرات (نظراً أساساً) من (66.6%) إلى (54.3%). مع ارتفاع الأهمية النسبية للواردات من (30.1%) إلى (45.1%) والتي تعتبر تسرباً لصالح العالم الخارجي.

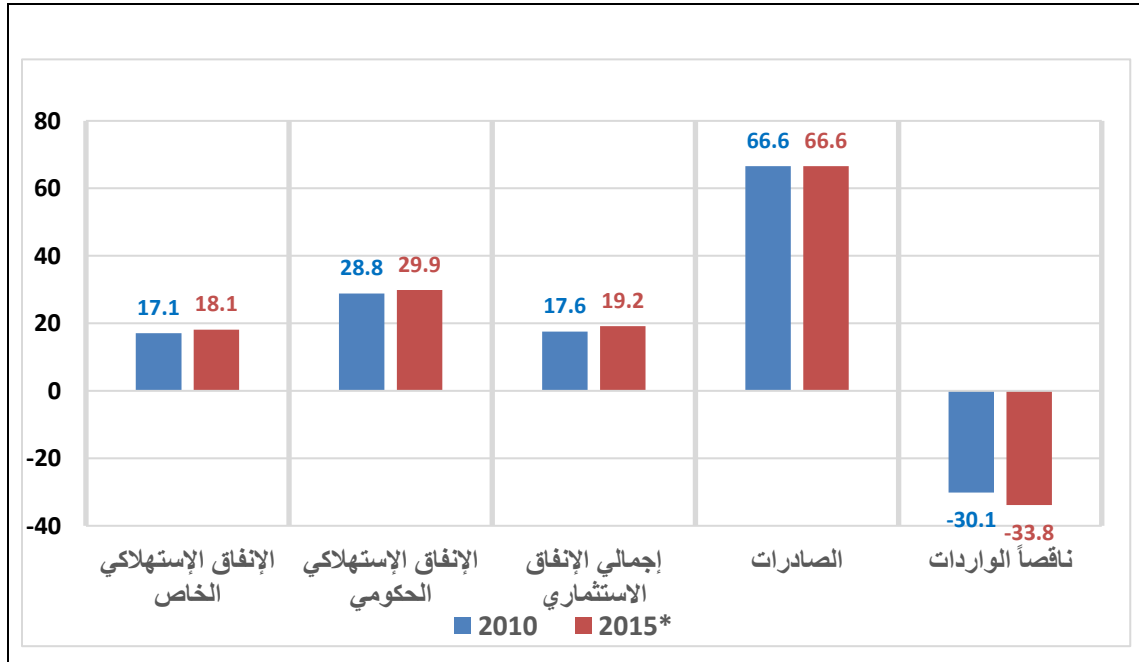
شكل (9) : الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الإنفاق (%)
بالأسعار الجارية (2010 – 2015)



* أرقام أولية.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، 2016.

شكل (10) : الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الإنفاق (%)
بالأسعار الثابتة (2010 – 2015)



* أرقام أولية.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، 2016.

جدول (11): توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

بالأسعار الجارية والثابتة (%) 2010 - 2015

الأهمية النسبية				النشاط
أسعار ثابتة		أسعار جارية		
2015	2010	2015	2010	
18.1	17.1	24.5	17.1	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي
29.9	28.8	41.3	28.8	الإنفاق الاستهلاكي الخاص
19.2	17.6	25.0	17.6	إجمالي الإنفاق الاستثماري
66.6	66.6	54.3	66.6	الصادرات
(33.8)	(30.1)	(45.1)	(30.1)	ناقصاً: الواردات
100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، 2016.

تنمية دور القطاع الخاص ومشاركته في أنشطة القطاع النفطي

تعمل مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة على تنمية دور القطاع الخاص في دولة الكويت، وذلك عبر تعظيم مساهمتها في تلبية احتياجات الصناعة النفطية من المواد والخدمات. ويوضح الجدول التالي النمو المطرد في إنفاق المؤسسة وشركاتها التابعة الموجه نحو تلبية احتياجات الصناعة النفطية الكويتية من منتجات وخدمات القطاع الخاص المحلي، حيث تجاوز هذا الإنفاق المليار دينار في عام 2016 إذ بلغ نحو 1398 مليون د.ك.، بزيادة مقدارها حوالي 40٪ عن عام 2015، وحوالي 52٪ عن السنوات الثلاث الماضية. ويبين الجدول (12) تطور إنفاق المؤسسة وشركاتها التابعة على منتجات وخدمات القطاع الخاص المحلي.

جدول (12) تطور إنفاق المؤسسة وشركاتها التابعة
على منتجات وخدمات القطاع الخاص المحلي بالمليون دينار
2016/2015 – 2013/2012

2016/2015	2015/2014	2104/2013	2103/2012
1398,06	997,325	979,123	918,208

كما شهدت السنوات الماضية قيام المؤسسة وشركاتها التابعة بمشاركة القطاع الخاص في بعض الأنشطة غير الأساسية، وفي ذات السياق لا يزال لدى المؤسسة في المستقبل توجه لدراسة التوسع في مشاركة القطاع الخاص في مزيد من أنشطتها غير الأساسية بناءً على التوجهات الاستراتيجية المعتمدة وبما يتوافق مع التشريعات القائمة .

وفي سبيل تعظيم مساهمة القطاع الخاص وتطوير قدراته في الصناعة النفطية الكويتية قامت المؤسسة بتطبيق استراتيجية متكاملة لتنمية المحتوى المحلي، ويشمل ذلك ما يلي من مبادرات :

- وضع إطار تعاون بين المؤسسة وشركاتها التابعة، الجهات الحكومية، والقطاع الخاص المحلي المعني بتلبية المحتوى المحلي لصناعة النفط .
- تعظيم الإنفاق المحلي في خطط المشاريع الرأسمالية للمؤسسة وشركاتها التابعة ، ومنح أولوية تلبية ذلك للقطاع الكويتي الخاص .
- تطوير آلية لتشجيع وتيسير نقل المعرفة والتقنية الحديثة إلى القطاع الخاص، وذلك عبر إقامة تحالفات أو توقيع مذكرات تفاهم مع شركات عالمية .
- وضع برامج تعليمية وتدريبية قادرة على معالجة التفاوت بين مستوى مهارات سوق العمل ومتطلبات القطاع النفطي وكفيلة بتهيئة قوة عمل كويتية قادرة على العمل في القطاع الخاص العامل في صناعة النفط .
- تعظيم مساهمة القطاع الخاص في أنشطة القطاع النفطي الكويتي، وتشجيع استغلال مخرجات أنشطة القطاع لإقامة صناعة تحويلية ينهض بها القطاع الخاص الكويتي .
- تحديد مجال الخدمات والصناعات التي يحتاجها القطاع النفطي الكويتي بهدف زيادة مشاركة القطاع الخاص فيها .

وفي سبيل تحقيق تقدم ملموس لتلك الاستراتيجية ، تسعى المؤسسة نحو هدف إقامة منطقة صناعية بترولية توفر البنية التحتية المناسبة لصناعة نفطية قائمة على أكتاف القطاع الخاص. وقد قامت المؤسسة بالتعاون مع البنك الدولي، والجهات الحكومية ذات الصلة، بإعداد دراسة الجدوى المبدئية، وحصلت على موافقة كافة الجهات المعنية بالدولة ، ولا يزال الاعتماد النهائي لتخصيص الأرض في عهدة المجلس البلدي .

وأخيرا تجدر الإشارة إلى طموح المؤسسة وشركاتها التابعة، من خلال ما قامت به في الماضي من جهود، وما تتوخاه من خطط مستقبلية، نحو زيادة كفاءة عملياتها والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تطوير وتعزيز دور القطاع الخاص المحلي في صناعة النفط والأنشطة المساندة .

ثانياً: التطورات النقدية والمصرفية

أ. التطورات النقدية

■ عرض النقود

تستند السياسة النقدية للدولة الى مرتكزات تستهدف تحقيق الاستقرار النقدي، واستقرار سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية بهدف المحافظة على القوة الشرائية لها، والحد من الضغوط التضخمية، وتحفيز النمو الاقتصادي، ودعم الادخار بالعملة المحلية لتوفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل الاستثمار وزيادة معدلات النشاط الانتاجي.

ووفقا لبيانات البنك المركزي الخاصة بعرض النقود بالمفهوم الواسع (M2)، والذي يشمل اضافة الى النقد المتداول والودائع تحت الطلب لدى البنوك المحلية والودائع لأجل وودائع الادخار والودائع بالعملات الأجنبية في البنوك فإن عرض النقد (M2) شهد ارتفاعاً من حوالي (36.4) مليار دينار عام 2015/2016 إلى نحو (36.7) مليار دينار في نهاية السنة المالية 2016/2017. أي بمعدل نمو (0.75٪). وقد تحقق ذلك النمو محصلة للارتفاع في حجم الكتلة النقدية بنسبة (6.7٪) في مقابل انخفاض شبه النقد بنسبة (-1.4٪). وكان عرض النقود في العام السابق 2015/2016 قد ارتفع بما نسبته (4.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية السنة المالية 2014/2015. وقد جاء ذلك الارتفاع نتيجة للارتفاع في شبه النقد بنسبة 5.4٪ بينما ارتفعت الكتلة النقدية بنسبة بلغت 0.6٪.

■ أسعار الفائدة المحلية

خلال السنة المالية 2016/2017، ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة المعلنة على ودائع العملاء لأجل لدى البنوك المحلية لجميع الآجال بالدينار الكويتي لتبلغ في المتوسط نحو (0.903٪) لأجل شهر، و(1.108٪) لأجل 3 أشهر، مقارنةً بنحو (0.698٪) لأجل شهر، و(0.869٪) لأجل 3 أشهر خلال السنة المالية 2015/2016. كما ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة لتلك الودائع بالدولار الأمريكي خلال الفترة المشار إليها لتصل إلى نحو (0.326٪) للودائع لأجل شهر و(0.470٪) للودائع لأجل 3 أشهر مقارنةً بنحو (0.182٪) لأجل شهر ونحو (0.296٪) لأجل 3 أشهر خلال السنة المالية 2015/2016. ونتيجة لتلك التطورات، ارتفعت الهوامش بين أسعار الفائدتين على الدينار والدولار الأمريكي لصالح الودائع بالدينار الكويتي، حيث بلغ الهامش بين متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لدى البنوك المحلية بكل من الدينار والدولار نحو (0.577٪) لأجل شهر، ونحو (0.638٪) لأجل 3 أشهر مقارنةً بنحو (0.573٪) لأجل شهر ونحو (0.57٪) لأجل 3 أشهر خلال السنة المالية 2015/2016.

وتجدر الإشارة إلى أن المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على أرصدة التسهيلات الائتمانية بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية خلال السنة المالية 2016/2017 قد بلغ نحو (4.50٪) مقابل نحو (4.39٪) خلال 2015/2016. ومن جانب آخر، بلغ المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على أرصدة الودائع لأجل للقطاع الخاص (المقيم وغير المقيم) بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية خلال السنة المالية 2016/2017 نحو (1.64٪) مقابل نحو (1.52٪) خلال 2015/2016.

▪ الائتمان المصرفي

ارتفعت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي إلى نحو (34.9) مليار دينار بنهاية السنة المالية 2016/2017 بزيادة بلغت نحو (1.2) مليار دينار ونسبتها (%3.6) عن مستواها في نهاية 2015/2016 البالغ نحو (33.7) مليار دينار.

▪ سعر صرف الدينار الكويتي

سجل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي ارتفاعاً في نهاية السنة المالية 2016/2017 بما نسبته (%0.8) ليصل إلى مستواه البالغ (304.55) فلساً مقارنةً مع مستواه في نهاية السنة المالية 2015/2016. كما ارتفع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الدينار في نهاية السنة المالية 2016/2017 بما نسبته (%0.32) ليصل إلى (303.33) فلساً مقابل (302.37) فلساً لمتوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي للسنة المالية 2015/2016.

▪ سندات البنك المركزي والتورق المقابل

سجل رصيد سندات البنك المركزي والتورق المقابل في نهاية السنة المالية 2016/2017 انخفاضا ليصل إلى نحو (2675) مليون دينار أي بانخفاض بلغت قيمته (245) مليون دينار وبنسبة (%8.4) مقارنةً بمستواه في نهاية السنة المالية 2015/2016 والبالغ نحو (2920) مليون دينار والذي كان قد انخفض (154) مليون دينار أي (%5.0) مقارنةً بمستواه في نهاية السنة المالية 2014/2015 والبالغ نحو (3074) مليون دينار.

▪ إصدارات أدوات الدين العام

ارتفع رصيد أدوات الدين العام بنهاية السنة المالية 2017/2016 إلى نحو (3.8) مليار دينار أي بزيادة (2.2) مليار دينار ونسبة (140.5٪)، وذلك مقارنةً بمستواه في نهاية السنة المالية 2016/2015 والبالغ نحو (1.6) مليار دينار. وقد بدأت عمليات التورق للدين العام في أبريل 2016.

▪ الميزانية المجمعة للبنوك المحلية

بلغ إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية 2017/2016 نحو (62.0) مليار دينار بارتفاع قيمته نحو (2.2) مليار دينار ونسبته (3.6٪) مقارنةً بمستواها في نهاية السنة المالية 2016/2015. وكان إجمالي هذه الميزانية في نهاية 2016/2015 نحو (59.8) مليار دينار بارتفاع قيمته نحو (3) مليارات دينار ونسبته (5.4٪) عن مستواه البالغ نحو (56.7) مليار دينار في نهاية 2015/2014.

ب. الرقابة على النشاط المصرفي

• استمرت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2017/2016 في مجال الإشراف والرقابة على الوحدات المصرفية والمالية المسجلة لديه، وذلك في إطار الحفاظ على سلامة الأوضاع المالية لتلك الوحدات وترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والمالي في الدولة. وفيما يلي إنجازات البنك المركزي في إطار أهم التعليمات والتعاميم والضوابط الصادرة خلال السنة المالية المذكورة للوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته مع إيضاح موجز لأهدافها:

• إلحاقاً لتعميم البنك المركزي الصادر بتاريخ 2013/8/7 بشأن تكليف أحد مكاتب تدقيق الحسابات بإجراء فحص لجميع القروض / التمويل الاستهلاكي والمقسط الممنوحة من البنوك وشركات الاستثمار وذلك بصفة مستمرة كل ربع سنة، وفقاً للشروط المرجعية المرفقة بالتعميم الصادر بتاريخ 2012/7/16 في هذا الخصوص، وفي ضوء ما أفصحت عنه متابعة التقارير الواردة من مكاتب تدقيق الحسابات للبنوك المحلية في هذا الشأن من الحاجة إلى تطوير الشروط المرجعية لمهمة مراقب الحسابات المشار إليها، فقد أصدر البنك المركزي بتاريخ 2016/10/18 تعميماً إلى جميع البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل مرفقاً معه شروط مرجعية معدلة لمهمة الفحص المستمر لجميع حالات القروض / التمويل الاستهلاكي والمقسط المقدمة خلال كل ربع سنة. وتهدف هذه المهمة إلى استمرار التحقق من التزام البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل المحلية بتعليمات البنك المركزي الصادرة بشأن أسس وقواعد منح القروض / التمويل الاستهلاكي والمقسط وتعديلاتها من خلال إسناد المهمة إلى أحد مكاتب التدقيق الرئيسية.

• في إطار الجهود المتواصلة التي يبذلها البنك المركزي للارتقاء بأنشطة العمل المصرفي الإسلامي في دولة الكويت وتطوير تعليمات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية تماشياً مع أفضل الممارسات في هذا الخصوص، فقد قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ 2016/12/20 إصدار تعليمات بشأن "حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية" لتحل محل التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 6/15 و6/19 و2003/6/19 في شأن قواعد وشروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية وتكون مكملة لما جاء في تعليمات قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة في يونيو 2012 وذلك فيما يخص أعمال البنوك الإسلامية.

- ويأتي إصدار هذه التعليمات في ضوء التطور الكبير في الصناعة المصرفية الإسلامية، وما شهده القطاع المصرفي الإسلامي في دولة الكويت من تطورات في حجم ونوعية عملياته منذ صدور تعليمات البنك المركزي في يونيو 2003 المشار إليها، الأمر الذي تبرز معه الأهمية البالغة لحوكمة الرقابة الشرعية لكل بنك إسلامي وللقطاع المصرفي ككل، كأحد الركائز المهمة للاستقرار المالي.

▪ أعمال وأنشطة أخرى:

- في إطار ما يوليه البنك المركزي من جهود حثيثة لحماية حقوق عملاء الجهات الخاضعة لرقابته، ومنها ما يتعلق بالضمانات المتوفرة لهم بتقديم شكاوى أو تظلمات حول ما يتعلق بمعاملاتهم التي يجرونها أو الخدمات التي يتحصلون عليها، وإيضاح طرق وآليات سير تلك الشكاوى والموعود الأقصى لردود تلك الجهات، بما في ذلك الإجراءات المنظمة لتقديم الشكاوى لدى تلك الجهات، وتحقيقاً لمبدأ الشفافية وسعياً لتوعية عملاء الجهات الخاضعة لرقابته بتلك الحقوق، أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2016/9/1 إعلاناً توعوياً يبين فيه طرق وتسلسل الإجراءات الواجب إتباعها من العملاء في حال تقديم الشكاوى لدى الجهات قبل تقديمها لبنك الكويت المركزي. وقد تضمن الإعلان الإرشادي توضيح آلية تقديم العملاء للشكاوى لدى البنوك، شركات الاستثمار، شركات التمويل، والخطوات الواجب إتباعها.

- من جانب آخر، وفي إطار الجهود المستمرة التي يبذلها البنك المركزي لتعزيز الاستقرار المالي، والتعريف بمختلف العوامل التي قد تشكل مصدراً لصدمات قد تؤثر على مقومات هذا الاستقرار، وتحديد الضوابط المناسبة للحد من هذه المخاطر وكيفية التعامل معها، فقد استضاف بنك الكويت المركزي حلقة نقاشية حول "مخاطر السيولة وخطط التعافي من التعثر والإعسار للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي" والتي نظمها معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية في بازل (Financial Stability Institute) بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج

العربية خلال الفترة من 3 إلى 2016/5/5، وذلك بمشاركة ممثلين من البنوك المركزية ومؤسسات النقد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ولقد شارك في تقديم الحلقة النقاشية خبراء من معهد الاستقرار المالي، ومن هيئة الإعسار والرقابة التحوطية الفرنسية، ومن البنك المركزي النمساوي بالإضافة إلى خبراء من شركة ماكينزي وشركة كليفورد تشانس للاستشارات. كما وشارك في هذه الحلقة النقاشية متحدثون من بنك الكويت المركزي ومن مؤسسة النقد العربي السعودي.

• تم الانتهاء من تطبيق وتفعيل تقنية 3D، لتنفيذ معاملات الدفع الإلكتروني بهدف رفع كفاءة أمن المعلومات وحماية الحسابات المصرفية المرتبطة باستخدام البطاقات المصرفية، والتي يتم من خلالها إرسال شفرة إضافية إلى الهاتف النقال الخاص بالعميل، والذي يقوم بدوره بإدخالها في المعاملة الجاري تنفيذها كشرط أساسي لقبول وتنفيذ العملية التي سينتج عنها خصم المبلغ من حسابه المصرفي، وجاء ذلك بعد أن تم توجيه البنوك وشركة كي نت بتطبيق آليات ومعايير لحماية قناة الدفع الخاصة بشركة كي نت بعد أن تعرضت قناة الدفع لخلل أدى إلى إصدار تفويض للعديد من العمليات دون الرجوع إلى البنوك المصدرة للبطاقات.

ثالثاً: تطورات سوق الأوراق المالية

حفل عام 2016 بالعديد من التطورات التي كان لها أثر ملموس على أداء البورصة وعلى الاقتصاد بشكل عام، فقد تدهورت أسعار النفط في مطلع العام إلى مستويات متدنية غير مسبوقة منذ بدء انهيار الأسعار في منتصف سنة 2014، ليصل سعر برميل النفط الكويتي خلال يناير 2016 إلى 20 دولاراً وهذا أدنى مستوى له منذ 16 عاماً.

وكان لاستمرار انخفاض أسعار النفط انعكاس سلبي واضح على ميزانية الدولة، التي تعتمد بشكل شبه أساسي على إيرادات النفط، حيث سجلت عجزاً فعلياً عن السنة المالية 2015/2016 بلغ نحو 5.98 مليار دينار. كما شهد العام الماضي استفتاءً شعبياً في المملكة المتحدة أنهى بقرار خروج

بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ما ترك أثراً سلبياً على أداء أسواق المال العالمية والاقليمية ومعها سوق الكويت للأوراق المالية.

بيد أن أداء البورصة أتجه الى التحسن في النصف الثاني من 2016، مع زخم تحسن وتماسك أسعار النفط وتجاوز سعر البرميل لحاجز الـ 50 دولاراً، بدعم من تراجع انتاج الولايات المتحدة ثم توصل دول أوبك مع نهاية نوفمبر 2016 الى اتفاق مع منتجين خارجها في مقدمتهم روسيا يقضي بخفض الإنتاج للمرة الأولى منذ عام 2008، بالإضافة إلى إقرار هيئة أسواق المال لآلية صانع السوق، التي من شأنها أن تحقق التوازن بين العرض والطلب، وتعزز من سيولة السوق، فضلاً عن الدفعة المعنوية التي تلققتها البورصة بعد انتهاء انتخابات مجلس الأمة والإعلان عن التشكيل الحكومي الجديد، ما مكنها من تعويض جزء من خسائرها.

ويعد التصريح لصانعي السوق أداة مهمة لتعزيز سيولة الأسهم، من خلال تحسين فعالية التداول في السوق، وتحويله الى سوق اقليمي رائد، مما يعود بالفائدة على البورصة وعلى الاقتصاد الكويتي. وكانت البورصة قد أعدت نموذج عمل صانع السوق من خلال دراسة مقارنة متأنية لتجارب الاسواق العالمية والاقليمية في هذا المجال، وقامت هيئة أسواق المال بمراجعة النموذج وتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة لتتوافق مع هذا النموذج الذي يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية وحجم وطبيعة السوق الكويتي.

وشهد السوق خلال عام 2016، سلسلة من الانخفاضات الحادة التي أعادت مؤشرات الثلاثة، إلى مستويات متدنية لم تشهدها منذ عدة سنوات، خصوصاً المؤشر السعري الذي عاد إلى مستويات كان سجلها قبل 12 سنة ، بحيث وصل خلال شهر يناير 2016 إلى أدنى مستوى له منذ عام 2004، قبل أن يتمكن من تعويض خسائره تدريجياً في الأشهر التالية، وأن يمحو تلك الخسائر نهائياً خلال شهر ديسمبر. وسجل المؤشر الوزني أدنى مستوياته منذ عام 2009، في حين وصل مؤشر " كويت 15 " إلى أدنى مستوياته على الإطلاق منذ بدء العمل به في عام 2012.

وشهد السوق خلال عام 2016، انحسار عمليات الشراء نتيجة عزوف العديد من المستثمرين عن الاستثمار فيها، وهجرة رؤوس الأموال الكويتية إلى أسواق أخرى، تتمتع بجاذبية أعلى منها، بحيث ظهر ذلك جلياً من خلال التراجع الملموس الذي شهدته السيولة النقدية المتداولة، والتي وصلت إلى مستويات قياسية في أوقات كثيرة من العام.

وأظهر تراجع قيمة التداول في إحدى الجلسات اليومية إلى ما يقرب من 2.8 مليون دينار فقط، وهو أدنى مستوى منذ عام 2001، الأمر الذي يبين تراجع جاذبية البورصة الكويتية الناتج عن ضعف مؤشرات الاقتصاد المحلي. كما تراجع إجمالي قيمة التداول خلال 2016 إلى ما يقارب من 2.87 مليار دينار، أي بانخفاض نسبته 27.25 في المئة، عن مستواها في عام 2015 والذي بلغ 3.94 مليار دينار.

وكانت مستويات السيولة في عام 2016، قد بلغت مستويات أدنى بكثير مما وصلت إليه خلال الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في أواخر 2008، إذ بلغ أعلى مستوى لقيمة التداول في عام 2016 نحو 34 مليون دينار تقريباً، في حين بلغ أدنى مستوى لسيولة السوق خلال الأشهر الأولى من الأزمة نحو 58 مليون دينار.

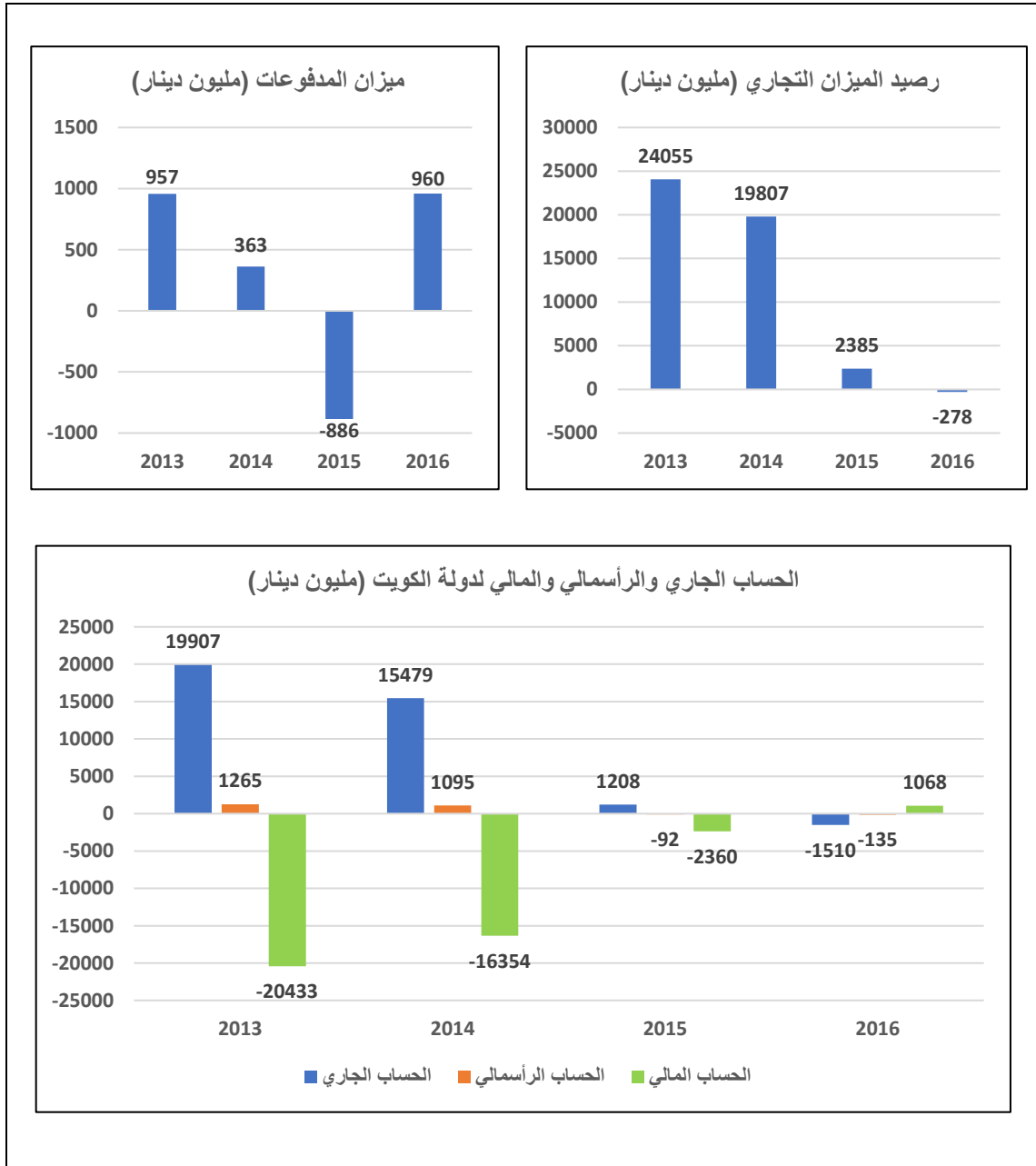
وارتفع المؤشر السعري للسوق في الربع الأول من العام الجاري 2017 وذلك بنسبة 22.3٪، وبمكاسب بلغت 1281.34 نقطة، حيث أقل عند مستوى 7029.43 نقطة، بينما كان إقفاله نهاية الربع السابق أي نهاية 2016 عند 5748.09 نقطة. وسجل المؤشر الوزني نمواً بلغ 8.7٪ بالربع الأول من 2017، كما ارتفع مؤشر كويت 15 بنسبة 5.5٪ خلال الربع الأول. وقد بلغت كميات التداول خلال الربع الأول المنتهي في 30 مارس الجاري نحو 29.82 مليار سهم، كما بلغت السيولة نحو 2.7 مليار دينار، نفذت خلال 549.4 مليون صفقة.

وساهم في تحسن الأداء إعادة ضخ سيولة الصناديق الناتجة عن التخرج من شركة أمريكانا بعد اتمام صفقة استحواذ أدبيتو الإماراتية عليها، كما عزز انتعاش أسعار النفط الذي نتج عن ترجيح تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط لتسعة شهور إضافية، من تفاؤل أوساط السوق، فضلاً عن الأثر الايجابي لصفقات الدمج والاستحواذ التي تمت خلال عام 2016 في تحسين مراكز بعض الشركات المدرجة. وحققت البورصة مكاسب سوقية خلال الربع الأول من 2017 بنحو 2.1 مليار دينار (6.9 مليار دولار)، لتصل قيمتها بنهاية الفترة إلى 28.35 مليار دينار (92.9 مليار دولار)، مقابل 26.26 مليار دينار (86 مليار دولار) في الربع الرابع من 2016.

رابعاً: التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

شهد ميزان مدفوعات دولة الكويت (أنظر مكونات هذا الميزان في الشكل البياني رقم 11)، بعد بدء انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014، تحولاً جوهرياً، يعود في الأساس إلى الانخفاض في قيمة الصادرات النفطية، وانعكس ذلك على نحو مباشر على رصيد الحساب التجاري، ومن ثم الحساب الجاري، وبالتالي على رصيد ميزان المدفوعات. حيث انخفضت قيمة الصادرات النفطية، كما هي في الحساب التجاري، من نحو (30.7) مليار دينار عام 2013 إلى حوالي (14.6) مليار دينار عام 2015، ثم إلى (12.5) مليار دينار عام 2016. ووفقاً للبيانات الأولية لعام 2016 والمعدلة لعام 2015، والصادرة من بنك الكويت المركزي، 4 مايو 2017، استقرت الواردات السلعية عند حوالي (7.9) مليار دينار عامي 2015 و 2016. مع ارتفاع رصيد الواردات الخدمية من حوالي (6.0) مليار دينار عام 2015 إلى حوالي (6.3) مليار دينار عام 2016. وساهمت هذه التطورات في تحويل رصيد الحساب التجاري (السلع والخدمات) من فائض يقدر بحوالي (2.3) مليار دينار عام 2015 إلى عجز بحوالي (278) مليون دينار.

شكل (11): مكونات ميزان المدفوعات



المصدر: قواعد بيانات موقع بنك الكويت المركزي، وآخر تحديث في 4 مايو 2017 لبيانات ميزان المدفوعات لعامي 2015 و 2016.

وبقدر تعلق الأمر بالصادرات غير النفطية، ذات المنشأ المحلي (أي باستبعاد إعادة التصدير)، وحسب المعلومات المنشورة على موقع بنك الكويت المركزي، فقد شهد عام 2016 انخفاضاً بقيمة هذه الصادرات لتصل إلى حوالي (984) مليون دينار، بعد أن كانت عام 2013 حوالي (1.4) مليون دينار. وذلك يعود أساساً إلى انخفاض أسعار الأثيلين (أهم الصادرات غير المرتبطة بالنفط الخام) بـ (11%) عام 2016 (بنك الكويت الوطني، 2017). كما ساهمت قوة الدينار الكويتي مقابل أهم العملات الأجنبية (ما عدا الدولار) في خفض معدل نمو قيمة الصادرات غير النفطية. إلا أنه يتوقع تحسّن أسعار الأثيلين، والتي بدأت بالارتفاع فعلاً في شهر مارس 2017.

وعند التطرق لمكونات الواردات فقد شهدت الواردات من السلع الرأسمالية تحسناً، في حين شهدت نظيرتها من السلع الاستهلاكية انخفاضاً. حيث انخفضت قيمة الواردات الاستهلاكية بحوالي (9%) عام 2016 بسبب تراخي الطلب على هذه السلع محلياً، لاسيما الطلب على السيارات الخاصة، التي انخفضت وارداتها بحوالي (20%) عام 2016 مقارنة بـ (2.5%) انخفاضاً لعام 2015. إلا أن الواردات من السلع الرأسمالية قد شهدت نمواً بـ (10.9%) عام 2016. الأمر الذي يعكس تكيف الاقتصاد غير النفطي نحو المزيد من الطلب على السلع الاستثمارية. وهو الأمر الذي انعكس أيضاً على مكونات الإنفاق في الميزانية العامة من حيث استمرار نمو الإنفاق الاستثماري، للاستمرار بتمويل المشروعات الاستثمارية الواردة بالميزانية.

أما فيما يخص تطورات المكونات الأخرى لميزان المدفوعات، وحسب آخر تحديث في مايو 2017، فقد شهد الدخل الأولي أو الأساسي Primary Income (دخل الاستثمار، وتعويضات العاملين) تطوراً من حيث استقرار دخل الاستثمار من حوالي (3.9) مليار دينار عام 2013 إلى حوالي نفس المبلغ (3.9) مليار دينار عام 2015 ثم ارتفاعاً ليصل إلى حوالي (4.0) مليار دينار عام 2016. أما في حالة الدخل الثانوي Secondary Income (التحويلات الجارية) فيعكس في جانبه المدين تحويلات العاملين بالدولة للخارج، والمساعدات النقدية والعينية التي تقدمها دولة الكويت للخارج.

وسجل حساب الدخل الثانوي عجزاً عام 2013 يقدر بـ (5.4) مليار دينار، انخفض عام 2015 إلى (4.9) مليار دينار، واستقر عند حوالي (5.2) مليار دينار عام 2016.

أما حساب رأس المال (التحويلات الرأسمالية أساساً) فقد شهد عجزاً عام 2015 بلغ حوالي (92) مليون دينار، بعد أن سجل فائضاً للسنوات السابقة (وصل الفائض عام 2013 إلى حوالي 1.2 مليار دينار). ووصل العجز إلى حوالي (135) مليار دينار عام 2016. ويعود ذلك أساساً إلى تأجيل دفع قيمة التعويضات التي تحصل عليها الدولة من الأمم المتحدة (التعويضات الخاصة بمطالب الدولة من قبل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات).

وأخيراً شهد الحساب المالي (أصول وخصوم بين المقيمين، الدولة وغير المقيمين، الخارج). وتوضح تطورات هذا الحساب إلى أنه سجل تدفقاً صافياً إلى الخارج (أي ارتفاع في صافي قيمة الاستثمارات بالخارج من جانب المقيمين بدولة الكويت) عام 2015 وصل إلى حوالي (2.3) مليار دينار، وتحول عام 2016 إلى صافي تدفق للداخل بقيمة حوالي (1) مليار دينار مقابل صافي تدفق بلغ حوالي (20.0) مليار دينار عام 2013. ويعود هذا الانخفاض، كما يشير بنك الكويت المركزي، إلى "حصيلة التطورات في المكونات الأساسية للحساب المالي التي تتمثل في الاستثمار المباشر، والاستثمار في محفظة الأوراق المالية، والمشتقات المالية، والاستثمارات الأخرى. ويفسر التراجع أساساً إلى إعادة تصنيف وتبويب بيانات الحكومة التي تشمل الاستثمار المباشر بالخارج (حقوق الملكية)، والاستثمار في محفظة الأوراق المالية من جانب بعض الهيئات والمؤسسات الحكومية".

وبعد أخذ تقديرات جانب "السهو والخطأ" في ميزان المدفوعات، والتي تظهر التدفقات غير المدرجة في أي بند آخر من بنود ميزان المدفوعات، تتضح أن رصيد هذا الميزان الكلي قد حقق فائض بقيمة (957) مليون دينار عام 2013، ليتحول إلى عجز بقيمة حوالي (886) مليون دينار عام 2015 ثم إلى فائض عام 2016 بحوالي (960) مليون دينار.

وكان تقرير أعدده البنك المركزي قد أسترخص أهم التطورات التي شهدتها ميزان مدفوعات دولة الكويت خلال الربع الرابع من عام 2016 مقارنة بالربع الثالث من نفس العام، سواء في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والحساب المالي، على النحو التالي:

1- الحساب الجاري

سجل الحساب الجاري فائضاً خلال الربع الرابع لعام 2016 بلغت قيمته نحو 714 مليون دينار، مقابل فائض قيمته نحو 73 مليون دينار خلال الربع الثالث، أي بارتفاع قدره 641 مليون دينار. ويأتي هذا الارتفاع في فائض الحساب الجاري كنتيجة أساسية للتطورات في الميزان السلعي، حيث ارتفعت قيمة فائض الميزان السلعي خلال الربع الرابع لعام 2016 بنحو 451 مليون دينار أو ما نسبته 26.1٪ مقارنة بالربع السابق لتصل قيمة ذلك الفائض إلى نحو 2.177 مليار دينار خلال الربع الرابع لعام 2016، مقابل نحو 1.726 مليار دينار خلال الربع السابق. وجاء الارتفاع في قيمة فائض الميزان السلعي محصلة لزيادة قيمة الصادرات السلعية (ومنها الصادرات النفطية بقيمة قدرها نحو 495 مليون دينار ونسبة 15.2٪)، بينما ارتفعت قيمة الواردات السلعية بنحو 68 مليون دينار وبما نسبته 3.5٪ خلال الربع الرابع لعام 2016 مقارنة بالربع السابق.

2. الحساب الرأسمالي

سجل الحساب الرأسمالي عجزاً (تدفقاً صافياً للتحويلات الرأسمالية نحو الخارج) بلغ نحو 44 مليون دينار خلال الربع الرابع لعام 2016، مقابل عجز بلغ نحو 36 مليون دينار خلال الربع الثالث لعام 2016. وتمثل التحويلات الرأسمالية أحد البنود الأساسية للحساب الرأسمالي. ويأتي العجز في الحساب الرأسمالي منذ مطلع عام 2015 نتيجة إلى تأجيل دفع مبالغ التعويضات الخاصة بمطالبات دولة الكويت من قبل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات حتى العام الحالي.

3- الحساب المالي

يعكس الحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت صافي قيمة التدفقات المالية من وإلى الاقتصاد المحلي المرتبطة بالاستثمارات الخارجية والاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المحلي، والتي تشمل الاستثمار المباشر واستثمارات المحفظة المالية والمشتقات المالية والاستثمارات الأخرى كالودائع والقروض والائتمان التجاري والاستثمارات الأخرى والأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي. وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن هناك تدفقاً صافياً إلى الخارج بلغت قيمته نحو 441 مليون دينار خلال الربع الرابع لعام 2016، مقابل تدفق صافٍ إلى الخارج بلغ نحو 561 مليون دينار خلال الربع السابق، بتراجع في صافي قيمة الاستثمارات الخارجية للاقتصاد المحلي بنحو 120 مليون دينار أو ما نسبته 21.4٪ فيما بين فترتي المقارنة.

4- الميزان الكلي

كمحصلة للتطورات في البنود الرئيسية المكونة للميزان، أظهر الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت خلال الربع الرابع لعام 2016 فائضاً بلغت قيمته نحو 746 مليون دينار، مقابل عجز بلغت قيمته نحو 865 مليون دينار خلال الربع السابق. وقد انعكس فائض الميزان الكلي بارتفاع قيمة إجمالي الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي خلال الربع الرابع من عام 2016 بذات القيمة.

وبالنظر إلى الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت ضمن إطار أوسع، ليشمل كلاً من التغيير في صافي قيمة الموجودات الخارجية لبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية، وعلى وجه التحديد كل من الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية، والتغيير في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات بالمفهوم الأوسع يظهر عجزاً بلغ نحو 971 مليون دينار خلال الربع الرابع لعام 2016، مقارنةً بفائض بلغ نحو 361 مليون دينار خلال الربع السابق.

جدول (13) ميزان المدفوعات الكويتي 2016

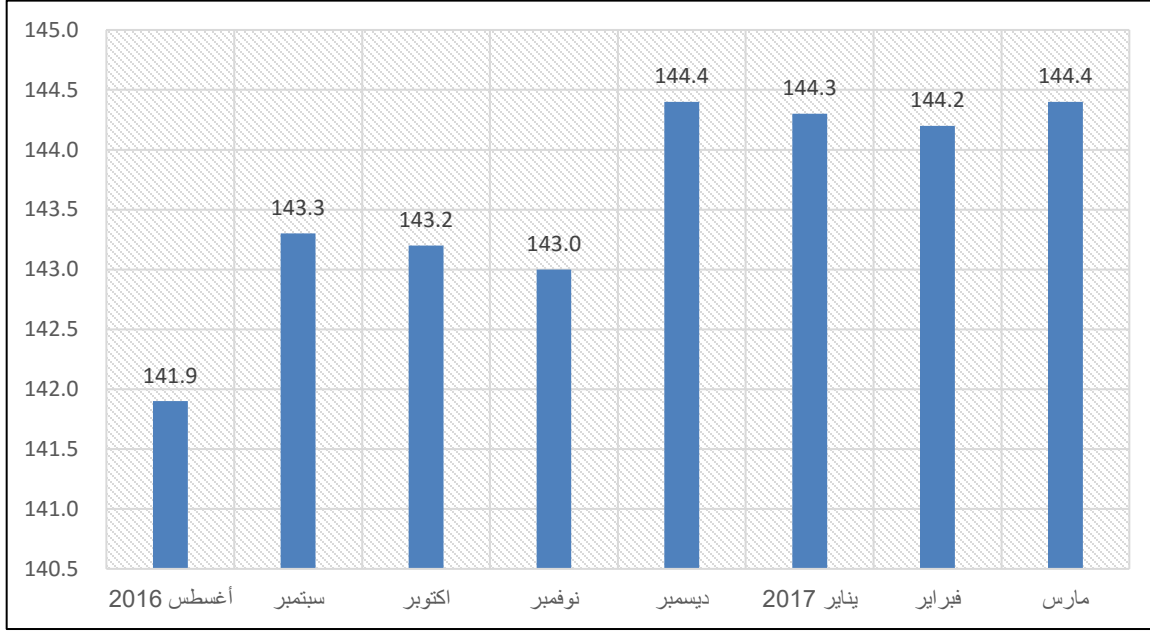
2016		البيان
الربع الثالث	الربع الرابع	
714	73	1- الحساب الجاري
44-	36-	2- الحساب الرأسمالي
670	37	3- الحساب الجاري والرأسمالي
441-	561-	4- الحساب المالي
229-	524	5- صافي السهو والخطأ
746	865-	6- الميزان الكلي (فائض أو عجز)

خامساً: معدل التضخم

اعتماداً على آخر إصدار رسمي لبيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لشهر مارس 2017، فإن ذلك الرقم القياسي (المنسوب لسنة 2007 كسنة أساس) قد شهد استقراراً منذ شهر ديسمبر 2016 ولغاية مارس 2017، عند (144.0) تقريباً (شكل 12). ويشمل هذا الرقم (12) مجموعة من مجموعات السلع والخدمات. ويمثل الإنفاق على السكن أكبر مكون من مكونات معدل التضخم، يليه في الأهمية الأغذية والمشروبات، ثم المفروشات المنزلية والصيانة، ثم الكساء وملبوسات القدم، ثم الخدمات المتنوعة، والترفيه والثقافة، والاتصالات، والمطاعم والفنادق، والتعليم، والنقل (المرتبط باستهلاك البنزين)، والصحة، والسجائر والتبغ.

شكل (12): الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

أغسطس 2016 – مارس 2017

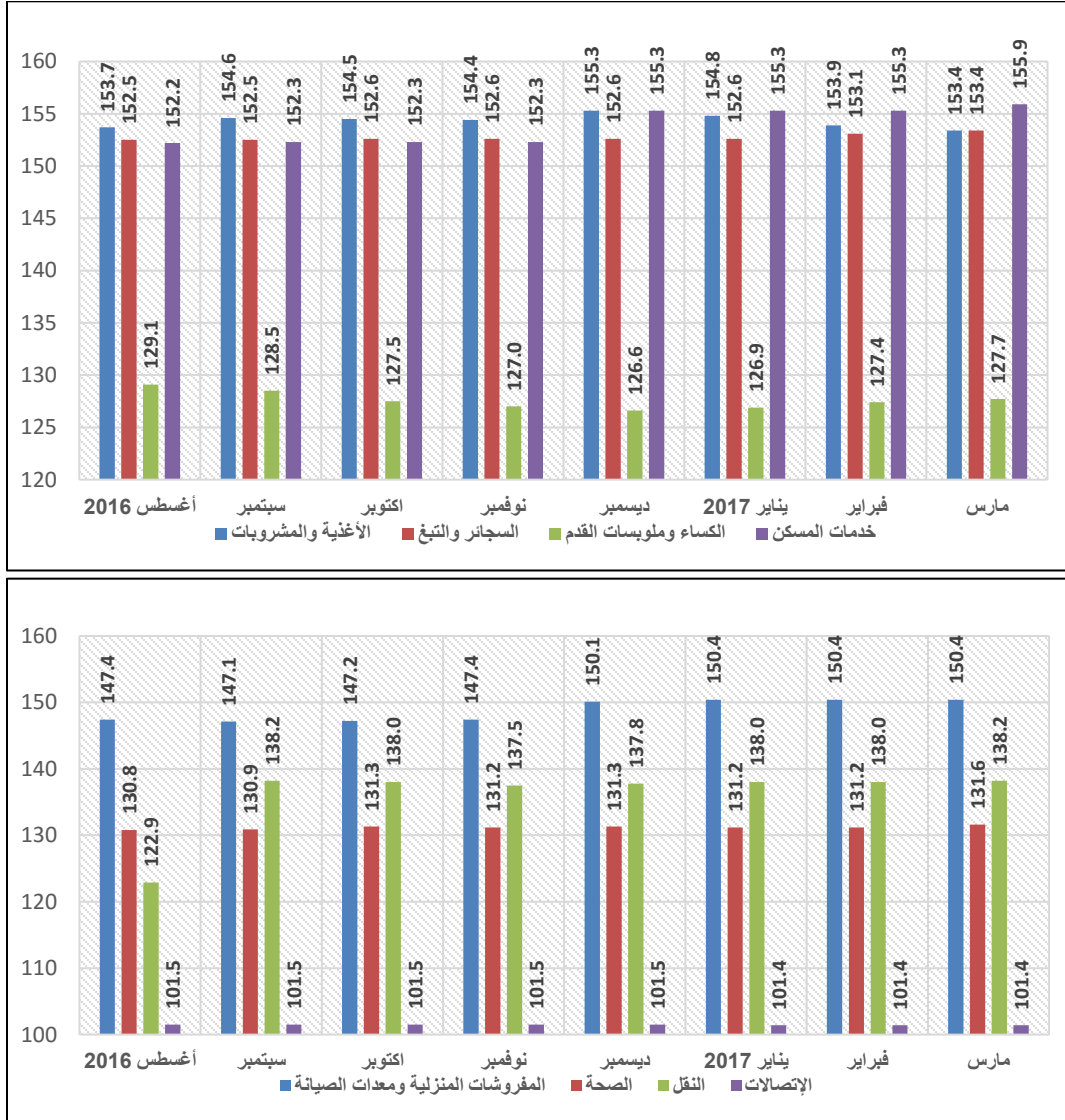


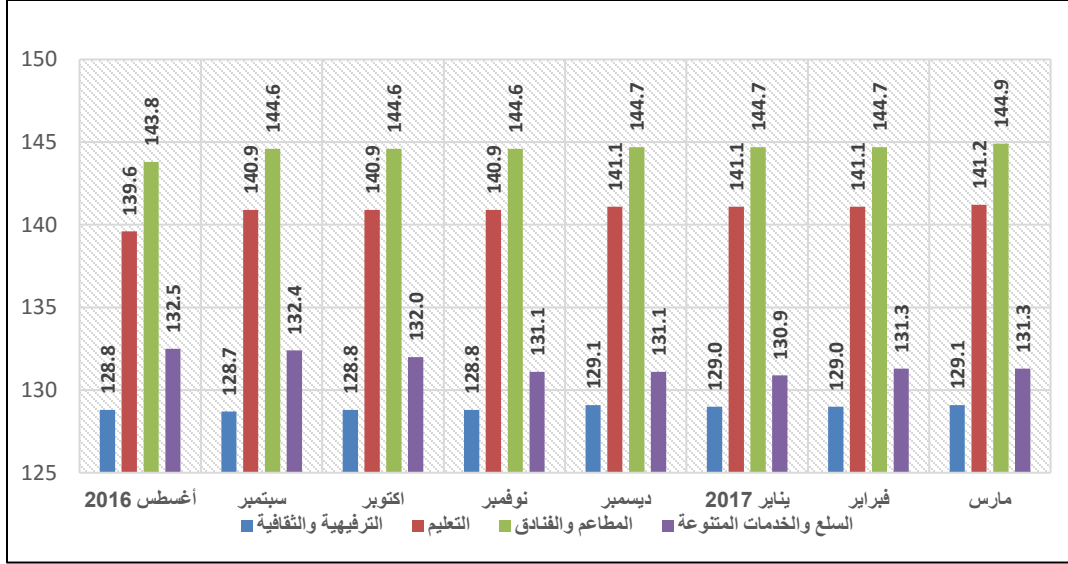
المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، 2017.

ويلاحظ من تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك سواء على المستوى الإجمالي، أو على مستوى الأقسام الرئيسية، أن هناك تفاوتاً في التغيرات بمعدل التضخم، ارتفاعاً، وانخفاضاً، واستقراراً (شكل 13). فعلى مستوى المعدل الإجمالي منذ شهر أغسطس 2016، شهد هذا المعدل ارتفاعاً في شهر سبتمبر، بعد بدء العمل بهيكل الأسعار الجديد للبنزين، بنسبة (0.99%)، أي بما يقل عن واحد في المئة، مقارنة مع أغسطس 2016. وسجل المعدل (على أساس شهري) تراجعاً في شهر أكتوبر (0.07%)، ونوفمبر (0.14%)، ثم ارتفع في شهر ديسمبر (0.98%)، وأعقب ذلك بانخفاضين متتاليين في شهري يناير، وفبراير 2017 بنحو (0.07%)، وارتفع بنحو (0.14%) في شهر مارس 2017 وذلك مقارنة بالشهر السابق. أما على مستوى البنود الرئيسية للإنفاق فيوضح الشكل المتعدد (13) أدناه تقلبات أسعار هذه البنود. وبالإشارة إلى بند الإنفاق الخاص بالنقل يلاحظ ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك الخاص بهذا البند في شهر سبتمبر 2016، مقارنة بشهر أغسطس بـ (12.45).

الآن هذا الارتفاع أعقبه انخفاض في شهر أكتوبر بـ (-0.14)، وآخر في شهر نوفمبر (-0.36). ثم ارتفاعات طفيفة في ديسمبر (0.22)، ويناير 2017 (0.15)، واستقراراً في شهر فبراير، وارتفاعاً طفيفاً في شهر مارس (0.14).

شكل (13): الرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب أهم المكونات
أغسطس 2016 – مارس 2017





المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، 2017.

في حين شهد بند الأغذية والمشروبات انخفاضات مستمرة منذ شهر أكتوبر 2016، ولغاية شهر مارس. بينما شهدت خدمات السكن ارتفاعاً في شهر ديسمبر (1.97) واستقرت شهري يناير وفبراير 2017، مع ارتفاع طفيف في شهر مارس 2017. ونفس السلوك المشابه للسكن ينطبق تقريباً على بند المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة. مع ارتفاع طفيف في حالة بند التعليم بشهر سبتمبر 2016 بنحو (0.93) مقارنة بالشهر السابق، واستقرار في بقية الأشهر اللاحقة. وكذلك الحال في بند الصحة والتي شهدت انخفاضين في شهري نوفمبر 2016، ويناير 2017، مع استقرار فيما بعد. ويبين الجدول (14) التطورات الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دولة الكويت خلال السنة المالية 2016/2017.

جدول (14) الأرقام القياسية لسعر المستهلك في دولة الكويت
على أساس شهري خلال السنة المالية 2016/2017

أقسام الإنفاق الرئيسية	الوزن في المؤشر	أبريل 2016	مايو 2016	يونيو 2016	يوليو 2016	أغسطس 2016	سبتمبر 2016	أكتوبر 2016	نوفمبر 2016	ديسمبر 2016	يناير 2017	فبراير 2017	مارس 2017
الرقم القياسي العام	1000	140.6	140.6	141.6	141.7	141.9	143.3	143.2	143.0	144.4	144.3	144.2	144.4
الأغذية والمشروبات	184.33	152.9	152.6	152.4	153.1	153.7	154.6	154.5	154.4	155.3	154.8	153.9	153.4
السجائر والتبغ	2.74	152.5	152.5	152.5	152.5	152.5	152.5	152.6	152.6	152.6	152.6	153.1	153.4
الكساء وملابس القدم	92.85	128.9	128.9	128.9	128.7	129.1	128.5	127.5	127.0	126.6	126.9	127.4	127.7
خدمات المسكن	288.55	149.5	149.5	152.2	152.2	152.2	152.3	152.3	152.3	155.3	155.3	155.3	155.9
المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة	112.69	146.4	146.4	147.4	147.2	147.4	147.1	147.2	147.4	150.1	150.4	150.4	150.4
الصحة	15.75	129.5	129.7	130.5	130.8	130.8	130.9	131.3	131.2	131.3	131.2	131.2	131.6
النقل	79	123.3	123.3	122.9	122.9	122.9	138.2	138.0	137.5	137.8	138.0	138.0	138.2
الإتصالات	39.89	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5	101.4	101.4	101.4
الترفيه والثقافية	42.68	128.8	128.8	128.9	128.8	128.8	128.7	128.8	128.8	129.1	129.0	129.0	129.1
التعليم	30.2	139.6	139.6	139.6	139.6	139.6	140.9	140.9	140.9	141.1	141.1	141.1	141.2
المطاعم والفنادق	33.09	138.7	138.7	143.8	143.8	143.8	144.6	144.6	144.6	144.7	144.7	144.7	144.9
سلع وخدمات متنوعة	78.23	131.6	131.8	131.5	131.9	132.5	132.4	132.0	131.1	131.1	130.9	131.3	131.3

وخلال السنة المالية 2016/2017 سجل معدل التضخم في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك تباطؤاً محدوداً، ليبلغ نحو 3.2٪، مقابل نحو 3.3٪ خلال السنة المالية 2015/2016. وقد تمثلت أهم الأقسام الرئيسية في المعدل المشار إليه خلال السنة المالية 2016/2017 في كل من بند خدمات المسكن بمساهمة نسبية بلغت نحو 63.2٪، ثم بند النقل بمساهمة نسبية بلغت نحو 12.4٪، ثم بند المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة بنحو 11.1٪، وبند الأغذية والمشروبات بنحو 4.8٪ من معدل التضخم العام خلال السنة المالية 2016/2017.

ومن جانب آخر، ارتفع معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة ليصل إلى نحو 2.6٪ خلال السنة المالية 2016/2017، وذلك بعد أن بلغ نحو 2٪ خلال السنة المالية 2015/2016. وقد جاء الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار الجملة خلال السنة المالية 2016/2017 محصلة لارتفاع معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة (التي يبلغ وزنها الترجيحي نحو 64.4٪

في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) ليبلغ نحو 2.1٪ خلال السنة المالية 2017/2016، وذلك بعد أن بلغ نحو 1.1٪ خلال السنة المالية 2016/2015، وتباطؤ معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة لسلع المنتجة محلياً (التي يبلغ وزنها الترجيحي نحو 35.6٪ من الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) خلال السنة المالية 2017/2016 ليبلغ نحو 3.3٪، وذلك بعد أن بلغ نحو 3.8٪ خلال السنة المالية 2016/2015.

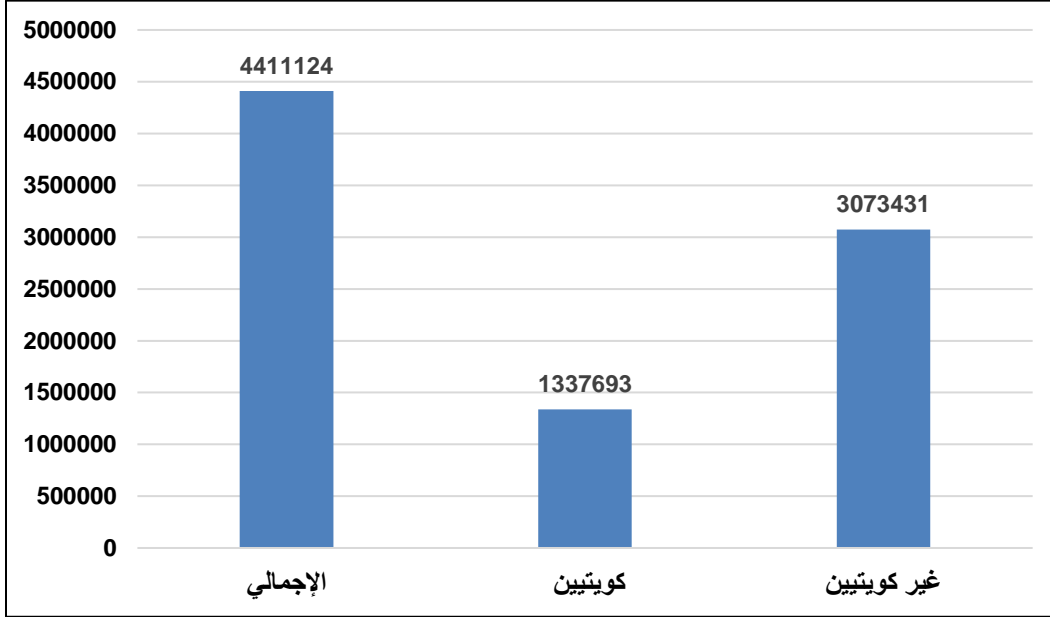
سادسا: السكان والقوى العاملة

أ. السكان

وفقاً لآخر تقديرات متاحة عن عدد السكان بدولة الكويت في 31 ديسمبر 2016، من الهيئة العامة للمعلومات المدنية، فإن العدد وصل إلى (4411124) نسمة، منهم (1337693) كويتي، و(3073431) غير كويتي. أي أن نسبة السكان الكويتيين إلى إجمالي عدد السكان هي حوالي (30.3%) مقابل (69.7%) لغير الكويتيين (شكل 14). وأن التوزيع الجغرافي للسكان، كإجمالي، يتركز في محافظة الفروانية (حوالي 26.5%)، ثم الأحمدية (حوالي 21.3%)، ثم حولي (حوالي 21.2%)، ثم العاصمة (حوالي 12.5%)، ثم الجهراء (حوالي 12.4%)، ثم مبارك الكبير (حوالي 5.4%)، وأخيراً غير مبيّن (0.7%) (شكل 15).

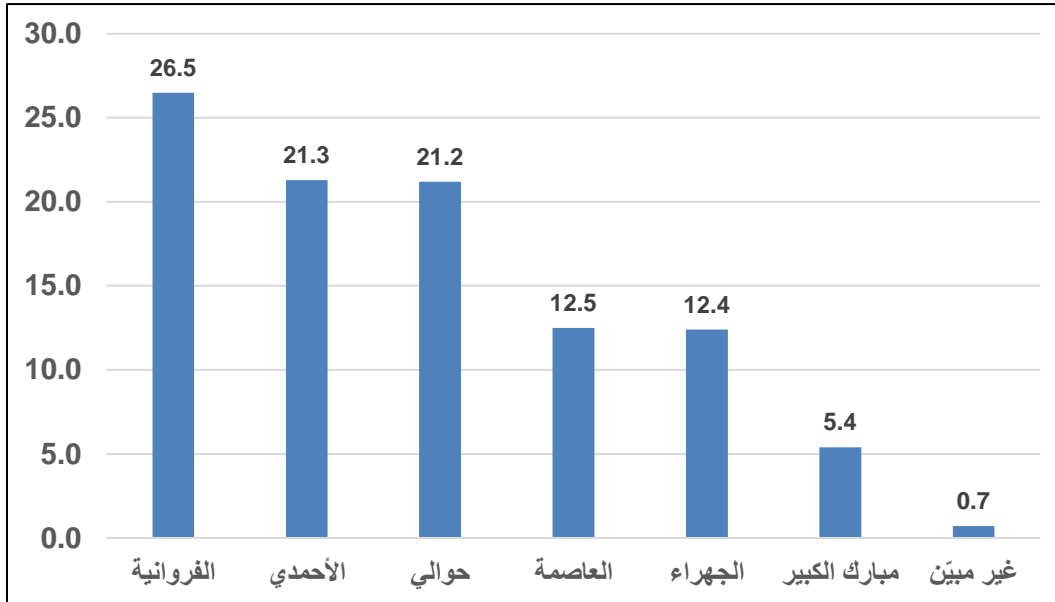
شكل (14): عدد السكان الإجمالي والكويتيين وغير الكويتيين

في 31 ديسمبر 2016



المصدر: محسوب من بيانات موقع الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

شكل (15): التوزيع الجغرافي للسكان حسب المحافظات (%)

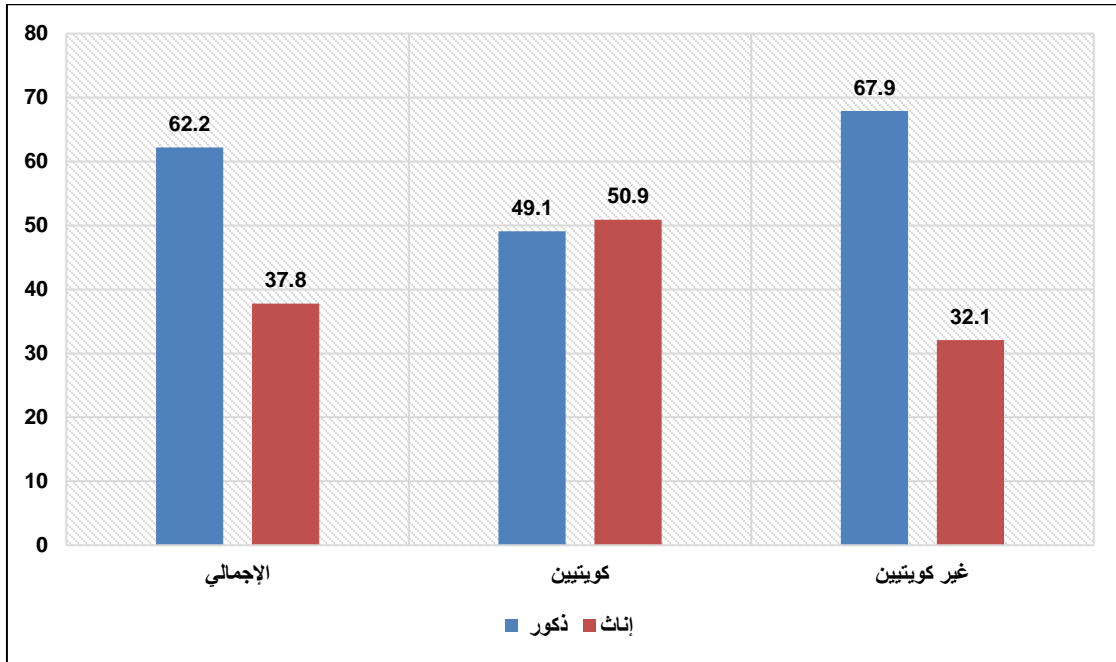


المصدر: محسوب من بيانات موقع الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

أما توزيع السكان حسب النوع الاجتماعي (ذكور/ إناث) فإن التوزيع، على مستوى إجمالي عدد السكان، يتحيز للذكور (62.2%)، والإناث (37.8%) (شكل 16). إلا أن التوزيع يتحيز نسبياً للإناث في حالة السكان الكويتيين (50.9% للإناث، و49.1% للذكور). مع تحيز واضح جداً للذكور في حالة السكان غير الكويتيين لارتباطهم الشديد بقوة العمل (67.9% للذكور و32.1% للإناث).

شكل (16): توزيع السكان الإجمالي والكويتيين وغير الكويتيين

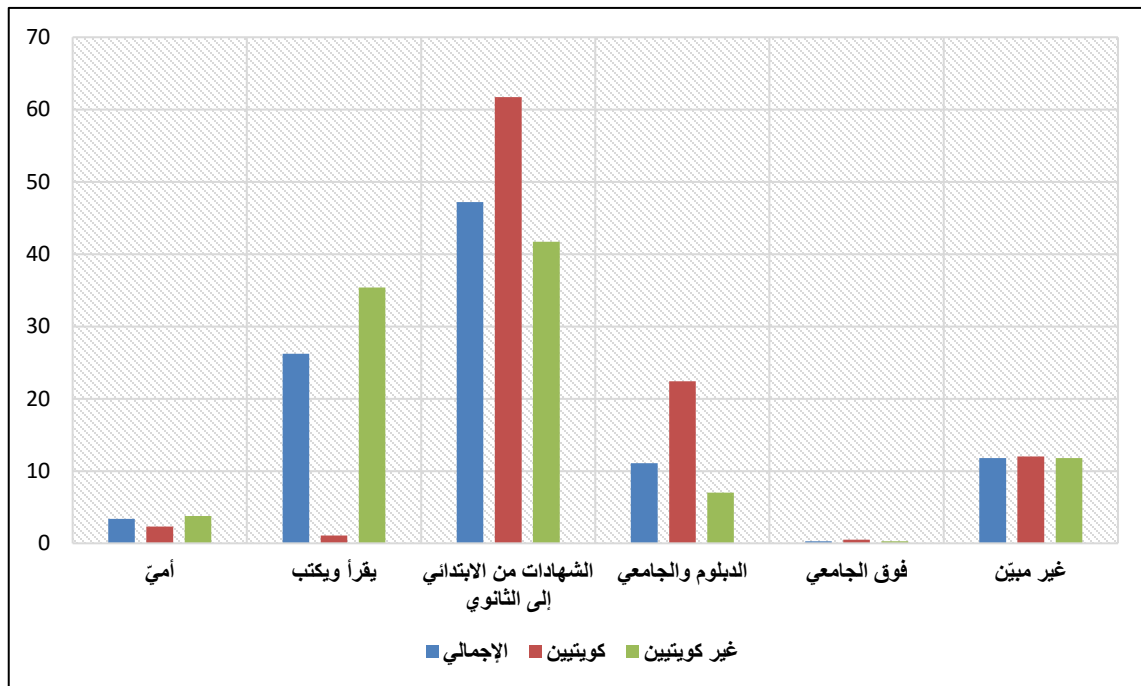
حسب النوع الاجتماعي (%/)، 31 ديسمبر 2016



المصدر: محتسب من موقع الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

أما فيما يخص توزيع السكان (10 سنوات فأكثر) حسب المستوى التعليمي فتشير الإحصاءات إلى أن الأميين يمثلون حوالي (3.4%) من إجمالي السكان، وتمثل فئة من يقرأ ويكتب (26.2%)، ومن يحمل شهادة الابتدائية إلى الثانوية هم (47.2%)، وحملة الدبلومات والشهادات الجامعية (11.1%)، وأعلى من الجامعية (0.3%)، والنسبة المتبقية لغير مبيين (11.8%) (شكل 17).

شكل (17): توزيع السكان الإجمالي والكويتيين وغير الكويتيين حسب المستوى التعليمي (10 سنوات فأكثر) (%،)، 31 ديسمبر 2016



المصدر: محتسب من موقع الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

أما على مستوى السكان الكويتيين (10 سنوات فأكثر) فإن نسبة الأميين تصل إلى حوالي (2.3%)، ومن يقرأ ويكتب (1.1%)، وحملة الشهادات الابتدائية إلى الثانوية (61.7%)، وحملة الدبلوم والشهادة الجامعية (22.4%)، وأعلى من الجامعية (0.5%)، وغير مبيّن حوالي (12.0%). في حين يمثل الأميون في حالة السكان غير الكويتيين (10 سنوات فأكثر) حوالي (3.8%)، ومن يقرأ ويكتب (35.4%)، وحملة الشهادات الابتدائية إلى الثانوية (41.9%)، والدبلوم والشهادة الجامعية (7.0%)، وأعلى من الجامعية (0.2%)، وغير مبيّن (11.8%).

ب. القوى العاملة

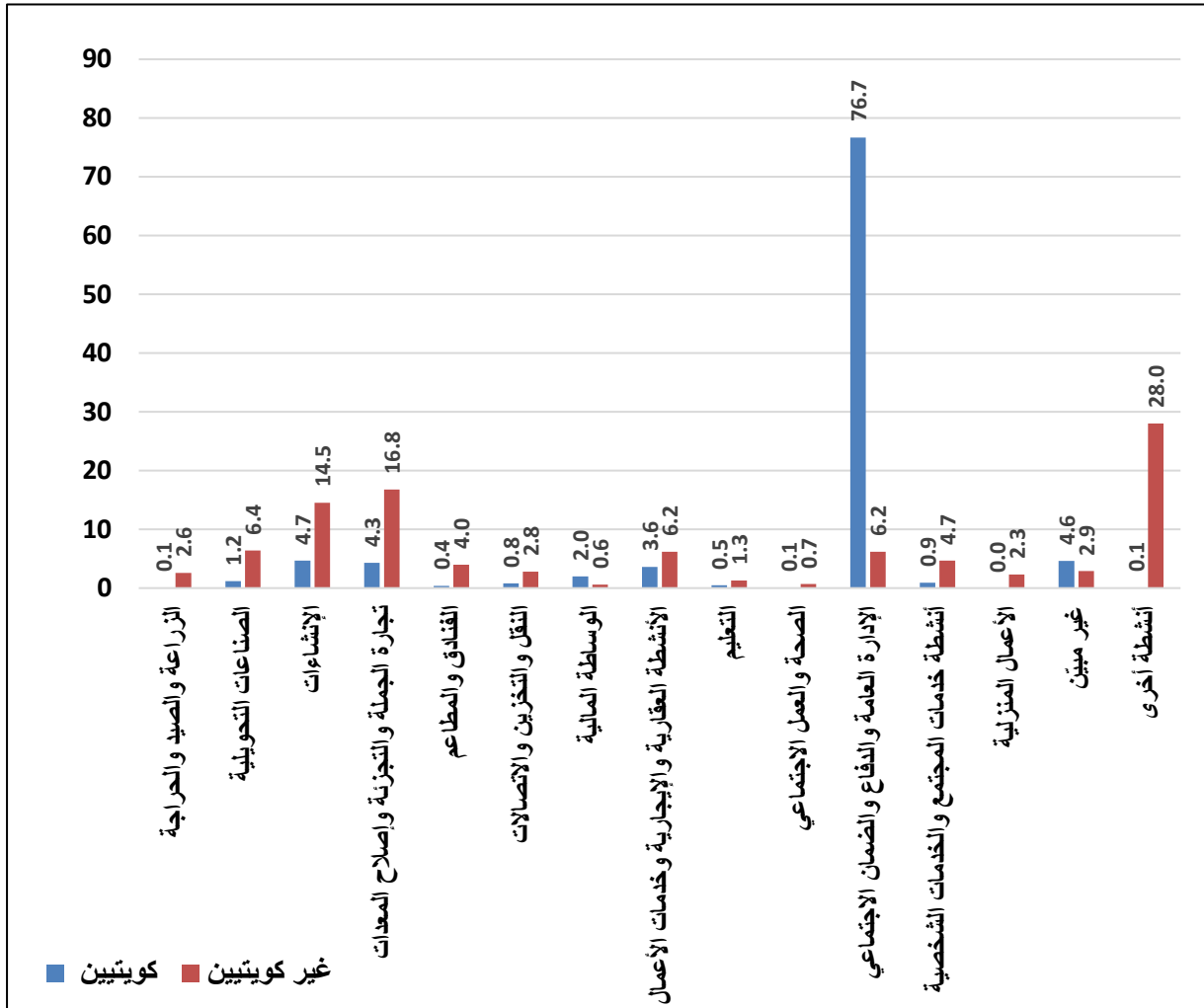
وفقاً لآخر إحصاءات متاحة من هيئة المعلومات المدنية نهاية عام 2016 فإن إجمالي قوة العمل (15 فأكثر) قد بلغت حوالي (2706220) عامل موزعة بين (447120) كويتي (أي نسبة 16.4% من قوة العمل)، و(2259100) غير كويتي (83.6% من قوة العمل).

أما فيما يتعلق بالأهمية النسبية لتوزيع القوى العاملة الكويتية، وغير الكويتية، بين مختلف الأنشطة الاقتصادية فيلاحظ بأن العمالة الكويتية تتركز أولاً بالعمل في "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" (76.7%)، ثم في "الإنشاءات" (4.7%)، و"غير مبيّن" (4.6%)، والأنشطة العقارية والإيجارية وخدمات الأعمال" (3.6%)، وتوزع النسبة المتبقية (10.4%) بين الأنشطة الأخرى.

أما توزيع القوى العاملة غير الكويتية فيتركز أساساً في "تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المعدات" (16.8%)، ثم "الإنشاءات" (16.5%)، ثم "الصناعات التحويلية" (6.4%)، ثم "الأنشطة العقارية"، و"الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" (6.2% لكل منهما)، و"أنشطة المجتمع والخدمات الشخصية" (4.7%)، و"الفنادق والمطاعم" (4.0%)، و"غير مبيّن" (2.9%)، و"النقل والتخزين" (2.8%). وتتوزع النسبة المتبقية بنسب متواضعة على بقية الأنشطة. ويوضح الشكل (18) ملخصاً لتوزيع القوى العاملة الكويتية وغير الكويتية على مختلف الأنشطة.

شكل (18): توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية المحلية (٪)

في 31 ديسمبر 2016



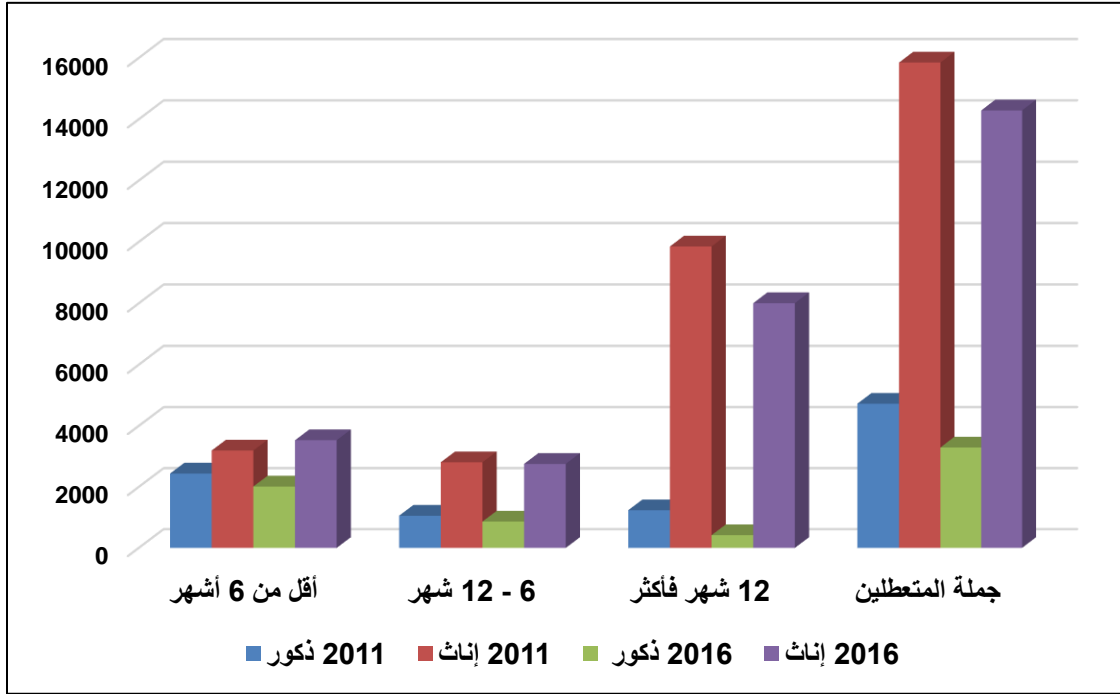
المصدر: محسوب من بيانات موقع الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

المتعطّلون عن العمل

وفقاً لآخر تقرير صادر عن الإدارة المركزية للإحصاء في مايو 2016، فإن عدد المتعطّلين الكويتيين عن العمل في 20 إبريل 2016 حوالي (17578) متعطّل، منهم (3291) من الذكور (18.7%)، و (14287) من الإناث (81.3%). علماً بأن المتعطّلين كان في عام 2011 حوالي (20573)، أي أن نسبة انخفاض عدد العاطلين قد انخفض بحوالي (17.0%) بين هذين العامين. ويظهر عدد المتعطّلين حسب النوع الاجتماعي، خلال الفترة 2011 – 2016 تفاوتات في نسب المتعطّلين. فبعد أن كانت نسبة المعطلين الإناث (77%) عام 2011 ارتفعت إلى (81%) عام 2016، مقارنة بنسبة الذكور، فبعد أن كانت (30%) عام 2011 أصبحت (19%) عام 2016.

وعند التطرق لفترات التعطل يلاحظ بأن إجمالي عدد المتعطّلين لأقل من (6) أشهر عام 2011 والبالغ (5627) قد انخفض إلى (5540) عام 2016، أي انخفض بـ (1.5%). في حين بلغ عدد المتعطّلين لفترة بين (6 – 12) شهر عام 2011 حوالي (3859) انخفض إلى (3616) عام 2016، أي انخفض العدد بنسبة (6.7%) أما المتعطّلون لفترة أكثر من (12) شهر فقد وصل عددهم عام 2011 إلى (11087) وعام 2016 إلى (8422)، أي بانخفاض نسبته (24%). ويوضح الشكل (19) تطور أعداد المتعطّلين الإجمالي وحسب النوع الاجتماعي للفترة 2011 – 2016.

شكل (19): أعداد المتعطّلون الكويتيون حسب النوع الاجتماعي وفترة التعطل



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، 2015.

ج. نتائج إصلاح سوق العمل من خلال تطبيق قانون دعم العمالة الوطنية

يشير تقرير برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة الخاص بتقييم نتائج تطبيق قانون 19 لعام 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص، إلى آليات عمل البرنامج، ونتائجه. حيث أن البرنامج في ظل عدد من المحاور. وفي آن واحد، وذلك بهدف جعل القطاع الخاص هو الموظف الأكبر. ويمكن تلخيص هذه المحاور في:

أ. صرف دعم مادي شهري للعاملين في الجهات غير الحكومية بهدف تشجيعهم لاللتحاق بالعمل في القطاع الخاص.

ب. إقامة برامج تدريب وتأهيل بهدف رفع نسبة التوظيف بالقطاع الخاص (مشاريع تدريب الباحثين عن عمل، ومشاريع تدريب القائمين على رأس العمل، ومشاريع تدريب طلبة المدارس والجامعات ميدانياً).

- ج. عرض فرص وظيفية على الخريجين ودعمهم مادياً لحين التحاقهم بعمل.
- د. إرشاد الباحثين عن عمل وعرض فرص وظيفية عليهم بشكل دوري.
- هـ. دعم المشروعات الصغيرة وتحفيز الباحثين عن العمل على ارتياد العمل الحر.
- و. العمل على تغيير قناعة المواطنين عن قيم العمل والأثر على تقليل البطالة.
- ز. تبسيط الإجراءات وتوفير أفضل خدمة للمواطن تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (612) لعام 2015.

وقد تجسدت أهم نتائج تطبيق هذا القانون في النتائج الرئيسية الثلاث التالية:

- أ. تزايد أعداد المعينين في القطاع الخاص سنوياً. ويتضح ذلك من خلال مقارنة عدد المعينين (أول مرة أو إعادة تعيين) عام 2001، والذي كان عددهم (1627) مواطن ومواطنة، مع العدد المناظر في 2014 والذي وصل إلى (20721) مواطن ومواطنة، وفقاً لإحصاءات مؤسسة التأمينات الاجتماعية. أي بنسبة ارتفاع بلغت (117.3%) بين العامين المذكورين.
- ب. ارتفاع عدد صارفي دعم العمالة الوطنية من العاملين بالقطاع الخاص من (1662) مواطن ومواطنة عام 2001 (شاملاً حالات التكرار) إلى (66714) عام 2016. أي بنسبة ارتفاع بلغت (391.4%) بين العامين المذكورين.
- ج. انعكاس زيادة هذه الأعداد المشار إليها في (أ و ب) على الحد من معدل البطالة الذي وصل حالياً إلى نحو (2.68%) حسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، وتقليص عدد المتعطلين.
- د. معالجة القصور الوظيفي لفئة الحاصلين على مؤهلات متدنية (أقل من المتوسطة). وإيجاد فرص عمل مناسبة لهم.

مقترحات برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة بشأن دعم العمالة الوطنية:
تفعيلاً لدور البرنامج في جعل القطاع الخاص الموظف الأكبر للعمالة الوطنية، قدم البرنامج عدداً من المقترحات منها:

- أ. تقرير حق المواطن في القطاع الخاص في الابتعاث مساواة بنظيره في القطاع الحكومي.
- ب. منح المرأة العاملة في القطاع الخاص حق صرف علاوة الأولاد مساواة بأقرانها في القطاع الحكومي.
- ج. منح العاملين في القطاع الخاص الحق في صرف العلاوة الاجتماعية مرة للعلاج في الخارج أو مرافقة مريض.
- د. اقتراح بإنشاء مركزين: يعنى الأول بتدريب العمالة الباحثة عن عمل، ويهتم الثاني بحضانة ورعاية المشروعات الصغيرة.
- هـ. تدريب قيادات وطنية في القطاع الخاص واحلالهم محل نظرائهم من الوافدين.
- و. توحيد جهود جميع العاملين في مجال تنمية الموارد البشرية من خلال وضع استراتيجية للفترة 2017 – 2021.
- ز. تقييم الاحتياجات التدريبية للقوى العاملة الوطنية للعمل بالقطاع الخاص.
- ح. التكويت الفعلي للبسطات، ومحلات التصوير، وبيع وصيانة الهواتف النقالة، ومحلات زينة السيارات، وحظر تضمينها للوافدين.
- ط. تكويت المهن الإدارية.
- ي. ضبط تعيين العمالة الوطنية على العقود الحكومية من خلال التوظيف المركزي، كما هو الحال في القطاع الحكومي.
- ك. مشاركة الشباب في مشاريع الأمن الغذائي، وإنشاء شركات شبابية.
- ل. إتاحة المجال لأصحاب المهن الحرة بالعمل من خلال المنزل.

- م. ميكنة جميع الخدمات المرتبطة بالإرشاد الوظيفي، وعرض الفرص الوظيفية على المواطنين، وغيرها من الخدمات المرتبطة بتشجيع المواطنين على العمل بالقطاع الخاص.
- ن. اقتراح بإسناد إدارة المشروعات الكبرى إلى شركات خاصة توظف عمالة وطنية.
- س. إنشاء "مركز المستقبل" لتولي عرض احتياجات الشباب من الفرص الوظيفية، وتعريفهم بالمشروعات التنموية الكبرى، وتسكينهم عليها.
- ع. إنشاء مركز إعلامي متخصص لنشر الوعي بأهمية البرنامج ونشر خدماته بين المواطنين لاسيما الشباب.

دور البرنامج في ترشيد الإنفاق العام:

حرص البرنامج، ضمن مختلف إجراءاته، على ترشيد الإنفاق العام والحرص على عدم الصرف إلا للمستحقين من المواطنين. وذلك من خلال العديد من المقترحات:

- أ. وضع حد أقصى لراتب مستحقي دعم العمالة.
- ب. إنشاء مكاتب تابعة للبرنامج لدى وزارة التعليم العالي والجامعات والمعاهد للتحقق من صحة صرف العلاوات الاجتماعية في حالة الجمع بين العمل والدراسة.
- ج. تحصيل المديونيات المستحقة للبرنامج على بعض موظفي الجهات الحكومية ممن سبق أن عملوا بالقطاع الخاص، وتقاضوا دعم عمالة.
- د. عدم قبول تسجيل من سبق تعيينهم بالقطاع الخاص لدى ديوان الخدمة المدنية إلا بعد تقديم شهادة من البرنامج تثبت براءة ذمتهم، وعدم مطالبة البرنامج لهم بمديونية.
- هـ. اقترح البرنامج إنشاء شبكة موحدة للتحويلات النقدية للأفراد (والصادر بشأنها قرار مجلس الوزراء رقم 2014/917) يتم من خلالها الربط الآلي بين كافة الجهات الحكومية التي تقدم دعماً نقدياً للعمالة الوطنية. وذلك بهدف الحد من ازدواجية الصرف وترشيد الإنفاق.

و. استحداث وحدة تنظيمية بهدف الحد من إهدار المال العام، من خلال "إدارة متابعة العمالة الوطنية في القطاع الخاص" التابعة للبرنامج، منذ منتصف عام 2014. وذلك بهدف الحد من ظاهرة التعيين الوهمي، والصرف لمستحققيه فقط. كما أن هناك مقترح لاستحداث قسم الاسترداد المالي والحجوزات، بمكتب الشؤون القانونية.

دور البرنامج في محاربة التعيين الوهمي:

حرص البرنامج على محاربة ظاهرة التعيين الوهمي من خلال عدة آليات منها:

- أ. دورات تدريبية لذوي المؤهلات الدنيا في مجالات مختلفة.
- ب. إعداد مشروعات لتوظيف الإناث.
- ج. تفعيل المادة (13) من قانون رقم (391) لعام 2001 بشأن تحديث بيانات صارفي العلاوة الاجتماعية.
- د. تفعيل تقدير الاحتياج من العمالة بالتنسيق مع هيئة القوى العاملة.
- هـ. أنشأ البرنامج إدارة جديدة بمسمى "إدارة متابعة العمالة الوطنية".
- و. توحيد رقم الحساب المحوّل عليه دعم العمالة مع الحساب المحوّل عليه الراتب.
- ز. الاقتراح بتعديل القرار رقم (391) لعام 2001 من خلال إلزام العمالة الوطنية، المطالبة بصرف دعم العمالة، بالتسجيل لدى الهيئة العامة للقوى العاملة، للتأكد من توافر واستمرار علاقة العمل.
- ح. بالإضافة إلى مقترحات أخرى تشريعية للحد من ظاهرة العمالة الوهمية.

ويمكن ايجاز نتائج جهود دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص والحد من البطالة بالتالي:

أ. وصول عدد من يتقاضون العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد خلال الفترة (2001 – 2016) إلى (123862) مواطن ومواطنة.

ب. وصول عدد المتدربين من العاملين بالقطاع الخاص، خلال الفترة (2003 – 2016) إلى (28505) مواطن ومواطنة، وبلغ عدد المتدربين الباحثين عن عمل، خلال نفس الفترة إلى (6379) مواطن ومواطنة.

ج. بلغ عدد إجمالي المستفيدين من التدريب خلال الفترة (2003 – 2016) حوالي (10662) طالب وطالبة.

د. بلغ عدد المستفيدين من بدل البحث عن العمل، خلال الفترة (2003 – 2016) حوالي (30629) باحث.

هـ. بلغ عدد الخريجين صارفي المكافأة الاجتماعية المقررة لهم (46371) خريج خلال الفترة (2012 – 2016).

و. الاستمرار بإصدار القرارات المحدثة لنسب العاملين في الجهات غير الحكومية. حيث صدرت أربعة قرارات منذ عام 2002، وجاري العمل على إصدار التحديث الخامس خلال عام 2017.

ز. صرف بدل لكل كويتي أنهت الجهة غير الحكومية عمله دون إرادته خلال الفترة 2008/8/1 – 2013/10/31. ويعادل البديل (60%) من الراتب الخاضع للتأمين الأساسي والتكميلي زائداً (220) دينار كويتي شهرياً. وبلغ عدد المستفيدين من هذا البديل حتى نهاية يونيو 2015 (2329) مواطن.

ح. بلغ عدد إجمالي المسجلين لمراجعة التأمين ضد البطالة، وجاري الصرف لهم (3477) مواطن ومواطنة.

د. الوضع الراهن للتوظيف المركزي

يقوم ديوان الخدمة المدنية بالعديد من الجهود والمبادرات من خلال مشاركته في خطة الإصلاح المالي والاقتصادي، الهادفة إلى تحسين وتنظيم القوى العاملة. ومن هذه الجهود: تحسين ميكنة نظام التوظيف، ووضع خطة للقوى العاملة حسب احتياجات سوق العمل، وتحسين التطابق بين المرشح والوظيفة، ومراجعة خطط التقاعد لغير الكويتيين واحلال العمالة الكويتية، ومنح خيارات مرنة وتبسيط الإجراءات لموظفي الحكومة للعمل بالقطاع الخاص من خلال إجازة الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الإجازة الوظيفية لإدارة هذه الشركات.

وفيما يتعلق بالإحصاءات المتاحة عن التوظيف المركزي، يعرض الجدول (15) هذه الإحصاءات.

أهم مؤشرات الوضع الراهن للتوظيف:

أ. الموقف الراهن لنظام التوظيف الحكومي لغاية 9 إبريل 2017:

جدول (15) بيانات التوظيف المركزي حتى 9 / 4 / 2017

النسبة	العدد	البيان
100	217011	صافي المسجلين*
91	197018	الذين تم ترشيحهم للوظيفة أو جاري ترشيحهم
9	19993	لم يتم ترشيحهم

* العدد يشير للصافي. بينما يوجد بالإضافة إلى ذلك (38460) يمثلون المنسحبين، وغير المستوفين، والمعينين بالقطاع الخاص غير المرتبطين بالنظام.

ب. أما فيما يخص المعلومات المتاحة عن باقي المؤهلين للترشح، فقد بلغ عددهم (19993) مواطن ومواطنة، منهم (14820) إناث، و(5173) ذكور. ويتضمن مجموع عددهم أولئك الراضين للعمل مع الجهات المرشحين لها، أو المرفوضين من قبل تلك الجهات، فقد بلغ عددهم (4788) مواطن ومواطنة.

ج. يقدر عدد الكويتيين المتوقع تخرجهم (من المستوى الجامعي إلى المتوسط، بالإضافة للملتحقين بدورات تدريبية) خلال العام 2017/2018 بحوالي (67256) (منهم 36850 إناث، و30406 ذكور). في حين يبلغ العدد المتوقع أن يطلب التعيين في الجهاز الحكومي والخاص حوالي (20000) (منهم 12421 إناث، و7579 ذكور).

د. أما فيما يخص المعلومات الخاصة بإجمالي الراغبين التوظف في الجهات الحكومية، فقد بلغ إجمالي المسجلين المؤهلين للترشح (217011) (100%)، والمرشحون (197018) (90.787%)، والباقي المسجلين الذين لم يتم ترشحهم (19993) (9.212%).

سابعاً: التوقعات المستقبلية

لعل من أهم، إن لم يكن أهم، العوامل التي تؤثر على التوقعات المستقبلية للاقتصاد الكويتي هي تلك المرتبطة بتوقعات أسواق النفط (أنظر الفصل الثاني من البيان المالي). وأياً كانت التوقعات الخاصة بالأسعار النفطية فإنها لن تصل بأي حال من الأحوال إلى المستويات السائدة قبل نهاية عام 2014. وأن التفاؤل مرهون أساساً في تحسن معدل نمو الطلب على النفط الخام، من قبل البلدان الناشئة والمصنعة حديثاً، كوريا الجنوبية، والصين. ويتوقع أن يصل معدل النمو في كوريا الجنوبية إلى (2.9%) عام 2017 و(2.8%) عام 2018. في حين يتوقع أن يصل معدل النمو في الصين إلى (6.5%) في العامين المذكورين. ثم تأتي اليابان كثالث أكبر مستورد للنفط الكويتي عام 2015، والتي يتوقع أن يصل معدل نموها عامي 2017 و 2018 إلى (0.9%). أما الهند، باعتبارها رابع مستورد للنفط الخام الكويتي، عام 2015، فمن المتوقع أن يصل معدل نموها عام 2017 إلى (7.7%)، وعام 2018 إلى (7.6%). لذلك فإن أعلى معدلات نمو متوقعة في البلدان المستوردة للنفط الكويتي، تتركز في الهند، ثم الصين، ثم كوريا الجنوبية.

أما فيما يخص التوقعات المستقبلية الخاصة بالاقتصاد الكلي لدولة الكويت فيلخصها الجدول (5). وذلك بناءً على آخر إحصاءات توقعات الآفاق الاقتصادية الصادر في مايو 2017. حيث تشير هذه التوقعات إلى أن الإنتاج النفطي قد يتحسن في الأجل المتوسط (الأ في حالة التفاوض على اتفاق آخر لخفض الإنتاج). علماً بأن الحكومة تعتزم استثمار (115) مليار دولار في القطاع النفطي، خلال الخمس سنوات القادمة. الأمر الذي من شأنه أن يعزز هذا الإنتاج بدءاً من عام 2018. ومن المتوقع أن يتحسن معدل النمو الحقيقي للاقتصاد الوطني بسبب استمرار المحافظة على زخم الإنفاق الاستثماري، ليصل إلى حوالي (3.2%) عام 2019. مع إمكانية تخفيف الضغوط على الحساب الجاري، والميزانية العامة، بسبب التحسن الجزئي بأسعار النفط. بالإضافة إلى الآثار المحتملة الإيجابية لإمكانية إدخال ضريبة القيمة المضافة بدءاً من عام 2018.

ولعل من أهم التوقعات المستقبلية هي تلك المرتبطة بوضع المالية العامة. وكما يلاحظ من الجدول (5) فإن هناك تحسناً ملموساً متوقعاً في رصيد الميزانية العامة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (4.7%) عام 2019. ويعكس ذلك جهود الحكومة الحالية في مجال ترشيد العديد من بنود الإنفاق الجاري، وتعزيز جهود تحصيل المستحقات، بالإضافة إلى ترشيد الدعم والحرص على توجيهه لمستحقه. كما تحرص الحكومة على تعزيز دور القطاع الخاص كمستوعب للعمالة الوطنية، وبالتالي تخفيف الضغوط على الباب الأول من الميزانية العامة مستقبلاً. بالإضافة إلى العديد من الإجراءات المتبعة لتحقيق الاستدامة المالية. ورغم التوجه نحو تمويل العجز عبر السندات الخارجية كأحد البدائل المتاحة لتمويل العجز الحالي، إلا أن نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي، الحالية والمستقبلية، كما يوضحها الجدول (16)، لا زالت في الحدود الآمنة. كما أن هناك توجهاً لتحسين صافي الاستثمار الأجنبي (الفرق بين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل وتدفق الاستثمارات الوطنية المباشرة إلى الخارج)، بحيث يكون لصالح التدفق من الخارج.

ورغم انخفاض رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن التوقعات المستقبلية لازالت تحافظ على رصيد فائض. مع توقع تحسن وضع الحساب المالي والأسمالي لعدة أسباب منها: العمل على تحسين العلاقة بين استثمارات المقيمين في الخارج، واستثمارات غير المقيمين في الداخل، بالإضافة إلى توقع استئناف تسوية مبالغ التعويضات المستحقة من الجانب العراقي إلى الجانب الكويتي في المدى المنظور.

جدول (16) : مؤشرات الآفاق الاقتصادية لدولة الكويت

(تغير نسبي ما لم تتم الإشارة الى خلاف ذلك)

م 2019	م 2018	م 2017	م 2016	2015	2014	
3.2	2.6	2.5	3.0	1.8	0.5	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
2.9	2.9	4.0	4.0	2.4	4.9	الاستهلاك الخاص
1.9	2.9	4.8	-14.5	-0.5	-0.8	الاستهلاك الحكومي
5.0	4.0	6.3	10.4	13.0	4.6	استثمارات إجمالي رأس المال الثابت
3.4	2.7	1.0	4.8	1.0	1.4	الصادرات، السلع والخدمات
4.1	4.1	4.3	3.5	5.1	8.0	الواردات، السلع والخدمات
3.0	2.6	2.5	3.0	-0.3	1.0	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
2.0	2.0	2.0	2.0	4.2	7.5	الزراعة
2.4	1.7	1.8	2.4	-1.7	-0.5	الصناعة
3.9	4.0	3.4	3.8	1.9	3.3	الخدمات
3.0	3.0	3.5	3.0	3.2	2.9	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
6.1	5.5	5.0	1.9	7.5	33.2	ميزان الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
-9.8	-9.1	-8.6	-5.7	-11.2	-36.8	الحساب المالي والأسمالي (% من إجمالي الناتج المحلي)
-2.0	-2.0	-3.0	-5.0	-8.4	-8.4	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
4.7	4.8	4.6	0.5	-0.4	18.0	ميزان المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
-11.1	-10.6	-11.9	-17.1	-17.6	4.6	باستثناء الدخل من الاستثمار والتحويلات إلى صندوق الضمان الاجتماعي
20.0	20.0	17.2	11.8	7.2	16.3	الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)
5.0	5.1	4.7	0.6	0.0	18.1	الميزان الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)

م = متوقع.

المصدر: البنك الدولي، 2017.

الفصل الخامس
مشروع ميزانية السنة المالية
2018/2017
والأسس التي بني عليها

الفصل الخامس

مشروع ميزانية السنة المالية 2018/2017

والأسس التي بني عليها

أولاً: مقدمة

أصدرت وزارة المالية التعميم رقم (11) لسنة 2016 بشأن إعداد تقديرات ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والأسس والتعليمات والقواعد التي ينبغي إتباعها في إعدادها وفقاً لتصنيف الميزانية (الأساس النقدي) وذلك تنفيذاً لأحكام المادة (140) من الدستور، والتي تنص على (تعد الدولة مشروع الميزانية السنوية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها وتقدمه إلى مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل، لفحصها وإقرارها).

وقد قامت وزارة المالية – شؤون الميزانية العامة بإعداد مشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/2017 وفق توجهات السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة بحيث تعبر تقديرات الميزانية عن الأهداف والبرامج والأعمال التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها خلال السنة المالية 2018/2017.

وقد تمثلت أهم القواعد والأسس والتوجهات المالية والاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية 2018/2017 في الآتي:

- توجيهات حضرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه التي وجه فيها إلى أن الأوضاع الاقتصادية تفرض علينا اتخاذ إجراءات ووضع برامج تهدف إلى ترشيد الإنفاق وخفض بنود مصروفات الميزانية، وأكد سموه على ضرورة تضافر الجهود الحكومية والشعبية لمعالجة النقص في موارد الدولة، مؤكداً في الوقت نفسه على ضرورة توفير الحياة الكريمة للمواطنين وعدم المساس بمتطلباتهم المعيشية الأساسية، ودعى سموه مجلس الأمة إلى التعاون مع الحكومة في إصدار التشريعات التي تهدف إلى خفض العجز في الميزانية وسد النقص في موارد الدولة المالية.

- في ظل استمرار الانخفاض في أسعار النفط في الأسواق العالمية على نحو متسارع، وتوقع المنظمات الدولية استمرار معدلات الانخفاض على المدى المتوسط فقد قامت وزارة المالية بالآتي:

– دراسة عدة ملفات تتضمن إعادة النظر في الدعومات من خلال اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء لهذا الغرض لتقنين الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه، كما تتضمن دراسة إعادة تسعير السلع والخدمات العامة في ضوء تكلفتها وأسعارها بدول مجلس التعاون الخليجي للمساهمة في تنمية الإيرادات غير النفطية واصلاح هيكل المالية العامة.

– وضع سقف أعلى للإنفاق بمشروع ميزانية السنة المالية 2018/2017 يلبي احتياجات الجهات الحكومية لتوفير كافة الخدمات العامة الضرورية مع التركيز على تطوير خدمات التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية والأمنية.

– توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية والحيوية الضرورية للبنية الأساسية والمرافق العامة الواردة بخطة التنمية السنوية 2018/2017.

- كما روعي توجيه جميع الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة بإعداد ودراسة تقديرات الإيرادات والمصروفات الجارية والنفقات الرأسمالية، بما يتفق مع السياسات العامة للدولة بشأن ترشيد الانفاق وخفض وضبط المصروفات وإلغاء المصروفات غير الضرورية والثانوية غير المؤثرة على أداء الجهات الحكومية والعمل وفق القوانين والمراسيم والقرارات الصادرة حتى تاريخ إعداد تلك التقديرات.

ووفقا لما تقدم تم إعداد تقديرات الإيرادات والمصروفات بمشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/2017، وذلك على النحو التالي:

**جدول 17 : تقديرات الإيرادات والمصروفات بمشروع ميزانية 2018/2017
ومقارنتها بميزانية السنة المالية 2017/2016**

مليار دينار

النسبة %	الفرق	ميزانية 2017/2016	مشروع ميزانية 2018/2017	بيان
36.0%	3.1	8.6	11.7	الإيرادات النفطية
0.0%	0.0	1.6	1.6	الإيرادات غير النفطية
30.4%	3.1	10.2	13.3	أولاً: جملة الإيرادات
5.3%	1.0	18.9	19.9	إجمالي المصروفات الجارية والنفقات الرأسمالية
30.0%	0.3	1.0	1.3	استقطاع احتياطي الأجيال القادمة 10% من جملة الإيرادات
6.5%	1.3	19.9	21.2	ثانياً: جملة المصروفات والالتزامات
(18.6)%	(1.8)	(9.7)	(7.9)	ثالثاً: العجز

أهم مكونات المصروفات:

- بلغت تقديرات تعويضات العاملين وما في حكمها 10865.0 مليون دينار بنسبة 54.6% من إجمالي ميزانية السنة المالية 2018/2017 والتي تدرج بالابواب الأول-تعويضات العاملين، والسادس المنح، والسابع المنافع الاجتماعية، وتركزت في (مرتبات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة – مساهمة الخزانة العامة في التأمينات الاجتماعية – اعانات الباحثين عن عمل – الرعاية الاجتماعية).
- يشكل الدعم بميزانية السنة المالية 2018/2017 ما يقارب 15.3% من إجمالي مصروفات ميزانية السنة المالية 2018/2017، وتركز في دعم الطاقة والوقود .
- باقي المصروفات تتمثل في المصروفات الجارية والنفقات الرأسمالية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة التي تمول من ميزانية الدولة.

ثانيا: تقديرات الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/2017

تتمثل إيرادات الوزارات والإدارات الحكومية في مختلف المصادر التي تحصل منها الدولة على الموارد المالية لمواجهة الحاجات العامة، ومن أهم تلك المصادر النفط الخام والغاز حيث يعتبر المصدر الرئيسي للموارد المالية بالدولة، يلي ذلك من حيث الأهمية إيرادات الضرائب والرسوم والمساهمات الاجتماعية (الضمان الصحي) والإيرادات الأخرى التي تشمل مبيعات السلع والخدمات، والغرامات والجزاءات والمصادر، والإيرادات المتنوعة.

وتتكون الإيرادات من ستة أبواب يندرج تحت كل باب عدد من المجموعات التي تشمل عدة فئات تشمل على عدة بنود يشتمل كل منها على أنواع مختلفة. ويوضح الجدول رقم (34) توزيع تقديرات الإيرادات في السنة المالية 2018/2017.

وقد قدرت الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والمتوقع تحصيلها خلال السنة المالية 2018/17 بمبلغ 13 344 268 000 دينار بزيادة مقدارها 3 106 206 000 دينار عن تقديرات السنة المالية 2017/16 والبالغة 10 238 062 000 دينار أي بنسبة 30.34٪.

جدول 18: تقديرات الإيرادات بميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية 2018/2017

تقديرات السنة المالية 2017/2016	تقديرات السنة المالية 2018/2017		بيان	باب	مجموعة
	إجمالي	تفصيلي			
8,623,385,000	11,710,724,000		الإيرادات النفطية	11	
8,623,385,000		11,710,724,000	النفط الخام والغاز		111
474,968,300	494,834,810		الضرائب والرسوم	12	
126,740,000		134,300,000	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية		121
0		0	الضرائب على مجموع الرواتب والأجور والقوى العاملة		122
26,636,000		25,136,000	الضرائب على الملكية		123
0		0	الضرائب على السلع والخدمات		124
321,592,300		335,398,810	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية		125
0		0	ضرائب أخرى		126
103,340,000	111,250,000		المساهمات الاجتماعية	13	
0		0	مساهمات الضمان الاجتماعي		131
103,340,000		111,250,000	مساهمات اجتماعية أخرى		132
0	0		المنح (إيرادات)	14	
0		0	المنح - من حكومات أجنبية		141
0		0	المنح - من منظمات دولية		142
0		0	المنح - من وحدات حكومية أخرى		143
995,743,599	950,041,090		إيرادات أخرى	15	
44,535,032		73,101,000	دخل ملكية		151
616,480,943		601,699,790	مبيعات السلع والخدمات		152
119,697,554		130,346,340	الغرامات والجزاءات والمصادرات		153
0		0	التحويلات الطوعية عدا المنح		154
215,030,070		144,893,960	إيرادات متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر		155
40,625,101	77,418,100		إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى	16	
36,000,000		71,000,000	إيرادات التخلص من الأصول غير المالية		162
4,625,101		6,418,100	إيرادات فروقات تغير أسعار العملة		163
10,238,062,000	13,344,268,000	13,344,268,000	جملة الإيرادات		

هذا وقد بلغت الإيرادات الإجمالية المحصلة في السنوات المالية الثلاث السابقة كالتالي :

المحصل في السنوات المالية	دينار
السنة المالية 2016 / 15	13 633 901 713
السنة المالية 2015 / 14	24 925 868 605
السنة المالية 2014 / 13	31 811 422 457

وتنقسم الإيرادات الإجمالية إلى الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية وذلك على النحو التالي:

المبلغ	الإيرادات
11 710 724 000	الإيرادات النفطية
1 633 544 000	الإيرادات غير النفطية
13 344 268 000	الإجمالي

تساهم الإيرادات النفطية بنسبة 87.76٪ من الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 2018/17. بينما كانت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 2017/16 بنسبة 84.23٪. وقد قدرت إيرادات الغاز الطبيعي بمشروع ميزانية السنة المالية 2018/2017 بمبلغ 142 099 000 دينار ، وبنقص مقداره (23 516 000) دينار عن ميزانية السنة المالية 2017/2016 والبالغة 165 615 000 أي بنسبة 14.20٪.

الباب الأول - الإيرادات النفطية

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2018/17	11 710 724 000
تقديرات السنة المالية 2017 / 16	8 623 385 000
زيادة بنسبة 35.80٪ عن تقديرات السنة المالية 2017/16	3 087 339 000

وقد تم تقدير الإيرادات النفطية طبقاً للأسس التالية :

2.800 مليون برميل/اليوم	حصة دولة الكويت المقررة في منظمة الأوبك (OPEC)
45 دولار أمريكي / برميل .	سعر البرميل
301 فلس / دولار أمريكي	سعر الصرف
365 يوم	السنة المالية 2017/16
المقدرة بمبلغ 2309 مليون دينار	خصم تكاليف الإنتاج

الباب الثاني – الضرائب والرسوم

تشمل إيرادات هذا الباب كافة أنواع الضرائب والرسوم التي تحصلها الوحدات الحكومية، وتشمل الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية والضرائب على مجموع الرواتب والأجور والقوى العاملة والضرائب على الملكية والضرائب على السلع والخدمات والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية والضرائب الأخرى .

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2018/17	494 834 810
تقديرات السنة المالية 2017 / 16	474 968 300
زيادة بنسبة 4.18٪ من تقديرات السنة المالية 2017 / 16.	19 866 510

ويتكون من المجموعات التالية :

مجموعة 121. الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية:

تشمل هذه المجموعة الضرائب التي تفرض على: الأجور والرواتب وغيرها من تعويضات خدمات العمالة، الدخل من تكلفة التمويل والأرباح الموزعة والريع، المكاسب والخسائر الرأسمالية، أرباح الشركات المساهمة وشركات التضامن والمنشآت الفردية، توزيعات الضمان الاجتماعي ومعاشات التقاعد، وبنود دخل أخرى متنوعة. وتنقسم إيرادات هذه المجموعة إلى ثلاث فئات: الضرائب المستحقة الدفع من الأفراد والضرائب المستحقة الدفع من الشركات ومشروعات أخرى والضرائب غير المخصصة .

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2018/2017	134 300 000
تقديرات السنة المالية 2017/2016	126 740 000
زيادة بنسبة 5.96 ٪ من تقديرات السنة المالية 2017/2016	7 560 000

مجموعة 123. الضرائب على الملكية:

تشمل هذه المجموعة الضرائب المفروضة على استخدام الثروة أو ملكيتها أو نقل ملكيتها.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2018/2017	25 136 000
تقديرات السنة المالية 2017/2016	26 636 000
نقص بنسبة 5.63 ٪ من تقديرات السنة المالية 2017/2016	(1 500 000)

مجموعة 125. الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية:

تشمل هذه المجموعة الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد الأخرى والضرائب على الصادرات وأرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد وأرباح التغيير في أسعار صرف العملات والضرائب على التغيير في أسعار صرف العملات والضرائب الأخرى على التجارة والمعاملات الدولية.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2018/2017	335 398 810
تقديرات السنة المالية 2017/2016	321 592 300
زيادة بنسبة 4.29٪ من تقديرات السنة المالية 2017/2016	13 806 510

الباب الثالث – المساهمات الاجتماعية

يشمل هذا الباب متحصلات الوحدات الحكومية من أرباب العمل نيابة عن عاملهم، أو من العاملين، أو من العاملين لحساب أنفسهم، أو من العاطلين عن العمل تضمن أحقية المساهمين أو من يعولون أو ورثتهم في الحصول على منافع اجتماعية .

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2018/17	111 250 000
تقديرات السنة المالية 2017 / 16	103 340 000
زيادة بنسبة 7.65٪ من تقديرات السنة المالية 2017 / 16.	7 910 000

ويتكون من المجموعات التالية :

مجموعة 132. مساهمات اجتماعية أخرى:

تشمل هذه المجموعة المساهمات في برامج التأمين الاجتماعي التي تديرها الحكومة بوصفها رب العمل نيابة عن العاملين ولا تقدم منافع تقاعد، وتربط برامج التأمين الاجتماعي لمستخدمي الحكومة بوجه عام مستوى المنافع ربطا مباشرا بمستوى المساهمات.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2018/2017	111 250 000
تقديرات السنة المالية 2017/2016	103 340 000
زيادة بنسبة 7.65٪ من تقديرات السنة المالية 2017/2016	7 910 000

الباب الرابع – المنح (إيرادات)

يشمل هذا الباب المنح (إيرادات) وهي تحويلات جارية أو رأسمالية غير إجبارية تتلقاها الوحدات الحكومية من حكومات أجنبية أو منظمات دولية أو وحدات حكومية أخرى. وتصنف المنح أولاً حسب نوع الوحدة التي تقدم المنحة ثم حسب ما إذا كانت المنحة جارية أو رأسمالية .

دينار	السنة المالية
0	تقديرات السنة المالية 2018/17
0	تقديرات السنة المالية 2017 / 16

الباب الخامس – إيرادات أخرى

يشمل هذا الباب كافة أنواع إيرادات الوحدات الحكومية بخلاف إيرادات النفط والضرائب والمساهمات الاجتماعية والمنح، ويدخل ضمنها المجموعات التالية: دخل ملكية، مبيعات السلع والخدمات، الغرامات والجزاء والمصادرات، التحويلات الطوعية عدا المنح، وإيرادات أخرى متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر.

دينار	السنة المالية
950 041 090	تقديرات السنة المالية 2018/17
995 743 599	تقديرات السنة المالية 2017 / 16
(45 702 509)	نقص بنسبة 4.59٪ من تقديرات السنة المالية 2017 / 16.

ويتكون من المجموعات التالية :

مجموعة 151. دخل ملكية:

تشمل مجموعة دخل الملكية أشكالاً متعددة من الإيرادات التي تكتسبها الوحدات الحكومية عندما تضع أصولاً تملكها تحت تصرف وحدات أخرى ويمكن أن تأخذ الإيرادات المصنفة في هذه المجموعة الأشكال التالية: تكلفة التمويل، الأرباح الموزعة، المسحوبات من دخل أشباه الشركات، الربح .

دينار	السنة المالية
73 101 000	تقديرات السنة المالية 2018/2017
44 535 032	تقديرات السنة المالية 2017/2016
28 565 968	زيادة بنسبة 64.14٪ من تقديرات السنة المالية 2017/2016

مجموعة 152. مبيعات السلع والخدمات:

تشمل هذه المجموعة مبيعات السلع والخدمات التي تقوم بها الوحدات الحكومية على أساس سوقي أو غير سوقي أو بشكل رسوم إدارية مقابل خدمات القيام بوظائفها التنظيمية.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2018/2017	601 699 790
تقديرات السنة المالية 2017/2016	616 480 943
نقص نسبة 2.40٪ من تقديرات السنة المالية 2017/2016	(14 781 153)

مجموعة 153. الغرامات والجزاءات والمصادرات:

تشمل هذه المجموعة الغرامات والجزاءات وهي تحويلات جارية إجبارية تفرضها المحاكم أو الأجهزة شبه القضائية على الوحدات بسبب انتهاك القوانين أو القواعد الإدارية، وتدرج بهذه الفئة أيضا التسويات المتفق عليها خارج المحكمة والمصادرات هي مبالغ كانت مودعة لدى إحدى الجهات الحكومية لحين انتهاء دعوى قانونية أو إدارية وحولت الى الوحدة الحكومية المعنية كجزء من تسوية هذه الدعوى.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2018/2017	130 346 340
تقديرات السنة المالية 2017/2016	119 697 554
زيادة بنسبة 8.90٪ من تقديرات السنة المالية 2017/2016	10 648 786

مجموعة 155. إيرادات متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر:

تشمل هذه المجموعة جميع الإيرادات المتنوعة التي لا تندرج ضمن أي مجموعة من مجموعات الإيرادات الأخرى وأي إيرادات لا تتوافر عنها معلومات كافية تسمح بتصنيفها في مكان آخر.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2018/2017	144 893 960
تقديرات السنة المالية 2017/2016	215 030 070
نقص نسبة 32.62٪ من تقديرات السنة المالية 2017/2016	(70 136 110)

الباب السادس - إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى

يشمل هذا الباب المبالغ المحصلة من مبيع الأصول المملوكة من الدولة وإيرادات غير تشغيلية أخرى مثل إيرادات فروق تغير أسعار العملة.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2018/17	77 418 100
تقديرات السنة المالية 2017 / 16	40 625 101
زيادة بنسبة 90.57٪ من تقديرات السنة المالية 2017 / 16.	36 792 999

ويتكون من المجموعات التالية :

مجموعة 162. إيرادات التخلص من الأصول غير المالية:

تشمل هذه المجموعة المبالغ المحصلة من مبيع الأصول غير المالية .

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2018/2017	71 000 000
تقديرات السنة المالية 2017/2016	36 000 000
زيادة بنسبة 97.22٪ من تقديرات السنة المالية 2017/2016	35 000 000

مجموعة 163. إيرادات فروقات تغير أسعار العملة:

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2018/2017	6 418 100
تقديرات السنة المالية 2017/2016	4 625 101
زيادة بنسبة 38.77٪ من تقديرات السنة المالية 2017/2016	1 792 999

ثالثاً: المصروفات والنفقات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/2017

❖ توجيه (2) المصروفات الجارية :

▪ الباب الأول – تعويضات العاملين بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/2017

تمثل تعويضات العاملين عنصراً رئيسياً في ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية ، وقد قامت وزارة المالية بإعداد ومراجعة الاعتمادات التقديرية للباب الأول تعويضات العاملين للسنة المالية 2018/2017 ، مع مراعاة التنسيق والتعاون مع ديوان الخدمة المدنية استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم 695 بجلسته رقم 233/2008 بتاريخ 30/6/2008 بشأن الموافقة على نقل تبعية دراسة وإعداد تقديرات الباب الأول – تعويضات العاملين بميزانيات الجهات الحكومية من ديوان الخدمة المدنية إلى وزارة المالية .

وبالرغم من اتجاه أسعار النفط العالمية إلى الاستمرار في الانخفاض ، وانعكاس ذلك على تقديرات الميزانية للسنة المالية 2018/2017 ، إلا أن وزارة المالية حرصت على توفير الاعتمادات المالية اللازمة لاستيعاب عناصر العمل الكويتية من خريجي الجامعات والمراحل التعليمية المختلفة وفقاً لاحتياجات ومتطلبات أجهزة الخدمات الحكومية من وظائف وأعمال لازمة للتنمية الإدارية في كافة المجالات بالوزارات والإدارات الحكومية واستمرار تغطية احتياجات هذه الجهات وفقاً لمركزية التعيين تنفيذاً لخطة توظيف الكويتيين المعتمدة من مجلس الوزراء بالقرار رقم 551 الصادر بتاريخ 8/8/1999 .

وقد روعي في إعداد ومراجعة اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية للباب الأول – تعويضات العاملين الالتزام بالأسس والقواعد المتبعة في إعداد هذا الباب فيما يختص بالمكافآت والترقيات بالأقدمية والترقيات بالاختيار وقواعد تنفيذ سياسة الإحلال وما سبق إقراره من بدلات ومكافآت ، وتوفير الاعتمادات اللازمة للتعيينات الجديدة.

وقد بلغت جملة اعتمادات الباب الأول – تعويضات العاملين للسنة المالية 2018/2017 للوزارات والإدارات الحكومية مبلغ 6795.3 مليون دينار بمعدل زيادة 6.16% عن المعتمد للسنة المالية السابقة 2017/2016 وهو 6401.1 مليون دينار كما هو موضح بالجدول التالي.

(لأقرب مليون دينار)

بيان	المعتمد 2018/2017	المعتمد 2017/2016	الفرق	نسبة الزيادة %
جملة الباب الأول – تعويضات العاملين	6795.3	6401.1	394.2	٪ 6.16

▪ الباب الثاني السلع والخدمات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية

2018/2017

يشمل هذا الباب المصروفات التي تنفقها الجهات الحكومية في سبيل تسيير أعمالها الجارية للحصول على المستلزمات السلعية والخدمات .

بلغت اعتمادات الباب الثاني – السلع والخدمات للسنة المالية 2018/2017 مبلغ 2,952,140,000 دينار، بزيادة مقدارها 432,524,000 دينار عن اعتمادات السنة المالية 2017/2016 والبالغة 2,519,616,000 دينار أي بنسبة 17.17٪.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات الباب الثاني – السلع والخدمات للسنة المالية 2018/2017	2 952 140 000
جملة اعتمادات الباب الثاني – السلع والخدمات للسنة المالية 2017/2016	2 519 616 000
زيادة بنسبة 17.17 ٪ عن اعتمادات السنة المالية 2017/2016	432 524 000

▪ الباب الخامس – الإعانات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية

2018/2017

يشمل هذا الباب الإعانات وهي مدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الوحدات الحكومية إلى المشروعات على أساس مستويات أنشطتها الإنتاجية أو أساس كميات أو قيم السلع أو الخدمات التي تنتجها أو تبيعها أو تصدرها أو تستوردها. وقد تصمم الإعانات للتأثير على مستويات الإنتاج أو الأسعار

التي تباع بها المخرجات، وتدفع الإعانات إلى المنتجين وليس إلى المستهلك النهائي، وهي بمثابة تحويلات جارية فقط وليست تحويلات رأسمالية، وتتكون إعانات الإنتاج من إعانات تحصل عليها المشروعات نتيجة قيامها بالإنتاج ولكنها ليست مرتبطة بمنتجات معينة. تشمل الإعانات أيضا على التحويلات إلى الشركات العامة وأشباه الشركات العامة لتعويضها عن خسائر تتحملها في أنشطتها الإنتاجية نتيجة لتقاضي أسعار تقل عن متوسط تكلفة الإنتاج لديها كمسألة من مسائل السياسة الاقتصادية والاجتماعية المقصودة من جانب الحكومة، وتصنف الإعانات أولا حسب إذا كانت الجهة المتلقية منتجا عاما أو خاصا، ثم حسب ما إذا كان المنتج مشروعاً غير مالي أو مشروعاً مالياً .

بلغت اعتمادات الباب الخامس - الإعانات للسنة المالية 2018/2017 مبلغ 354,961,000 دينار، بنقص مقداره (171,748,000) دينار عن اعتمادات السنة المالية 2017/2016 والبالغة 526,709,000 دينار أي بنسبة 32.61٪.

دينار	السنة المالية
354 961 000	جملة اعتمادات (الباب الخامس- الإعانات) للسنة المالية 2018/2017
526 709 000	جملة اعتمادات (الباب الخامس- الإعانات) للسنة المالية 2017/2016
(171 748 000)	نقص بنسبة 32.61٪ عن اعتمادات السنة المالية 2017/2016

▪ الباب السادس - المنح (مصرفات) بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية

2018/2017

يشمل هذا الباب المنح (مصرفات) وهي تحويلات جارية أو رأسمالية غير إجبارية من وحدة حكومية إلى أجنبية أو منظمات دولية أو وحدات حكومية أخرى، وتصنف المنح أولا حسب نوع الوحدة المتلقية للمنحة ثم حسب ما إذا كانت المنحة جارية أو رأسمالية.

بلغت اعتمادات الباب السادس- المنح (مصرفات) للسنة المالية 2018/2017 مبلغ 4,682,584,000 دينار، بزيادة مقدارها 40,767,000 دينار عن اعتمادات السنة المالية 2017/2016 والبالغة 4,641,817,000 دينار أي بنسبة 88.٪.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات الباب السادس- المنح (مصروفات) للسنة المالية 2018/2017	4 682 584 000
جملة اعتمادات الباب السادس- المنح (مصروفات) للسنة المالية 2017/2016	4 641 817 000
زيادة بنسبة 0.88 ٪ عن اعتمادات السنة المالية 2017/2016	40 767 000

▪ الباب السابع-المنافع الاجتماعية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية

2018/2017

يشمل هذا الباب المنافع الاجتماعية وهي تحويلات نقدية أو عينية لحماية المجتمع بأسره أو فئات معينة منه من مخاطر اجتماعية معينة، والخطر الاجتماعي هو حدث أو ظرف يمكن أن يؤثر تأثيراً معاكساً على رفاهية الأسر المعنية إما بأن يفرض أعباء إضافية على مواردها أو بأن يؤدي إلى انخفاض دخلها.

بلغت اعتمادات الباب السابع- المنافع الاجتماعية للسنة المالية 2018/2017 مبلغ 1,108,192,000 دينار، بزيادة مقدارها 46,452,000 دينار عن اعتمادات السنة المالية 2017/2016 والبالغة 1,061,740,000 دينار أي بنسبة 4.38٪.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات الباب السابع- المنافع الاجتماعية للسنة المالية 2018/2017	1 108 192 000
جملة اعتمادات الباب السابع- المنافع الاجتماعية للسنة المالية 2017/2016	1 061 740 000
زيادة بنسبة 4.38 ٪ عن اعتمادات السنة المالية 2017/2016	46 452 000

▪ الباب الثامن - مصروفات وتحويلات أخرى بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية

2018/2017

يشمل هذا الباب المصروفات الأخرى وهي أنواع أخرى من المصروفات لم يرد ذكرها في الأبواب السابقة، كإيجار أصول طبيعية ومصروفات أخرى متنوعة وخسائر فروفات تغير عملة.

بلغت اعتمادات الباب الثامن – مصروفات وتحويلات أخرى للسنة المالية 2018/2017 مبلغ 1,122,249,000 دينار، بزيادة مقدارها 137,922,000 دينار عن اعتمادات السنة المالية 2017/2016 والبالغة 984,327,000 دينار أي بنسبة 14.01٪.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات الباب الثامن – مصروفات وتحويلات أخرى للسنة المالية 2018/2017	1 122 249 000
جملة اعتمادات الباب الثامن – مصروفات وتحويلات أخرى للسنة المالية 2017/2016	984 327 000
زيادة بنسبة 14.01 ٪ عن اعتمادات السنة المالية 2017/2016	137 922 000

❖ توجيه (3) النفقات الرأسمالية:

هي النفقات والمبالغ التي تدفع على شراء الأصول غير المتداولة أو الإضافات عليها أو إجراء صيانة جذرية لها. وتعتبر الصيانة جذرية عندما تؤدي إلى إطالة العمر الإنتاجي للأصل أو تحسين كفاءته وأداؤه، وتستخدم الوحدات الحكومية الأصول لإنتاج سلع وخدمات شأنها في ذلك شأن الشركات. فعلى سبيل المثال، تستخدم المباني الإدارية إلى جانب خدمات موظفي الحكومة، المعدات المكتبية، وخدمات أخرى في إنتاج خدمات اجتماعية أو فردية مثل الخدمات الإدارية العامة، غير أنه إضافة إلى ذلك غالباً ما تمتلك الحكومات أصولاً يستهلك الجمهور العام خدماتها بصورة مباشرة وأصولاً يتعين المحافظة عليها بسبب أهميتها التاريخية أو الثقافية. وبذلك وعند تطبيق مفهوم الأصول على قطاع الحكومة العامة، فإنه يتضمن عادة مجموعة أصول أوسع نطاقاً بكثير من الأصول التي تملكها مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص.

بلغت اعتمادات الباب الثاني شراء الأصول غير المتداولة للسنة المالية 2018/2017 مبلغ 2,884,527,000 دينار، بزيادة مقدارها 127,854,000 دينار عن اعتمادات السنة المالية 2017/2016 والبالغة 2,756,673,000 دينار أي بنسبة 4.64٪.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات الباب الثاني شراء الأصول غير المتداولة للسنة المالية 2018/2017	2 884 527 000
جملة اعتمادات الباب الثاني شراء الأصول غير المتداولة للسنة المالية 2017/2016	2 756 673 000
زيادة بنسبه 4.64 ٪ عن اعتمادات السنة المالية 2017/2016	127 854 000

المصادر:

- الإدارة المركزية للإحصاء، 2016، الحسابات القومية 2015، نوفمبر.
- الإدارة المركزية للإحصاء، 2016، المتعطلين عن العمل، 20/4/2016، مايو.
- الإدارة المركزية للإحصاء، 2017، نشرة الرقم القياسي لسعر المستهلك، مارس.
- الإدارة المركزية للإحصاء، مسح الدخل والإنفاق الأسري، 2013، دولة الكويت.
- برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة، 2015، تقرير حول نتائج تطبيق قانون 19 لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها على العمل في الجهات غير الحكومية.
- البنك الدولي، 2017، آفاق الاقتصاد لدولة الكويت، مايو.
- بنك الكويت المركزي، 2017، بيان صحفي: أبرز التطورات في ميزان المدفوعات لعام 2016 وتعديل بيانات عام 2015، 4 مايو.
- بنك الكويت الوطني، 2017، نشرة التحديث الاقتصادي، 28 مارس.
- ديوان الخدمة المدنية، 2017، تقرير بشأن التوظيف المركزي.
- موقع الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إدارة الإحصاء، السكان.
- وزارة المالية، الحسابات الختامية للسنوات 2006/2005 إلى 2016/2015، دولة الكويت.
- Alqattan, H., Stergioulas, L. and J. Alzayer, 2012, The Returns to Education Based on Level of Education: Case of Kuwait, European Business Research Conference Proceedings.
- Global Subsidies Initiatives (GSI) and International Institute for Sustainable Development (iisd), 2013, A Guidebook to Fossil-Fuel Subsidy Reform, Geneva.
- Granado, F., F. Coady, and D. Gillingham, 2012, The Unequal Benefits of Fuel Subsidies: A Review of Evidence for Developing Countries, World Development, Vol. 40, No. 11.
- International Energy Agency (IEA), 2011, World Energy Outlook, Paris.
- International Monetary Fund (IMF), 2016, World Economic Outlook, Dec.
- International Monetary Fund (IMF), 2017, World Economic Outlook, April.

- The Institute of International Finance (IIF) website, Washington.
- The World Bank website, <www.databank.worldbank.org>.
- The World Bank, 2017, Global Economic Prospects, January.
- United Nations Development Programme (UNDP), 2003, Energy Subsidies, UNDP/ETB/2003/1, New York.
- United Nations, World Economic Situation, 2017.
- World Bank, 2013, Implementing Energy Subsidy Reforms, Washington DC.
- World Bank, 2015, The State of Social Safety Net, Washington DC.
- Yemtsov, R., 2010, Developing Effective Reform Strategies: Safety Nets to Protect Poor and Vulnerable Groups from Negative Impacts of Reform, The World Bank, Joint Conference with WTO, Geneva, October, 14-15.

الخاتمة

الخاتمة

وفي الختام فإنه مما لا شك فيه أن الأوضاع المالية والاقتصادية التي نمر بها حالياً تفرض عدة تحديات تواجهها عملية صناعة السياسات الاقتصادية للبلاد بوجه عام والسياسة المالية بوجه خاص، وتتمثل تلك التحديات في الآتي:

1. تفعيل رؤية الدولة في التحول الى مركز مالي وتجاري من خلال استمرار العمل على توفير الاعتمادات اللازمة لمشروعات البنية التحتية اللازمة، والاستمرار في تحسين بيئة الأعمال، وذلك من أجل تعزيز جهود التنوع الاقتصادي ورفع مستويات تنافسية الاقتصاد الكويتي.
2. تنفيذ برامج الإصلاح المختلفة في وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي على المدى المتوسط.
3. مواجهة الآثار المالية المترتبة على التراجع المستمر في أسعار النفط، بصفة خاصة من خلال:
 - وضع سقف أعلى لمستويات الإنفاق العام للسيطرة على نمو الإنفاق العام للدولة وتعزيز مصادر الإيرادات غير النفطية لضمان استقرار أكبر في المالية العامة بتخفيف اعتمادها على الإيرادات النفطية.
 - تنفيذ برنامج الإصلاح المالي لتنوع مصادر الإيرادات وتخفيض بنود الإنفاق العام.
 - تمويل العجز المتفاقم في الميزانية باستخدام المصادر المختلفة للتمويل بما فيها الاقتراض المحلي والخارجي وضمان التوازن بين مصادر التمويل على النحو الذي يساعد على تدبير التمويل اللازم بأقل التكاليف على المال العام.
4. العمل على تنوع مصادر توليد الناتج المحلي الاجمالي بتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية ورفع نصيبها في الناتج.
5. استمرار العمل على تفعيل دول القطاع الخاص ليعمل بمثابة قاطرة النمو في الاقتصاد المحلي، وتوفير كافة أشكال الحوافز اللازمة له ليضطلع بدور المنتج الرئيس في الدولة والموظف الأساسي لقوة العمل الوطنية.
6. تهيئة المناخ بصورة أفضل لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم تعاونها مع القطاع الخاص الوطني لرفع معدلات النمو وخلق المزيد من فرص العمل المنتج للداخلين الجدد من المواطنين إلى سوق العمل، وزيادة تنافسية الاقتصاد الوطني.
7. مواجهة التفاوت الواضح بين التعويضات التي يحصل عليها مختلف العاملين في الدولة ذوي الأعباء المتشابهة من خلال البديل الاستراتيجي لإصلاح نظام الخدمة المدنية.

8. التعامل مع القضايا الأساسية التي تهم المواطن وعلى رأسها مشكلة الإسكان بالعمل على إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة على المدى الطويل بما يضمن تدبير خدمة الرعاية السكنية للمواطن في التوقيات المناسبة وبالجودة المناسبة.

9. العمل على تهيئة مناخ يضمن استقرار الاسعار وكبح الضغوط التضخمية للحفاظ على القوة الشرائية لدخول المواطنين وضمان عدم انخفاض مستوياتهم المعيشية.

وفي السنة المالية 2017/2018 "إن شاء الله" سوف تستمر وزارة المالية في العمل على تحقيق رسالتها "نحو استقرار مالي واقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية والاستراتيجية للدولة"، من خلال دورها في وضع السياسات المالية وتوفير الانفاق الاستثماري التنموي، وإعادة هيكلة النظام المالي بالدولة، ودعم الشفافية وتنمية التعاون على المستويين الاقليمي والدولي، والعمل على التطوير المؤسسي والتنظيمي والمعلوماتي من خلال تطبيق نظم الادارة الحديثة، كذلك سوف تعمل على الاستمرار في جهودها في:

1. متابعة تنفيذ وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي في الأجل المتوسط.
2. توفير التمويل اللازم لتوظيف الداخلين الجدد من العمالة الوطنية الى سوق العمل ومواجهة الزيادات الحتمية في اعتمادات الباب الأول.
3. رصد الأموال اللازمة لتوفير الاعتمادات اللازمة لدعم السلع والخدمات العامة.
4. تأمين الاعتمادات اللازمة لتنفيذ المشروعات العامة للدولة والتي يتم ادراجها سنويا ضمن الخطط السنوية لخطة التنمية، لضمان تحقيق معدلات النمو المتوقعة في الخطة.
5. دعم جهود الإصلاح الهيكلي في الاقتصاد الكويتي وتنويع مصادر الناتج والدخل فيه.
6. الاستمرار في جهود ترشيد الانفاق العام والسيطرة على الدعم من خلال توجيهه لمصلحة المستحقين الحقيقيين له.
7. الاستمرار في دعم الشباب نحو تحقيق آماله من خلال تشجيع المبادرات الخاصة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع نطاقها، لخلق فرص أفضل للعمل المنتج للشباب بعيدا عن الدواوين الحكومية، وبما يعمل على زيادة مستويات الانتاج المحلي ورفع معدلات النمو.
8. الاستمرار في الرقابة الفعالة والدائمة على المال العام.
9. تسريع الجهود نحو اصلاح الإدارة المالية للدولة لضمان السيطرة بشكل أكبر على أوجه الانفاق ورفع كفاءة الانفاق العام للدولة.
10. الاستمرار في مراجعة النظام الضريبي للدولة وتهيئة السبل نحو تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية في الميزانية العامة للدولة.

و نأمل أن تتغلب دولة الكويت على تحدياتها لضمان استدامة خير ورفعة ورفاة شعبها في الحاضر والمستقبل، في ظل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وسمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله.

والله ولي التوفيق ،،،

أنس خالد ناصر الصالح

نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية